أممية العِشرة

البيان الثاني للعشْرة

من أجل عالم ما بعد النيوليبرالية

ترجمة وتنقيح وتقديم

عبد الفتاح الزين
عضو الحركة المناهضة للنفعية في العلوم الاجتماعية
رئيس فضاء الوساطة

2022

عبد الفتاح الزين (عضو المجلس الاستشاري لمجلة *MAUSS International journal*)

Internationale Convivialiste, Second manifeste convivialiste : *Pour un monde post-néolibéral*
Actes Sud, « Questions de société », Paris, 2020

توصئة

عبد الفتاح الزين

إن ترجمة هذا البيان ليست عملا يهدف فقط إلى تعريف المفكرين، والمثقفين، والفاعلين العرب والناطقين باللغة العربية سواء من المختصين في مجال العلوم الاجتماعية أو غيرها، ولكنه أيضا انخراط فعلي في مسألة طال اجترارها أكاديميا وفكريا ألا وهي "تحرير العلوم الاجتماعية" من تمركز غربي ملحوظ من جهة، والدخول في نقاش مسألة مابعد الاستعمار بجرأة فكرية دون تَخَلٍّ عن النزعة النضالية التحررية للمعرفة وجعلها في خدمة البشرية دون تمييز، مع تنسيب هذه النزعة بشكل لا يجعل الفكري الرصين ذيليا للنضالي. فقد عاش الفكر العربي خيبات مزدوجة ليس فقط لتواري تيارات وموجات فكرية ركبها بعفوية أو نتيجة انبهار أو انخراط لرغبات متعددة غير محسوبة العواقب فكريا بالأساس.

إن هذه الترجمة لا تريد فقط التعريف بتيار فكري عالمي صاعد يروم تحرير هذه العلوم من النفعية التي عانت منها سواء على مستوى تشييدها أو توظيفها أو مناولتها عند معالجة القضايا من وجهة نظر لا تأخذ بعين الاعتبار التعددية المجتمعية socio-diversité/socio-diversity بل وتذهب إلى حد بناء مرجعيات تمنح الفضاء السوسيوثقافي لتفكير الباحث ومجاله الاجتماعي الذي يقع ضمنه وحوله تفكيره كلية مطلقة تنم عن نوع من تقديس المكان topolatrie/topolatry [منطلق وموضوع التفكير والبحث]، ومؤسَّسةً على حماس إيديوثقافي قد يكون مفرطا. ونشير في هذا الصدد إلى بعض التوصيفات للآخر من طرف نزعة التمركز الغربي occidentalocentrisme بمختلف مستوياته وتمظهراته وتلاوينه من قبيل "المجتمعات الماقبل منطقية sociétés prélogique/prelogical societies" وغيرها ...

وتريد هذه الترجمة أن تضع محتوى بيان العشرة للقارئ العربي بما يجعله متملِّكا له ومساهما فيه لأن حلول المشاكل الكونية والإنسانية اليوم لم تعد فرض كفاية تلزم النخب على تنوعها واختلافها بل إنها أصبحت بالضرورة فرض عين في إطار المقاربة التشاركية والمواطنة (ربط الحق بالواجب بشكل عضوي وبعيدا عن أي منطق مقايضة). ولهذا قمنا بإناء النص بعدد من الإضافات والشروحات والإحالات بهدف إغنائه ومنح القارئ فرص الدخول مع في اشتباك معرفي يروم امتلاك هذه العشرة وتقعيدها ليس فقط كمكون سوسيوثقافي جواني بل كجسر نحو تشييد الإخوة الإنسانية وموجهة كل أنواع الغطرسة وتمظهراتها مقتدين في ذلك ببناء مفهوم العِشرة ومحورته حول مفهوم إنساني عتيق لكنه منغرس في الكينونة الإنسانية ألا وهو "الهبة والهبة المضادة" الذي نظّر له مارسيل موس Marcel Mauss في أبحاثه حول المجتمعات الإفريقية.

إن التفكير بغيرية جوهرية كما هو حال اللانفعية في بناء مقاربتها على فهم الآخر ككينونة مشتركة ومترابطة عضويا بين أنا وآخر في علاقة دينامية بل واعتماد مفهوم الهبة والهبة المضادة،" كممارسة لا غربية"، يتجاوز كل أشكال المقايضة أو التبادل/المبادلة، ويقوم بالتجسير بين فضاءات الفكر الإنساني، بما يجعل هذا الأخير نوعا من تجاوز المنفعة والانتفاع غير الدامج، والذي يمنح نوعا من الأسبقية لفرد أو مجموعة بجعل مصالحها واستفادتها أولوية وذات اهتمام أسبق.

إن هذا البيان الصادر عن أممية العِشرة يروم جعل الإنسان كمفهوم في مركز عملية التفكير في مساواة مع مكونات الكون الذي يعيش ضمنه لأنه جزء منها، و"النهايات" التي يتنبأ بها العديد من المفكرين والباحثين هي نهاية ملازمة للوجود الإنساني بنهاية كونه (= الكون). فلهذا، يتم نقد النزعة التنموية التي لا تضع في حسبانها جودة العيش المشترك لا كاختيار وإنما كضرورة، وليس العيش المشترك بين بني البشر فقط، ولكنه العيش المشترك بين كل مكونات هذا الكون الذي يعيش ضمنه الإنسان. كما أن الدعوة إلى نبذ الإنتاجوية productivisme لا يجب اعتبارها نوعا من اللاقتصاد، وإنما هو رغبة في بناء اقتصاد بديل قوامه المصلحة العليا للإنسان في احترام لمصلحة الكون التي هي أسُّها، بما هو كذلك عبر الخروج به من هشاشة سوسيواقتصادية وإيديوثقافية، دون إغفال هشاشة وجوده ووضعه ضمن السلسلة الغذائية الطبيعية وفق مسؤولية أخلاقية وجودية تجاه بني البشر وتجاه مكونات بيئته والكون أجمع.

وما سيلاحظه القارئ، أن هذا البيان يضم عددا من المصطلحات والمفاهيم الجديدة التي حرصنا على توضيحها وتقريبها من القارئ حتى يتملَّك أفكار هذا البيان، وينخرط في إعمالها في حياته اليومية، ويشيع استعمالاتها في وسطه، وهي أيضا دعوة للقارئ من أجل المساهمة في تطوير مضمون العشرة وتوسيع مجال استعمال أفكار هذا البيان. إن هذا التجديد اللغوي ليس تعبير تفكير يقع تحت تأثير تقليعة فكرية، بقدر ما هو وليد تجديد في المنهج الإرشادي المعتمَد، ورؤية جديدة لموضوعات وقعت تحت طائلة الابتذال لعدم تجديد النظر في المصطلحات والمفاهيم التي يتم تعبئتها لمعالجتها. فالمصطلحات والمفاهيم أدوات لإنتاج المعرفة، وقيمتها من قيمة النتائج التي يتم التوصل إليها. فبناء هذه المصطلحات والمفاهيم (بل توليدها، على الأصح) أملته الجدة في زاوية النظر إلى الموضوعات التي استعرضها البيان ليخلص إلى التوصيات. كما أن ترجمة هذا البناء تولّد عن هاجس إبراز كفاءة اللغة العربية في القيام بوظيفتها التعبيرية والفكرية دون مركب نقص أو تبعيّة حتى عند الاقتراض : إما عن طريق إعراب (من مُعرَب) هذه المصطلحات والمفاهيم أو الاشتغال بها وحولها كدخيل. فكما هو متعارف عليه، اللغات التي لا تقترض تموت!

إن هذه الترجمة تزعم فتح الباب للمفكرين العرب من سوسيولوجيين وغيرهم إلى المشاركة في تقعيد العشرة على أسس دامجة لغير الغربي في ندية فكرية تنتفي فيها نزعة الصراع الهيمني في كل تجلياته، وإن كان اقتراح اللانفعية أوروبيا/غربيا في مصدره إنه "تفكيرٌ مع" وليس "تفكيرا ضد". وعلينا أن نتعامل معه كهبة، يكون تفكيرنا الدامج هبة مضادة. ولنقلها بكل بساطة، إنه تفكير بلغة إنسانية متعددة الأَرومات لا تختلف حول نبل الأهداف، وإن اختلفت في طرق الاشتغال، وسيرورات التفكير التي يمكن اعتبارها متكاملة أو وجها من أوجه العملة الواحدة.

ولنعبر عن مرامي هذا البيان وأهدافه بطريقة بلاغية : إننا نركب قوارب مختلفة، تمخر عباب نفس البحر، هدفها الوصول إلى نفس المرفأ، لكن دون اصطدام، وبأقل ما يمكن من الخسائر أمام الزوابع التي تعترض إبحارها. وإن استطعنا تلافيها أو عبورها بسلامة حفظا للإنسان وبيئته، فذلك هو ما يصبو إليه البيان.

استهلال

بدأ الشباب في كثير من الدول الغنية يتعبأ لمطالبة الدول والشركات الكبرى باتخاذ قرار لمكافحة حقيقية للاحتباس الحراري ولتدهور البيئة[1] الطبيعية الذي لا رجعة فيه. إن هؤلاء الشباب على حق، لأن مستقبلهم مهدد بشكل مباشر. فحسب عدد متزايد من العلماء، لدينا بالكاد بضع سنوات من أجل قلب الديناميات التي تحكم العالم حاليا، وتَجنُّب الأسوأ. فالأقوال والتصريحات التي تشي بالاستقامة ظلت حبرا على ورق، ولم تعد كافية إطلاقا. والتسويف أصبح لا يطاق.

فبالأمس، انتفض الشباب في بلدان أخرى، بآسيا، وبالمنطقة المغاربية أو الشرق الأوسط، ضد الطغاة أو الدكتاتوريات. وما يزال ينتفض اليوم في السودان، وفي الشيلي، وفي إيران أو الجزائر دون أن يفلح غالبا في عدم حلول دكتاتوريين جدد محل القدامى.

وفي البلدان الأشد فقرا أو تلك التي تدميها حروب أهلية عصية الفهم (غالبًا ما تكون هي نفس الدول)، ليس لدى شبابها حل أو أمل آخر غير الاغتراب.

إنها ثلاث فئات من الشباب تتجاهل بعضها البعض إلى حد كبير. بينما كفاحها وآمالها غير منفصلين. فإما أن هذه الشبيبات الثلاث ستفوز معًا أو ستخسر معًا.

في عام 1971، ألّف "جون لينون" (John Lennon) أغنية "تَخَيَّل"[2] *Imagine*، والتي ستصبح مع مر السنين من بين أكثر الأغاني استماعا في العالم. وتدريجيًا، سينصب الاهتمام بشكل متزايد ليس فقط على اللحن، وإنما على كلمات الأغنية (لقد كنا متفائلين آنذاك) [وتقول كلمات الأغنية] : "***تخيل أن كل الناس يعيشون بسلام [...]، لا يعرفون الجشع أو الجوع، تسود الأخوة بينهم، يتقاسمون العالم كله ...***". بعد خمسين عامًا، أصبح الأمر أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى، ليس فقط تَخَيُّلَ عالم يسوده السلام والحلم

---

[1] نضع مقابل environnement ومشتقاتها مصطلح بيئة مع مشتقاته؛ أما مقابل écologie ومشتقاته فإننا وضعنا المصطلح المعرَّب إيكولوجيا مع مشتقاته. للمزيد من فهم أسباب هذا الاختيار، يرجى الاطلاع على الدراسة التالية :

عبد الفتاح الزين، "البيئة والإيكولوجيا : أسئلة المعرفة وهندسة التدبير - مقاربة سوسيولوجية". ضمن أعمال الندوة الدولية تحت عنوان "البيئة المستديمة : أدوار جديدة وآفاق واعدة للعلوم الاجتماعية"، تنسيق محمد الدرويش وجمال فزة. نشر كلية الآداب والعلوم الإنسانية (جامعة محمد الخامس - الرباط، المغرب)، سنة 2021، صفحات 31-57.

[2] أغنية "تخيل" من إبداع جون لينون. وكانت أول قطعة افتتح بها ألبوما يحمل نفس الاسم، والذي صدر عام 1971. وقد احتلت الرتبة الأولى في مبيعات الأسطوانات بالمملكة المتحدة في يناير 1981، شهرا بعد اغتياله في مدينة نيويورك. ويدعو هذا النشيد السلمي والطوباوي المستمعَ إلى تخيل عالم بلا حدود، ودون دول أو ديانات، ودون دوافع للاغتيال أو الموت من أجل قضية ما؛ حيث لن توجد ممتلكات، وسيعيش الناس في ظل أخوة إنسانية جامعة. وتعتبر أغنية "تخيّل Imagine" واحدة من أفضل أغاني البوب على الإطلاق، حيث صنفتها مجلة الرولينغ ستون Rolling Stone ثالث أعظم أغنية على الإطلاق. كما حصلت أيضًا على جائزة جرامي Grammy Awards سنة 1999، والتي مُنحت للراحل جون لينون مع فرقة بلاستيك أونو Plastic Ono لأهميتها التاريخية والنوعية. وفي 14 يونيو 2017، منحت الرابطة الوطنية لناشري الموسيقى (الولايات المتحدة الأمريكية) جائزة "أغنية القرن Chanson du siècle" لجون لينون. وفي المناسبة نفسها، أصبحت يوكو أونو Yoko Ono رسميًا مؤلفا مشاركا. [هـ.م]

به، ولكن المساهمة في خلقه بأسرع ما يمكن. والحال، إن حتى مجرد تخيله يبدو اليوم صعبًا. ومع ذلك، سنحاول.

مستقبل آخر؟

إلى ماذا يمكن أن يشبه هذا العالم؟ عالم ليس جنة، غير موجود، أرض أحلام، إنه ببساطة، عالم إنساني للغاية، عالم ممكن فعلا. إنه، كما أعلن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية فرانكلين روزفلت Franklin D. Roosevelt سنة 1941، عالم تسوده حرية التعبير والحرية الدينية، وحيث يكون المرء في مأمن من العوز والخوف[3]. ففي خطاب روزفلت حول هذه الحريات الأربع (***حرية التعبير، الحرية الدينية، التحرر من الفاقة، التحرر من الخوف***)، حدّد مؤتمر العمل الدولي المنعقد في فيلادلفيا (الولايات المتحدة الأمريكية) في 10 مايو 1944 أهداف منظمة العمل الدولية (OIT) تمهيدًا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948). وتنص المادة 2 من إعلان فيلادلفيا على ما يلي : "لجميع الناس، بِغَضّ النظر عن العرق أو العقيدة أو الجنس، الحق في مواصلة تقدمهم المادي وتطورهم الروحي بحرية وكرامة في إطار الأمن الاقتصادي، وتكافؤ الفرص".

لكن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المسمى حاليا بالإعلان العالمي للحقوق الإنسانية، يحظى بالكاد باهتمام الأجيال الشابة، والتي حين تكون لها معرفة به، فإنها غالبًا ما تعتبره خطابة جوفاء، سرعان ما تكذبها الوقائع. لنترجم ذلك إذاً بشكل ملموس ولِنُحَيِّنه. أَلَيْس مستحيلا أن نتخيل عالما لا تؤول فيه السلطة، في كثير من الأحيان، إلى حكام مختلين عقليا بمساعدة شبكات إجرامية، وبتواطؤ مع الجيش والشرطة؟ حيث يتم الاستحواذ على السلطة بفضل سيطرة إلى حد ما صارمة وواضحة على وسائل الإعلام، والاعتقالات التعسفية، وفساد القضاة والنظام السياسي ككل، والتعذيب والقتل؟ عالم، لا يفلت فيه، بدون شك، جميع الناس من الفقر، لكن لا يجد فيه أحد نفسه في بؤس، وحيث يمكن لكل واحد(ة) أن يعيش/تعيش من عمله(ها)؟ عالم، لا تسامح فيه مع البؤس ولا مع الثروة المفرطة التي تُغذّي استيهامات إنسانية متضخّمة، وتُشعِر البعض بأنهم فوق البشرية، وبالتالي، يعتبرون الآخرين حُثالة؟ عالم لا وجود فيه لنساء ورجال "عالة أو فائضين"؟ عالم يستمر فيه الاختلاف حول ما يُعطي للحياة معنى دون اقتتال، وحيث تدخل الحروب الأهلية والدينية بل وكل الحروب طيَّ النسيان؟ عالم لا تتم فيه التضحية، بشكل منهجي، بالموارد الطبيعية والبيئة أو نهبها لصالح المقاولات التجارية الكبرى أو دونها؟ عالم يعرف كيفية محاربة ظاهرة الاحتباس الحراري وحالات التدهور البيئي المتسارعة بشكل فعال؟ عالم يمكننا أن نعيش فيه من جديد في انسجام مع الطبيعة؟

[3] سيقول البعض، دون شك، أن الأمر يتعلق بخطاب دعائي. وكيفما كان الأمر وكان تفكيرنا، فالهدف كان صائبا ومصاغا بشكل جيد.

والغريب في الأمر، أن هذه المُثُل تبدو بديهية. إنها نابعة من المنطق السليم الأساسي، وتُعبّر فعلا عما نرغب فيه أو ما نعتقد أننا نرغب فيه. ومع ذلك، فإن تحقيقها، ولو جزئيًا، يبدو بعيد المنال تمامًا بل وغير ممكن التصور، تقريبا. نعم، ولكن، أساسا، لماذا؟ هل هناك مصير، قَدَر لا مفرّ للبشرية منه؟

التحول الأخير للعالم

لنعد قليلا إلى الوراء. خلال العقود الثلاثة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، لم تكن المبادئ التي حددها إعلان فيلادلفيا ثم الإعلان العالمي للحقوق الإنسانية تبدو كعبارات جوفاء. إنها المبادئ التي ألهمت رسمياً السياسات العمومية، وأنتج هذا الإلهام تأثيرات ملموسة للغاية. كان الأمر يتعلق بمنع الديمقراطيات الغربية من الانزلاق مرة أخرى إلى فظائع الأنظمة الشمولية - النازية والفاشية - التي تسببت في اندلاع الحرب العالمية الثانية وأودت بحياة عشرات الملايين من الضحايا. وكان من المطلوب أيضا، مقاومة كل الإغراءات التي كانت تمارسها الصيغة الأخرى للنزعة الشمولية المتمثلة في الشيوعية، والتي هيمنت في روسيا وأوروبا الشرقية والصين مهددة بالانتشار في عدة دول مما كان يسمى "العالم الثالث".

مع سقوط جدار برلين سنة 1989، وانهيار الشيوعية في روسيا وأوروبا الشرقية، لم يعد للرأسمالية، التي كان يُعتقد أنها تسير جنبًا إلى جنب مع الديمقراطية - وهي أساسا رأسمالية صناعية ومنظَّمة - عدوٌ ملموسٌ ومحدد. فحتى بداية القرن الحادي والعشرين، كان علماء السياسة والفلاسفة يتحدثون فقط عن "الانتقال الديمقراطي". اشترك الجميع، بدرجات متفاوتة، في الاقتناع بأن الديكتاتوريات المتبقية ستنهار بسرعة إلى حد ما، وأن جميع بلدان العالم ستتبنى الصيغة المؤسسية التي نجحت بشكل جيد في الغرب : مزيج من الديمقراطية البرلمانية والسوق الحرة.

ولكن بمجرد أن اختفى أعداؤها (وانتهت أيام النفط الرخيص)، لم تعد الاقتصاديات الرأسمالية بحاجة إلى أَخْذ حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية على محمل الجد. فأصبحت رأسمالية ما بعد الحرب التي كانت مُنظَّمة إلى حد ما رأسمالية ريعية ومُضارِبة، تجني أرباحها من المالية المضاربة أكثر مما تجنيها من الصناعة. وهو ما أفضى قطعا إلى إثراء جنوني للفئات الأكثر غنى، أي 1٪ بل 0،1٪ أو 0،1 ‰ من سكان العالم. لا أحد يجهل أن حوالي 40 شخصًا فاحش الثراء يمتلكون بمفردهم نفس القدر الذي يمتلكه نصف البشرية الأكثر فقرا، أي ما يقرب من 4 مليارات من الأفراد. وبمعنى آخر، يتساوى وزن 40 شخصًا مع وزن 4 مليارات من الأشخاص! لكن الجميع مذهول إلى حد كبير من مثل هذه الأرقام التي تستعصي على الفهم، ولا أحد يعرف ماذا يفعل لمعارضتها. هذه الرأسمالية المضاربة تُقتّر في إعادة توزيع الثروة التي تم خلقها بشكل مضطرد. وإن أصبحت تستفيد منها الطبقات الغنية أو المتوسطة في البلدان الناشئة، فإنها لم تعد تَحُول دون إفقار الطبقات الفقيرة والمتوسطة في أغنى البلدان.

غير أنه بدل ازدهار الديمقراطية أو روح الحقوق الإنسانية، فإن الديكتاتوريات أو الديمقراطيات المسماة "غَيْر ليبرالية"[4]، "الديموكتاتوريات"[5]، هي التي ازدهرت في كل مكان تقريبا. لقد أقنع الغرب الثري ذاته وأراد أن يدفع إلى الاعتقاد أنه سيحقق السلام والازدهار للعالم. لكنه أثار العاصفة. ولأنه لم يتمكن من الوفاء بوعده أو لم يعرف السبيل إليه، فإنه رأى كل الكراهية التي أثارتها السيطرة الاستعمارية أو الإمبريالية التي مارسها على الكوكب لعدة قرون تنقلب ضده. إن التطرف الإسلاموي "للقاعدة" أو "لداعش" ليس سوى الجزء البارز والتعبير الأكثر رعبا عن هذه الكراهية.

انتصار النيوليبرالية

لكن ما الخطأ الذي حدث؟ لماذا فشلت الآمال التي انبثقت عند نهاية الحرب العالمية الثانية؟ أشياء كثيرة، العديد من الأسباب المتشابكة. ولكن كلها مستقطبة بفعل الواقع الرئيسي في عصرنا : تبعية الكوكب بالكامل وكل مجالات الوجود البشري لمطالب رأسمالية المضارَبة والريع الآن. إن انتصار هذا النمط الجديد من الرأسمالية بدوره يرجع إلى أسباب عديدة. ولكن إحداها جد أساسي بقدر ما هو سيء التمثل والفهم : قوة الأفكار (عندما يدعمها أشخاص وبوسائل ملموسة، وتستحوذ على الجماهير). ***والآن، إنها قوة الأفكار النيوليبرالية***. وهذه القوة بالذات هي سبب وجود ***بيان العِشْرَة***. إنها، فعلا، قوة الإيديولوجية النيوليبرالية التي فتحت المجال أمام هذا النوع الجديد من الرأسمالية أو الرأسمالية في حالتها الخالصة، المتحررة من كل القيود الأخلاقية أو السياسية التي ظلت تُعيقها حتى سنوات 1980 - 1990. ولهذا يجب علينا أن نكون قادرين على الإجابة عن هذه الإيديولوجية.

تخضع جميع المفاهيم والمذهبيات للعديد من المناقشات والتعريفات الممكنة. ويصدق هذا على الرأسمالية (أو اللارأسمالية[6])، وبنفس القدر على النيوليبرالية، التي مرت بمراحل وتركيبات تاريخية مختلفة. لكن النيوليبرالية الحالية تبقى موسومة بما فيه الكفاية من خلال اقترانها بست مسلمات كالتالي :

---

[4] تعتبر الغَير ليبرالية حسب بيير روزانفالون Pierre Rosanvallon، "ثقافة سياسية تستبعد من حيث المبدأ وجهة النظر الليبرالية". ووفقًا للمتخصص في العلوم السياسية ماثيجس بوكّاردس Matthijs Bogaards، فإنها "وضع ديمقراطي، لكن يتم فيه انتهاك استقلال القضاء، ولا يستفيد فيه المواطنون من المساواة أمام القانون، ولا من الحمايات الكافية تجاه الدولة أو الفاعلين الخواص". من خلال التعارض مع مفهوم الديمقراطية الليبرالية، يتم رفض المصطلح عادة تحت تعبير "الديمقراطية غير الليبرالية"، ويتم الرجوع عن الحكم عنه من قبل بعض المحللين الذين يشككون في عدم اتساقه أو ملاءمته. [هـ. م.]

[5] مقابل للمصطلح démocrature. وهو توليف لمصطلحي الديمقراطية والديكتاتورية بالرغم من تناقضهما. وغالبًا ما تُعرَّف الديموكتاتورية على أنها نظام سياسي بالرغم من كونه قائما على الانتخاب إلاّ أنه يميل في واقع الأمر إلى ممارسة السلطة وفق نهج دكتاتوري مع تهميش حكم القانون، وبالتالي، فإن ديمقراطيته شكلية. ويلجأ المحللون إلى هذا المفهوم لتوصيف نظام البلدان التي يحكمها في الواقع شخص واحد أو عدد محدود من الأفراد تحت ستار المؤسسات التي تقدم جوانب شكلية للديمقراطية في ظل ظروف قمعية. وهكذا يقال إن العديد من بلدان الجنوب تعاني من الممارسات الديموكتاتورية بالرغم من أن قادتها منتخبين وإن بشكل ديمقراطي. ويستخدم جيرار ميرْمي Gérard Mermet على سبيل المثال، المصطلح للإشارة إلى قوة وسائل الإعلام في تثبيت وضبط وتيرة الحياة السياسية والمواضيع التي يتناولها الموظفون السياسيون. [هـ.م]

[6] يغطي مفهوم اللارأسمالية أطيافا من الحركات المناهضة للرأسمالية. وتختلف الجوانب المستهدفة وفقًا لتَمَثُّلاتها، ويمكن أن تتعلق بشكل خاص، دون أن يتم الاقتصار عليها، بالربح وأهمية المال، والمضاربة، والأُجَراء، والمنافسة الاقتصادية أو الآثار التي تعتبر ضارة بالمجتمع مثل التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية التي تنتجها هذه الرأسمالية أو الاعتبارات "اللاأخلاقية" المترتبة عليها، وسباق التراكم الناتج عن ذلك وعواقبه على البيئة أو الأشكال الاجتماعية القاعدية للرأسمالية. ويزعم طيف سياسي واسع ومتنوع للغاية أنه مناهض للرأسمالية. فهناك الاشتراكيون الذين يرون أنه من الممكن دحر الرأسمالية على مراحل من خلال الانتخابات. ونجد أيضا الفوضيين

- لا توجد مجتمعات، كما قالت مارجريت تاتشر Margaret Thatcher، مكونة من جماعات أو ثقافات بل هناك أفراد فقط .
- الجشع والتعطّش إلى الربح شيء محمود.
- كلما اغتنى الأغنياء كلما كان ذلك أفضل، لأن الجميع سيستفيد بفعل انسياب الفوائد.
- إن نمط التنسيق الوحيد المنشود بين الكائنات البشرية هو السوق الحرة دون قيود، وهذه (بما في ذلك السوق المالية) تنتظم ذاتيا [تُنظِّم نفسَها بنفسها تلقائيا] من أجل المصلحة الكبرى للجميع.
- لا توجد حدود. دائما المزيد، إنه بالضرورة أفضلُ دائما.
- لا بديل، (كما كانت تعلن مارجريت تاتشر).

وبالنسبة لهؤلاء، فإن كثيرين منهم يشككون في قدرة الأفكار والقيم، والقوة التي تؤثر بها على سلوكنا، دعونا نتذكر أن أيًا من هذه المقترحات الستة لم تكن تعتبر في الغالب، وإلى حد بعيد، ما بين 1944 وسنوات 1970 - 1980 صحيحة أو صائبة. لقد أعطى المذهب الذي كان مهيمنا في الاقتصاد والمستَلهَم، خاصة من لدن جون مايناردكينز John Maynard Keynes، للدولة ولعملها دورًا مهما في إعادة التوزيع. كان ذلك من أجل وضع حد للنزعة الكينزية keynésianisme، ومن خلالها، لكل السياسات ذات التوجه الاجتماعي الديمقراطي إلى حد ما؛ حيث اجتمعت حوالي ثلاثين شخصية في سويسرا سنة 1947، وأنشأت ما سيطلق عليه اسم جمعية جبل بيلران Société du Mont-Pèlerin. ومن بين هذه الشخصيات، الاقتصاديان فريدريش فون هايك Friedrich von Hayek وميلتون فريدمان Milton Friedman، وفيلسوف العلوم كارل بوبر Karl Popper، والعديد من الأسماء الأخرى المعروفة بما في ذلك العديد من بين الذين سيفوزون "بجائزة نوبل" في الاقتصاد. وسيتم دعم الجمعية بسرعة من طرف الشركات الكبرى والمؤسسات الثرية، والتي لا تزال نشطة إلى غاية اليوم، وستنجح تدريجياً في تقويض الإجماع الكينزي وفي فرض رؤية جديدة للعالم والإنسانية. فهذا النمط الجديد من الفهم، وهذا العقل raison الجديد للعالم الذي يمارس منذ ذلك الحين على نطاق كوكبي هو ما أسماه الفيلسوف أنطونيو كَرامشي Antonio Gramsci الهيمنة والسيطرة على الأفكار والعقول. هيمنة أصبح من المُلِحّ للغاية الاعتراض عليها من خلال توضيح أسس نوع جديد من الوضوح لعصرنا ووضعنا/ظرفنا. لن نكون قادرين على الاكتفاء بالعودة إلى المذهب الكينزي أو مذهبيات الماضي.

لماذا العِشرة؟

والشيوعيين الذي تبنوا المسار الثوري بأشكال مختلفة. غير أن تضارب استخدام اللاَّرأسمالية جعل صعوبة التعبير عن بدائلها مُشوَّشا وضبابيا، حيث أن الاشتراكيين مثلا صوتوا للسياسات الليبرالية في العديد من البلدان، كما أن الشيوعية ارتبطت بالاتحاد السوفيتي والديكتاتورية عموما ... [هـ. م.]

أصبح شباب البلدان الغنية أكثر وعيًا بقضايا المناخ والبيئة كل يوم، لكنهم ما زالوا يجدون صعوبة في إدراك أن مصيرهم مرتبط أيضًا بمصير الشباب الذين يسعون، في أماكن أخرى، إلى تحرير أنفسهم من الديكتاتوريات أو من هم يضطرون إلى الهجرة. وتجد الأحزاب البيئية حظوة أكثر فأكثر في الغرب، لكن الاهتمام بالحفاظ على الطبيعة ليس في حد ذاته سياسة. ولا يكفي وحده، ومن بعيد، في الرد على النيوليبرالية. ومع ذلك، إذا كان لدينا أي فرصة للتعامل مع التهديد الذي تشكله الهيمنة العالمية للرأسمالية الريعية والمضاربة على مستقبل البشرية؛ فإننا نحتاج خصوصا إلى فلسفة سياسية بديلة للنيوليبرالية. فلسفة لا تقتصر فقط على التنديد بزيف مسلماتها المركزية الست المذكورة أعلاه، ولكنها ترسم بشكل فعال ملامح عالم آخر ممكن، أكثر إنسانية، وقابلية للعيش؛ حيث يمكن للجميع أو الأغلبية العظمى التعرف على ذواتهم والعيش بشكل أفضل من خلال مشاركة الاهتمام بإنقاذ ما يمكن إنقاذه وما يجب المحافظة عليه في نفس الآن من بيئتنا ومن أنواع الحريات الأربع التي ذكرها روزفلت. ولتحقيق ذلك، يجب أن نتغلب على الشعور بالعجز الذي نشترك فيه جميعًا.

إنها معالم هذا العالم الآخر الممكن، عالم ما بعد النيوليبرالية، الذي يضع خطاطته هذا ***البيان الثاني للعِشْرة***. ففي سنة 2013، نُشِر أول بيان للعِشْرة تحت عنوان ***إعلان التَّرابُط***[7]. كانت نقطة انطلاقه، آنفا، اليقين بأن أكثر ما ينقص آلاف أو عشرات الآلاف من الجمعيات أو الشبكات، وعشرات أو مئات الملايين من الناس حول العالم ممن يبحثون عن الانفلات من قبضة الرأسمالية النيوليبرالية، وما يمنعهم من التنسيق فيما بينهم والذي يحكم عليهم بشكل من أشكال العجز يتمثل في عدم وجود إجماع صريح ومشترك بوضوح حول بعض القيم أو المبادئ المركزية. إنه الافتقار إلى فلسفة سياسية بديلة (***بالمعنى العام***) للنيوليبرالية.

هذا الاتفاق على بعض المبادئ المركزية حول الخطوط العريضة لفلسفة سياسية لما بعد النيوليبرالية ليس فقط أمرًا مرغوبًا فيه ولكنه ممكن بالفعل، وهو ما برهنت عليه صياغة هذا البيان الأول الذي تمت صياغته والتوقيع المشترك عليه من طرف أربعة وستين مفكراً نقديًا[8]، جد معروفين، وغالبيتهم من الفرنكفونيين (= الناطقين بالفرنسية)، وينحدرون من كل تيارات اليسار تقريبا ، كما حظي بتعاطف أشخاص أو مثقفين محسوبين بالأحرى على الوسط أو حتى على اليمين. كانت فكرة البيان المركزية هي أن انتصار الرأسمالية الريعية والمضارِبة يجب فهمه كنتيجة وتتويج لذروة تطلع الجنس البشري إلى الغُلو. ولمعارضة هذا التصور وتجاوزه عليه، لن تكفي إدانة الرأسماليين الأشقياء، بشكل طقوسي وعقيم، بل علينا من الضروري التساؤل عن دوافع هذا الغلو وعن وسائل دَرْئه وتجنبه دون التضحية بتطلعنا إلى الحرية.

لماذا بيانٌ ثانٍ للعِشْرة؟ لأن الأول لم يكن دُوَليا بما فيه الكفاية، رغم ترجمته إلى اثنتي عشرة لغة، وكونه موضوع كتبٍ ومناقشات باللغات الألمانية والبرتغالية (البرازيل) والإسبانية والإيطالية واليابانية. ومع ذلك فإن ***العِشْرة كفلسفة لفن العيش المشترك، للتّعاشُر***؛ إذ لا معنى لها إلا إذا كان ممكنا الإقرار بها في

[7] *Déclaration d'interdépendance* منشورات Le Bord de l'eau، 2013. ويمكن اعتبار هذا البيان الثاني [بيان العِشْرة] كإعلان على ترابط معزَّز ومعمَّق.

[8] انظر اللائحة في الملحق الثاني. [هـ. م.]

جميع البلدان. لذلك كان من الضروري توسيع دائرة المؤلفين ومصادر الإلهام بشكل كبير. وبعد ذلك، أشار البيان الأول، في مجموعة نقاط، إلى الاتجاهات التي تظل وثيقة الصلة، ولكنها قد تبدو غامضة للغاية، وغير محددة على الصعيد، النظري، وفضلا عن ذلك غير ملموسة بشكل كافٍ. يستعيد هذا البيان الثاني بنية الجزء الأول وجزءاً مما كتب فيه، ولكن عبر إغنائه وتوضحيه بشكل كبير من خلال التبادلات التي تمت آنفا منذ ست سنوات بين المؤلفين والمناضلين الجمعويين المتعاطفين مع التعاشر والتآلف بين كل البلدان. ففي مواجهة تسارع الاختلال المناخي، والتعرية المتزايدة للمُثُل الإنسانية والمبادئ الديمقراطية، هناك حاجة ملحة للاتفاق، على نطاق عالمي، حول القيم الأساسية للبقاء المادي والأخلاق الإنسانية، وعلى مسارات تَقدُّمها بشكل حضاري وفن عيش. بكل تَعاشُرِيّة.

كلمة أخيرة. إن هذا البيان نتيجة مناقشة جماعية قام بها في المقام الأول مثقفون. إنهم مثقفون من نوع خاص إلى حد ما. مثقفون أو جامعيون مهتمون بالصالح العام ومنخرطون في أعمال جماعية متعددة. لماذا نحدد هذا ونشرحه؟ لأن المثقفين أو الجامعيين يكون عنهم في غالب الأحيان انطباع سيئ. وأكثر فأكثر اليوم. وغالبا لأسباب وجيهة. يتم اتهامهم بأنهم يضيعون في تأملات فكرية عقيمة لا تؤدي أبدًا إلى أي شيء ملموس، وتؤاخذ عليهم المماحكة والاعتقاد بأنهم متفوقون على بقية العالم. إنها ليست الحال بالتأكيد مع هؤلاء الذين اجتمعوا من أجل كتابة هذا البيان الجديد. إنهم لا يعتقدون أنهم أذكى من أي شخص آخر (لا أقل، ولا أكثر ...). بكل بساطة، ومِهنيا، فإن لهم ذاكرة وبهذا فَهُم في وَضْع يسمح لهم بإطلاق الإنذار عندما تكون هناك ضرورة مُلحّة، ولتصور مستقبل لا يمكنه السقوط في مطبات الماضي. وهم أيضا متعودون على كتابة الأفكار والاشتغال عليها، هذه الأفكار التي تلعب دورًا جد حاسم في التاريخ عندما يتملكها أكبر عدد ممكن من الناس.

وينبغي أن نضيف أن الجميع أيضًا على ارتباط نشيط مع الحركات المواطِنة والمدنية، مع عدد المبادرات المتعددة التي تبدع يومًا بعد يوم بدائل حاملة للمعنى وللرفاه، إنهم لا يكتفون بالتنديدات النمطية للسوق أو الرأسمالية والتي لا تفضي إلى أي نتيجة طالما أنه لا يخبرونا عن أي نوع آخر من المجتمع يمكن أن نطمح في بنائه بشكل معقول. ما هو نوع المجتمع الآخر الذي ***يجب*** علينا إذا أن نبدأ في بنائه بأسرع وقت.

ليس هناك ما هو أكثر إلحاحًا بشكل فعلي من تطوير تفكير وفهم للعالم كبدائل لتلك التي تمكنت النيوليبرالية من فرضها على الكوكب بأسره. نحن بحاجة فعلا إلى فلسفة سياسية (بالمعنى الواسع للمصطلح) والتي لا يمكن أن تكون مجرد عودة للاشتراكية أو الشيوعية أو الفوضوية أو الليبرالية بشكل كلاسيكي. لم تعد هذه الإيديولوجيات العظيمة للحداثة في مستوى المشكلات التي يتعين علينا مواجهتها. في الواقع، لم تخبرنا هذه الإيديولوجيات عن العلاقة المنشودة للبشر مع طبيعة من الواضح أنها قد تنضب؛ لا شيء حاسم في العلاقات بين الرجل والمرأة؛ وأيضا عن الطريقة المثلى للتفكير في تنوع الثقافات.

لقد حان الوقت لوضع مخطط تقدم جماعي حاسم في حقل الأفكار. إنه لا يمكن أن ينتج بالجمع البسيط للتحاليل التي طورها بشكل فردي هذا الفيلسوف أو ذاك أو الاقتصادي أو السوسيولوجي[9]، ومهما كانت صحيحة. لأنه لا يكفي أن تكون هذه التحاليل صحيحة، وحتى إذا كانت كذلك، فإنه يجب تصديقها ومشاركتها على نطاق واسع، وعلى مستوى عالمي إذا أمكن. هذا هو تحدي هذا ***البيان الثاني للعِشْرة*** : إنه يقدم نفسه كنتيجة لعمل مثقف جماعي. في هذا العمل الذي يجمع شخصيات فكرية أو معنوية ولكن أيضًا ناشطين، وكتاب، وفنانين (انظر لائحة التوقيعات بالملحق الثالث) من ذوي الشهرة العالمية، ولم يحاول أي منهم الاستفراد بالأمر بل كل منهم أصرّ على اختلافه الصغير (كما هو الحال عليه غالبًا في الحقل الفكري). فعلى العكس من ذلك، وافق الجميع على إعطاء الأولوية للأفكار المشتركة. ودون تضخيم أكثر من اللزوم، ويمكننا القول بأن ***بيان العِشْرة الثاني*** هذا هو بيان أممية غير رسمية في طور التكوين.

إنها أممية لا تتطلب سوى التوسع والانتشار لتصبح قضية الجميع. وهذا هو بالضبط ما يهدف إليه ***بيان العِشْرة*** هذا : إنه يُصرّح بأفكار بسيطة وعادلة بأكبر قدر ممكن من الوضوح وفي مستوى رهانات زمننا الراهن، والتي قد تؤدي تدريجيا إلى تحول جذري وتعبئات حاسمة للرأي العام العالمي. فعلى قرائنا تَملُّك هذا البيان وتَبنّيه، كما نأمل ذلك، إذا كان يخاطبهم[10].

[9] نستعمل السوسيولوجي بدل "عالم الاجتماع" المعتادة والمتداولة في عالمنا العربي كمقابل لمصطلح sociologue/sociologist انطلاقا من التمييز بين السوسيولوجيا Sociologie/Sociology كعلم للمجتمع؛ إذ أنه في نظرنا، لم يكن من الممكن ابتكار السوسيولوجيا لو لم يتم الانتباه إلى أن مفهوم المجتمع société/Society ليس معطى فقط، ولكنه أيضا على الخصوص بناء نظري وفكري قابل للإبداع والابتكار والتطوير (كهندسة مجتمعية). فبينما مصطلح "علم الاجتماع" الشائع التداول في عالمنا العربي، يرى أن المجتمع معطى قبلي، وبالتالي فإنه لا يعدو كونه موضعا للعمل الاجتماعي أو الخدمة الاجتماعية، والتي يراد بها إصلاح المجتمع المدروس دون النظر في إعادة هندسته بشكل جديد. ويمكن في هذا الصدد مراجعة الدراسة التالية على سبيل المثال لا الحصر :

عبد الفتاح الزين، "الدرس السوسيولوجي المعرفة والوعي والهندسة". منشور ضمن أعمال اليوم الوطني الأول للسوسيولوجيا "الدرس السوسيولوجي : رهانات التكوين وتحديات البحث العلمي" بالمغرب بين مهام التكوين وقضايا البحث"، منشورات المعهد الجامعي للبحث العلمي، المغرب، المغرب، 2018. [هـ. م.]

[10] ولو كمجرد بداية، يمكن العودة إلى مواقع الإنترنت التالية الخاصة بالعِشْريّين : www.convivialisme.org وwww.lesconvivialistes.org والإعلان عن دعمها أو إبداء الاعتراضات حولها أو تقديم اقتراحات في الموضوع.

مقدمة

كم هو غريب ومربك وضعنا! منذ عصر التنوير، وُضِع العالم تحت سمة التقدم. ومع ذلك، فقد جلبت العديد من هذه التطورات كوارثاً. لم يكن لدينا قط الكثير من الأسباب التي تجعلنا نؤمن بالتقدم، ولكن لم يكن لدى البشرية أيضًا الكثير من الأسباب الوجيهة للخوف من الكوارث التي يمكن أن تعرض بقاءها ذاته للخطر. فبين وعود الحاضر والتهديدات التي تعترض مستقبلنا، لم نعد نعرف أين نقف. ومع ذلك، تزداد التهديدات أكثر إلحاحًا كل يوم.

وعود الحاضر

لقد تم إحراز تقدم اجتماعي أو بيئي مهم خلال العقود الأخيرة، ولا شيء يمنع مسبقاً ومبدئيا ألاَّ يطول ويزداد في العقود المقبلة.

بعض المعطيات الحديثة على الصعيد العالمي

- منذ عام 1990، وفقا لمنظمة الأمم المتحدة، انخفض الفقر المطلق بأكثر من ثلثي العالم، وخرج منه أكثر من مليار شخص. وأن الهدف الجديد المعلن للأمم المتحدة هو القضاء عليه في أفق سنة 2030.
- من بين 3 مليارات شخص يعانون من الجوع أو سوء التغذية، فقد تم تحرير ما يقرب من مِليارَيْ شخص منهما خلال السنوات 25 الأخيرة (بكلفة استخدام المبيدات الحشرية، وهذا صحيح، على نطاق واسع).
- في غضون 20 عاما، انخفض عدد الأطفال غير المتمدرسين إلى النصف.
- في غضون 25 عامًا، انخفضت وفيات الأمهات ووفيات الأطفال إلى النصف (ما بين عامي 1990 و2015).
- في غضون أكثر من قرن بقليل، ارتفع معدل أمل الحياة المتوقع من 30 إلى 71 سنة.
- منذ 1945، عرف معدل الوفيات الناجمة عن العنف (بسبب الحروب أو الجريمة) تراجعا واضحا، وخاصة في أوروبا.

- لم يعد الصناعيون ينتجون موادّا مخربة لطبقة الأوزون. ومن المتوقع أن تتجدد في معظم أنحاء الكوكب بحلول عام 2050. وسيكون قد تم منع نحو 25 مليون حالة إصابة بالسرطان.
- إن جودة مياه الراين Le Rhin والسين La Seine، وهما من أكثر الأنهار تلوثا في العالم قبل حوالي 30 عاما، قد تحسنت اليوم بشكل جيد، مما يدل على أنه ليس هناك حتمية ولا دائما عدم الرِّجعة (= لا رِجعيّة) فيما يتعلق بما هو إيكولوجي.

مستقبل ممكن

إذا نظرنا، بشكل عام، بحزم إلى المستقبل، فَكَمْ من وعود التفتح الفردي والجماعي يحملها عالمنا!

- سيكون التوسُّع العالمي للمبدأ الديمقراطي أطول وأكثر تعقيدًا مما قد يعتقده البعض بعد سقوط جدار برلين سنة 1989، وذلك فقط لأن هذا المبدأ قد تم إفساده بسبب صلاته برأسمالية ريعية ومُضارِبة والتي أفرغته إلى حد كبير من محتواه وجاذبيته. ومع ذلك، فإنه دائمًا تتم الانتفاضات في كل مكان في العالم باسم الديمقراطية، كما تؤكد ذلك مثلا الثورات العربية، على سبيل المثال، مهما كانت غير مكتملة أو غامضة. إنها تنبعث من رمادها باستمرار رغم إخمادها إلى الآن.
- من الممكن حقًا وضع حد لجميع السلطات الديكتاتورية أو الفاسدة (اليوم في بغداد، وبيروت، والجزائر، وهونغ كونغ، وسانتياغو، وغيرها)، ولا سيما بفضل تعدد التجارب الديمقراطية الأساسية وزيادة تدفق المعلومات، حتى لو أنه في الوقت الحالي، بالأحرى نشهد عودة الديكتاتوريات، الأمر الذي يجعل الصعود القوي للعِشرة أكثر إلحاحًا.
- إن الخروج من العصر الاستعماري[11] وانحسار المركزية الغربية فتحا الطريق لحوار حقيقي بين الحضارات والذي بدوره جعل من الممكن ظهور كونية جديدة. كونية متعددة الأصوات، ***تعددية كونية***[12].
- هذه الكونية المتعددة مبنية انطلاقا من الاعتراف بالمساواة في الحقوق ومناصفة وُجدَت أخيرًا بين الرجال والنساء. لقد حقق الاعتراف بهذه المناصفة تقدمًا هائلاً في السنوات الأخيرة حتى في البلدان ذات التقاليد الإسلامية والتي يمكن أن تكون الأكثر ترددًا في تبنيها. وفي الغرب، مثلت ظاهرة أنا أيضا #MeToo في هذا المجال تقدمًا حاسمًا، وانطلاقا منها لن يكون أي شيء مماثلا.

[11] وجب تنبيه القارئ العربي إلى أننا نضع مصطلح كولونيالي مقابل المصطلح colonial (فرنسي وإنجليزي) ونعني به ما ينتمي للحقبة الاستعمارية بهدف تأريخي؛ أما مقابل المصطلح الغربي colonialist /colonialiste فنتبنّى المصطلح العربي استعماري وذلك في إطار التنصيص على النزعة. [هـ. م.]

[12] مفهوم ركبه إنريكي دوسيل Enrique Dussel من النسبية والكونية في محاولة التغلب على التعارض بينهما. وتحاول التعددية الكونية أن تفكر كونيا يقبل بوجود التعددية. [هـ. م.]

- إن الوعي العالمي الجديد الصاعد تعبير ونتاج للأنماط الجديدة، من الآن فصاعدا، للمشاركات والخبرات المُواطِنة المدعومة بالوعي الإيكولوجي الشامل، والتي أصبحت حساسة بشكل خاص عند الأجيال الشابة. لقد أدرجت ضمن النقاش العمومي مسألة "العيش الجيد"، وما يمكن انتظاره من "التنمية" أو "النمو"، ومحدوديتهما.
- عندما لا تستخدم تقنيات المعلومات والاتصال للتلاعب والسيطرة، فإنها تضاعف إمكانيات الإبداع وتحقيق الذات سواء في مجال الفن أو المعرفة أو التعليم أو الصحة أو المشاركة في شؤون الحاضرة أو الرياضة أو العلاقات الإنسانية عبر العالم.
- يبين مثال ويكيبيديا أو لينوكس وعلاقات القرين مدى ما يمكن تحقيقه من حيث الاختراع وتشارك الممارسات والمعارف.
- تعميم أنماط الإنتاج والتبادل اللامركزية والمستقلة يتيح "الانتقال الإيكولوجي"، لا سيما في إطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛ حيث يؤدي التزام المرأة دورا حاسما.
- يشكل القضاء النهائي على الجوع والبؤس هدفا يمكن الوصول إليه شريطة توزيع أكثر عدلا للموارد المادية الموجودة وفي إطار تكوين تحالفات جديدة بين الفاعلين في الشمال والجنوب.
- يتم بشكل متزايد اليوم علاج أو احتواء أمراض كانت قاتلة في السابق (السيدا/الإيدز مع العلاجات الثلاثية، وبعض أنواع السرطانات، وما إلى ذلك) على الرغم من أن الفعالية المتناقصة بشكل حاد للمضادات الحيوية وفقدان التنوع الباكتيري الذي تفضي إليهما مقلقة.
- إلخ.

تهديدات الحاضر

لا يمكن لكل هذه الاحتمالات أن تصبح حقيقة إلا إذا تمكنت البشرية من مواجهة التهديدات الرهيبة التي تقف أمامها وتُعرِّض بقاءها للخطر على المديين المتوسط أو البعيد.

الأكثر بداهةً هي أولا الإيكولوجية ...

نظرًا للتشابك الوثيق بينها، ليس من المبرَّر الحديث عن تهديد وحيد ونسقي : وهو تهديد تأثيرات النشاط البشري على بيتنا الإيكولوجي[13]. فالبشرية تعيش فوق إمكانياتها. ووفق الصندوق العالمي للطبيعة (WWF) سنة 2019، واعتبارًا من 29 يوليو/تموز، كان قد استُهلِك من الموارد الطبيعية مقدار ما يمكن أن

[13] مقابل لمصطلح Niche écologique والذي يقصد به الوسط المناسب الذي يشغله جنس ما بالنظر لعلاقاته مع الأجناس الأخرى ونمط تغذيته.

تُجدِّده الأرض في عام واحد (ابتداءً من 10 ماي/أيار في القارة الأوروبية). وفي سنة 1999، كان "يوم التجاوز"[14] الذي يصادف 29 شتنبر/أيلول. وأن قائمة التهديدات البيئية الرئيسية معروفة جيدًا :

- تغير المناخ، والكوارث بجميع أنواعها (طبيعية، إنسانية، اجتماعية، إلخ.) والهجرات الكبيرة التي ستتسبب فيها.
- تدهور التنوع البيولوجي (هناك مليون صنف من الحيوانات والنباتات مهدد بالانقراض وفقًا لتقرير حديث جدًا لمنظمة الأمم المتحدة).
- هشاشة لا رجعة فيها أحيانا للنظم البيئية الطبيعية، والمعالجة الصناعية المضطردة للتربة، وتدهور وتعرية التربة القابلة للزراعة على المدى البعيد.
- إزالة الغابات، ولا سيما غابات الأمازون (تسارعت إزالة الغابات بشكل حاد منذ وصول جايير بولسونارو Jair Bolsonaro كرئيس للبرازيل في يناير 2019)، والتي تعد أحد المصادر الرئيسية للأوكسجين على كوكب الأرض.
- تلوث الهواء الذي يجعل هواء المدن الكبيرة غير قابل للتنفس أكثر فأكثر، خاصة في بكين، ونيودلهي، ومكسيكو.
- انخفاض الموارد السمكية (المخزون السمكي) بسبب الصيد الجائر وتلوث المياه.
- التلوث المتفشي للمحيطات والمياه القارية.
- تراكم النفايات في البيئة ابتداء من النفايات البلاستيكية التي تشكل "القارة السادسة" في المحيطات.
- الخطر المستمر لوقوع كارثة نووية إما على شكل حوادث صناعية كما حدث في تشيرنوبيل Tchernobyl أو حوادث طبيعية وصناعية مثلما حدث في فوكوشيما Fukushima أو من خلال حرب نووية تثيرها خوارزميات لا يمكن السيطرة عليها أو بفعل بعض الديكتاتوريين المجانين.
- ندرة الموارد الطاقية (النفط والغاز)، والمعدنية (لا سيما التربة النادرة)، والزراعية التي سمحت بالنمو. إلى جانب الصراعات والحروب التي يمكن أن تقوم حول الولوج إلى هذه الموارد.

وحده تغير المناخ يلخص ويكثف التحدي الإيكولوجي، ليس فقط بسبب الخطورة المحتملة لعواقبه الاجتماعية والإنسانية بل وكذلك للسرعة التي ستتجلّى بها. إن عواقب الاحتباس الحراري، التي تسجل درجة واحدة مئوية مقارنة بمتوسط درجات الحرارة على وجه الكرة الأرضية خلال حقبة ما قبل الصناعة، أصبحت منذ الآن ظاهرة. ومع ذلك، ومن دون إبراز لأهداف اتفاق باريس (2015) ودون إعمال فوري

[14] يتم حساب "يوم التجاوز" من قِبَل منظمات الصندوق العالمي للطبيعة (WWF) وشبكة البصمة العالمية Global footprint Network على أساس 3 مليون معطيات إحصائية من 200 بلد. راجع : www.wwf.fr/jour-du-depassement

للتدابير الضرورية، فإن الاحتباس الحراري ينبغي أن يصل إلى 1،5 درجة مئوية على الأقل ما بين عامي 2030 و2052 و3 درجات مئوية من الآن إلى سنة 2100. وبالنظر إلى التقاعس الحالي للحكومات، فإن هذا الرقم المقلق الأخير الذي يعتبره علماء المناخ فعلا متفائلاً للغاية[15].

تتمثل الآثار المادية للاحتباس الحراري العالمي في ارتفاع مستوى سطح البحر، والكوارث الطبيعية (اجتياح المياه المالحة والفيضانات في المناطق الساحلية، والجفاف، ونقص في سقوط الأمطار أو غزارتها، وما إلى ذلك)، وتدهور التنوع البيولوجي وبعض النظم الإيكولوجية بل وحتى اندثارها، وفقدان المحاصيل الزراعية، والمشاكل الصحية، وما إلى ذلك. ويمكن قياس الآثار الاجتماعية من خلال الزيادة المتوقعة في الهجرة المرتبطة بالمناخ. وحسب توقعات البنك الدولي التي تبدو متفائلة إلى حد ما في نظر أشغال بحثية أخرى، فإن عدد لاجئي المناخ[16] قد يبلغ 143 مليونًا بحلول عام 2050. وقدّر سيناريو أكثر إثارة للقلق،

---

[15] عند القيام بالعمل التحريري لهذا الكتاب، اعتبرت الطبعة العاشرة من "تقرير فجوة الانبعاثات" لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة المنشور يوم الثلاثاء 29 نونبر/تشرين الثاني 2019 بمناسبة انعقاد المؤتمر العالمي الخامس والعشرين للمناخ (مؤتمر 25الأطراف [المنعقد بالشيلي]) أن الدول إذا لم تخفض انبعاثاتها من الغازات الدفيئة بنسبة 7،6 % سنوياً بين عامي 2020 و2030، فإن درجة حرارة كوكبنا يمكن أن ترتفع بمقدار 3،9 درجة مئوية بحلول عام 2100، "وهو ما سيؤدي إلى تأثيرات مناخية واسعة النطاق ومدمرة". أقل ما يمكننا قوله هو أننا لسنا على الطريق السوي. فقد ارتفعت الانبعاثات بنسبة 1،5% في المتوسط خلال العقد الماضي، وقد وصلت إلى 3،2% بين عامي 2017 و2018.

وفي إطار التحيين لمعطيات التراقع التي يتضمنها هذا البيان، والترجمة تمت بداية سنة 2022، فقد لاحظنا أن نفس التقرير الخاص بسنة 2021 والذي صدر تحت عنوان "الحرارة قيد الوقوع : عالم من وعود المناخ لم يتم الوفاء بها بعد"، سجل "أن التعهدات المناخية الوطنية الجديدة جنبًا إلى جنب مع تدابير التخفيف الأخرى تضع العالم على المسار [الذي قد] يؤدي إلى ارتفاع درجة الحرارة العالمية بمقدار 2.7 درجة مئوية بحلول نهاية القرن. وهذا أعلى بكثير من أهداف اتفاق باريس للمناخ وسيؤدي إلى تغييرات كارثية في مناخ الأرض. ومن أجل الحفاظ على الاحتباس الحراري دون 1،5درجة مئوية هذا القرن، وهو الهدف الطموح لاتفاق باريس، يحتاج العالم إلى خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري إلى النصف في السنوات الثماني المقبلة". كما أن اتفاقات مراكش (المغرب 2016) التي اعتبرتها منظمة الأمم المتحدة والدول الأعضاء فرصة لتحقيق نتائج قمة المناخ السابقة (اتفاقية باريس 21، دجنبر/كانون الأول 2015) والتي سعت إلى تحقيق طموحات عالية لكل من موضوعاتها : التخفيف والتكيف وتنمية القدرات والتمويل؛ حيث توقعت تعديلًا تصاعديًا منتظمًا لتحقيق هذه الطموحات من خلال رفع ثلاثة تحديات شكلت محتوى هذه القمة بشكل توافقي :

أ) تفعيل اتفاق باريس ووضع "كتاب قواعد " يتضمن معايير وضوابط متعلقة بالمناخ.

ب) دخول سريع للاتفاق حيز التنفيذ.

ج) برنامج العمل من الآن وحتى عام 2020.

وقد تم خلال مؤتمر مراكش إطلاق العديد من المبادرات وأدوات التقييم الجديدة حول المياه والغابات والطاقة والمدن والنقل والمحيطات والأعمال التجارية وحتى الزراعة. وهي عموما تهم إفريقيا بريادة المغرب، من قبيل :

- طرح المغرب مبادرته "الحزام الأزرق" للحفاظ على المجتمعات الساحلية وتعزيز الصيد المستدام.
- تعهد تحالف "نحن نعني الأعمال"، والذي التزمت ضمنه 471 شركة بأكثر من ألف التزام للعمل المناخي.
- وتماشيا مع مبادرة تكيف الزراعة الإفريقية (https://www.aaainitiative.org/fr/initiative) التي تم في إطارها توقيع وزارة الفلاحة والصيد البحري المغربية بروتوكول لمساعدة المزارعين الأفارقة على استعادة الأراضي المتدهورة.
- إعلان برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن "المبادرة العالمية للمَخَثّات l'initiative mondiale pour les tourbières " لحماية أراضي الخُثّ التي تعتبر المخزن الرئيسي للكربون في العالم للمواد العضوية. [هـ. م.]

وللمزيد من المعلومات راجع التقرير على الرابط التالي : file:///C:/Users/DELL/Downloads/EGR21.pdf (تم الاطلاع عليه من لدن المُراجع يوم 2022/01/10). [هـ. م.]

[16] تم تبني هذا المصطلح كمقابل للفرنسي réfugiés climatiques اعتمادا على شرح للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ حيث قدمت على موقعها على الإنترنيت التعريف التالي : "اللاجئ" هو الشخص الذي عبر الحدود الدولية "بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد لأسباب تتعلق بالعرق أو الدين أو الجنسية أو الانتماء إلى مجموعة اجتماعية معينة أو رأي سياسي" (اتفاقية 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين). وفي بعض السياقات، يشمل التعريف الأشخاص الفارين من "أحداث تخل بالنظام العام بشكل خطير" (اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لعام 1969؛ إعلان كارتاخينا **Carthagena** لعام 1984). ويؤثر التغير المناخي على الأشخاص داخل بلدانهم، وعادة ما يؤدي إلى نزوح داخلي قبل أن يصل إلى المستوى الذي يؤدي فيه إلى نزوح السكان عبر الحدود. قد تكون هناك حالات يتم فيها تطبيق معايير اللاجئين الواردة في اتفاقية 1951 أو معايير اللاجئين الأوسع نطاقاً الواردة في الأطر الإقليمية لقانون اللاجئين. على سبيل المثال، قد يحق للأشخاص طلب صفة اللجوء في حال تداخلت تبعات تغير المناخ مع النزاعات المسلحة والعنف. واستناداً إلى دراستها تحت عنوان "في مهب الخطر"، أصدرت المفوضية في عام 2020 "اعتبارات قانونية" لقيادة التفسير وتوجيه الحوارات الدولية حول مثل هذه الطلبات. وبصرف النظر عن ذلك، فإن مصطلح "لاجئو المناخ" غير معتمد من قبل المفوضية، ومن الأدق الإشارة لهم بأنهم" أشخاص نازحون في سياق الكوارث وتغير المناخ" !! [هـ. م.]

أنجزته مجموعة الباحثين المستقلين المنضوية تحت مركزية المناخ المركزي Climate Central والمنشور بتاريخ 29 أكتوبر/ تشرين الأول 2019 على صفحات اتصالات الطبيعة *Nature Communications*، أن 300 مليون شخص معرضون لخطر الفيضانات كل عام بحلول عام 2050 [17]. وحسب المنظمة الدولية للهجرة (التابعة لمنظمة الأمم المتحدة)، يمكن أن يؤدي تغير المناخ إلى نزوح ما يقرب من مليار شخص بحلول عام 2050. وليس من المبالغة القول إنه بحلول نهاية هذا القرن، من المرجح أن يُعرِّض تغير المناخ بقاء أشكال الحياة المتحضرة (إن لم تكن البشرية ذاتها) للخطر.

لن يتم حل هذه المشاكل بفصل النمو الناتج المحلي الإجمالي عن استهلاك الموارد غير المتجددة. سيكون من البطء للغاية السماح لنا بتجنب حدوث قطائع كبيرة. فالاعتماد على الابتكار التقني لفصل النمو الاقتصادي عن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري هو وهم. إن الجهود التي بُذلت على مدى العقود الثلاثة الماضية من أجل "إزالة الكربون" عن النمو لم ولن تكون لها سوى فعالية محدودة.

لن يكون من الممكن مواجهة هذا التحدي الهائل دون إجراء مجموعة من التغييرات التقنية والتنظيمية والاجتماعية، والتي تتطلب تحولًا عميقًا لمنطق النظام الاقتصادي نفسه، على المستوى الكوني.

فقضية المناخ تهم جميع سكان الكوكب بنفس الطريقة وعلى قدم المساواة، وبالتالي فإن حلها يتطلب جهود الجميع.

ولن يتسنى مواجهة هذا التحدي الهائل دون تنفيذ مجموعة من التغييرات التكنولوجية والتنظيمية والاجتماعية، التي تفترض مسبقا تحولا عميقا لمنطق النظام الاقتصادي ذاته على نطاق عالمي.

وتتعلق مسألة المناخ بجميع سكان الكوكب بنفس الطريقة، ولذلك فإن حلها يتطلب بالتالي جهود الجميع.

...ولكن أيضا اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، وأخلاقية.

إن التَّحمُّل[18] الاجتماعي لنموذج تنميتنا ليس مضمونا بشكل أفضل من التحمُّل البيئي. رغم أنه دون جدوى من ضرورة التذكير باللائحة الطويلة للمشاكل التي تَسبّب تفاقمها بالفعل في انتكاسة عامة ليس فقط في الممارسات الديمقراطية ولكن أيضًا في المُثُل الديمقراطية على المستوى العالمي، سنستعرض فيما يلي أهم معطياتها، على سبيل المثال لا الحصر :

- الإبقاء على البطالة أو ظهورها أو تطورها أو عودتها، وعلى الهشاشة أو الإقصاء أو البؤس في كل مكان في العالم تقريبًا.

[17] Scott A. Kulp, Benjamin H. Strauss, "New Elevation Data Triple Estimates of Global Vulnerability to Sea-level Rise and Coastal Floo- ding", Nature Communications. Cf. Le Monde du 31 octobre 2019, p. 7.

[18] ننبه إلى أنه من الشائع أن مقابل sustainable development بالإنجليزية هو التعبير الفرنسي développement durable؛ وعليه تم تعريبه "التنمية المستدامة/المستديمة" (وحول نعت هذه التنمية نقاش لغوي مستمر وحاد)، في حين لم يتم الانتباه إلى أن مفردة sustainable الإنجليزية تتضمن معنى الاستدامة durabilité والتَّحمُّل soutenabilité؛ ولهذا نرى أن اختيار محرري البيان لهذا المعنى الأخير (= التحمّل) في سياق أطروحتهم منطقي ويستجيب لتمثل حركة العِشرة لما يجب أن تبنى عليه الاختيارات التنموية في قطيعة مع النزعة التنموية le développementalisme في مختلف تعبيراتها. [هـ. م.]

- بطالة ستزداد تفاقما مع التقدم الهائل في الذكاء الاصطناعي والروبوتات الذي قد يستتبع استبدال جزء كبير من العمل البشري، وليس فقط لأبسط المهام وأكثرها تكرارًا. عندئذٍ سيكون جزء كبير من البشرية في خطر أن يصبح عديم الفائدة اقتصاديًا. لم يسبق حدوث مثل هذه الوضعية أبدا، وسيكون وقوعها بمثابة تحدٍّ مذهل.
- "القسمة الكبيرة" أو بالأحرى التقسيم الكبير بين البشر "المُعززين" بإتقان واستخدام الذكاء الاصطناعي وأولئك الذين لم يكونوا قادرين أو راغبين في المتابعة، سيجدون أنفسهم فجأة "ضعافا".
- تفاوتات الثروة التي أصبحت مُفرِطة في كل مكان بين الأكثر فقرا وذوي الثراء الفاحش، والتي تغذي صراع الكل ضد الكل وفق منطق الجشع المعمَّم وتساهم في تشكيل أوليغارشيات تعفي نفسها من احترام المعايير الديمقراطية عدا فيما يتعلق بالحديث (ومع ذلك أقل فأقل).
- وجود العشرات من الشركات المتعددة الجنسية، بدءًا من الكَافَام GAFAM (= كَوكَل Google، وأمازون Amazon، وفايسبوك Facebook، وآبل Apple، ومايكروسوفت Microsoft) أغنى وأقوى من العديد من الدول، والتي تزدهر خارج أي تنظيم ديمقراطي في تحرير نفسها من معظم الالتزامات المالية التي يجب أن تقع عليها، مما يضعف السلطات العمومية.
- السيطرة على البيانات Data المتعلقة بقطاعات ضخمة من سكان العالم من قِبَل عدد صغير من الشركات العملاقة مثل فايسبوك وكَوكَل أو من قبل الأنظمة الاستبدادية (لنفكر في التنقيط النسقي للمواطنين من قبل السلطات الصينية[19]).
- تشتت المجموعات السياسية الموروثة أو عدم القدرة على تشكيل مجموعات جديدة والذي يؤدي إلى تناسل الحروب الأهلية أو القبلية أو بين الإثنيات والمقرونة بحروب الدين.
- شبح عودة الحروب الكبرى بين الدول والتي ستكون بالتأكيد أكثر فتكًا من الحروب السابقة.
- صعود الجيوش الخاصة التي ليست تحت سيطرة البرلمانات. بعضها قادر بالفعل في وضع يسمح له بتعبئة الموارد الثقيلة وزعزعة استقرار الجيش النظامي.
- التطور العالمي للإرهاب العشوائي.

[19] يتعلق الأمر بما يدعى في الصين "نظام الائتمان الاجتماعي système de crédit social/Social Credit System". ويقوم وفق تصور وضعته الحكومة الصينية على منح نقطة للمواطنين حسب سلوكهم انطلاقا من متابعتهم عبر الكاميرات المبثوثة في مختلف الفضاءات العمومية. وهكذا يتم جمع عدد لا يحصى من البيانات عن الأشخاص والشركات من خلال متابعة سلوكهم في وسائل النقل العام، وكذا الاطلاع على أخلاقهم عبر تصرفاتهم في شبكات التواصل الاجتماعي، بما في ذلك مدى احترامهم للقوانين والآداب العامة في الطرقات وحيث توجد كاميرات المراقبة أو عبر تطبيق تحديد الموقع الجغرافي على الهواتف الذكية ... كل هذا يمكن السلطات من إمكانية تحديد "نوعية" المواطن واستنتاج نطاق حقوقه. إنه نظام ينتهك الحميمية ويحد من الحريات الشخصية للمواطن. [هـ. م.]

- تزايد انعدام الأمن الاجتماعي والبيئي والمدني الذي يتم التصدي له بإيديولوجيات أمنية مفرطة.
- تفشي الشبكات الإجرامية الخفية والمافيات العنيفة بشكل متزايد.
- وارتباطها المنتشر diffus والمثير للقلق مع الملاذات الضريبية والتمويل الريعي والمضارِب المرتفع.
- الثقل المتزايد لاقتضاءات هذا التمويل الريعي والمضارب المرتفع على جميع القرارات السياسية والاقتصادية.
- سوء معاملة الجسد والروح الخاضعة لمعيار التسريع الدائم.
- خطر انفجار فقاعات المضاربة التي تتغذى عليها الرأسمالية المهيمنة، والتي تغني دائما الأكثر ثراء. وسيؤدي هذا الانفجار إلى أزمة اقتصادية أكثر شأنا بكثير من أزمة عام 2008 والتي لا يمكن تقديم نفس العلاجات لها - الإصدار النقدي، و***التيسير الكمي***[20] - لأن هذه العلاجات قد تتسبب من خلال مضاعفة الديون غير المرتبطة بالاقتصاد الحقيقي في أزمة مالية أقوى من سابقتها؛ أزمة مالية من شأنها المخاطرة بالتحول بسرعة إلى أزمة اجتماعية وسياسية وأخلاقية غير مسبوقة منذ الثلاثينيات، والتي شهدت ظهور أنظمة فاشية.

وهذان النوعان من التهديدات - الإيكولوجية، من جهة، والاقتصادية منها والاجتماعية والسياسية والأخلاقية، من جهة أخرى - متشابكان بشكل وثيق ويعزز كل منهما الآخر. فكلاهما مرتبط، بطريقة أو بأخرى، بالانفجار العالمي لمختلف أنواع اللامساواة. للتذكير، فإن 40 شخصًا يملكون مقدار ما يملكه 4 مليارات نسمة. وبعبارة أخرى، سيكون شخص ما يساوي 100 مليون آخرين. وبالتدريج، سنجد لامساواة اقتصادية تعادل تلك التي سادت في سنوات 1900، ولكن في مستوى مطلق أعلى بشكل لا متناهي. فقد كان في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، 1% من الأكثر غنى في عشرينيات القرن العشرين يملكون 40% من الثروة الوطنية. وهذا الرقم، الذي انخفض إلى 20% في سبعينيات القرن الماضي، عاد إلى الارتفاع، ليبلغ 40%. وأن 1‰ لديهم فقط 20%[21]. وبلغت قيمة 400 ثروة الأولى ما يقرب من 3000 مليار دولار في شتنبر/أيلول 2019، بعد أن تم تضريبها في 2،3 في عشر سنوات[22]. وحسب المجلة الاقتصادية شالانج[23] ***Challenge*** ارتفع المبلغ التراكمي لأكبر 500 ثروة فرنسية ثلاثة أضعاف ما بين عامي 2008 و2018 [حوالي عقد]. وفي عام 2018، بلغت قيمتها 650 مليار يورو؛ حيث مثلت 30% من الناتج المحلي الإجمالي الفرنسي (مقارنة بنسبة 10% في عام 2009 و4،6% في عام 1996).

---

[20] "التيسير الكمي" quantitative easing/ assouplissement quantitatif هو ما يسمى بتدبير السياسة النقدية غير التقليدية الذي ينفذه البنك المركزي عندما تثبت أدواته التقليدية أنها غير كافية لمواجهة آثار أزمة واسعة النطاق. ويتمثل بشكل ملموس في قيام البنك المركزي بشراء الأصول المالية على نطاق واسع. وذلك بهدف ضخ السيولة الناتجة عن هذه العملية في الاقتصاد من أجل تعزيز النشاط والتضخم. ومع ذلك، فإن فعالية هذه السياسة لا تزال مرتبطة بشروط تنفيذها. [هـ. م.]

[21] Gabriel Zucman, in Le Monde, 15 octobre 2019, p. 28.

[22] Le Monde, 9 novembre 2019, p. 16.

[23] ترتيب المجلة لسنة 2019، والذي يعطي كل سنة الأرقام المتعلقة بأكبر 500 ثروة مهنية فرنسية.

إن هذا الانفجار للامساواة، والذي يُقوِّض الإيمان بالديمقراطية والثقة في المؤسسات، هو أيضا ولأسباب مختلفة، العامل الأول في الاختلال الإيكولوجي والمناخي. فقط لأن الأثرياء هم أكبر الملوِّثين. إذ يتطلب الأمر خمسة كواكب لتعميم نمط عيش واستهلاك الولايات المتحدة الأمريكية، وما يقرب من ثلاثة كواكب بالنسبة لنمط عيش واستهلاك الأوروبيين، وأكثر من اثنين بالنسبة لنمط عيش واستهلاك الصينيين (وما يقرب من تسعة بالنسبة لنمط عيش واستهلاك القطريين ...).

وفي مواجهة كل هذه المخاطر، قد لا يكون "الانتقال الإيكولوجي" أو "النمو الأخضر" في مستوى الرهانات. وبالأحرى، إذا ما لم يبادر أي بلد فعلا في ذلك. فلأول مرة في تاريخها، تكتشف البشرية نفسها بموضوعية وبشكل جذري موحَّدة ضد أخطار قاتلة مترابطة، ولا يمكن مواجهتها إلا على المستوى العالمي. وهو ما يفترض وجود وعي عالمي أيضا، وإسقاط لكل القيم السائدة اليوم.

إنها طريقة أخرى لتعريف ما يعنيه، من الآن فصاعدا، أن نكون إنسانيين تماما، وجديرين بالإنسانية التي يجب علينا أن نجدها، أن نوضحها بشكل صريح، وأن نتشاركها.

I

التحدي المركزي

إن التهديدات الأولى للحاضر هي أساسا تهديدات مادية، وتقنية، وإيكولوجية، واقتصادية في المقام الأول. ويمكن أن تنعت بأنها تهديدات نابعة من ***قصور داخلي***. ورغم المشاكل الهائلة التي تثيرها، يمكننا ربما، من حيث المبدأ، أن نقدم أجوبة من نفس المستوى، تقنية، وإيكولوجية، واقتصادية. وما يمنع من ذلك هو أنه هناك أولا كون العديد من هذه التهديدات ليست جليّة بشكل مباشر بالنسبة للكل، وأنه من الصعب التعبئة لمواجهة مخاطر غير محددة جزئيا واستحقاقاتها غامضة. إن تعبئة من هذا القبيل ليست معقولة إلا ضمن أخلاقيات مستقبلية. غير أن ما يعيقنا بشكل أعمق أيضا هو كوننا عاجزون بشكل أكبر من حيث تصور أجوبة لنوع ثان من التهديدات؛ تهديدات ذات طابع أخلاقي وسياسي. إنها التهديدات التي يمكن نعتها بأنها ***من صنع البشر***، إنها تلك التي تنتج مباشرة عن الطريقة التي يُفكِّر بها البشر ذاتهم ويُعامِل بها بعضهم بعضاً. وقد بدأ شباب العديد من البلدان في الوقوف بقوة كبيرة من أجل المطالبة بسياسات قوية للتصدي للاحتباس الحراري.

ولكنها لن تنجح في ذلك إذا لم تعي حقيقة أن التحدي الأول يتمثل في العلاقة التي تقيمها عليها البشرية مع نفسها.

أمّ كل التهديدات :
اللامحدودية (الغطرسة)

ويتعين علينا، من الآن فصاعدا، أن نضع أنفسنا في موقف مواجهة خلاصة بديهية ومأساوية على حد سواء :

لقد عرفت البشرية إحراز تقدم تقني وعلمي مذهل، ولكنها ظلت دومًا عاجزة عن حل مشكلتها الأساسية : كيف تُدبِّر التنافس والعنف بين البشر؟ كيف يمكن حثّهم على التعاون بتقديم أفضل ما لديهم مع السماح لهم بالتعارض دون قتل أنفسهم؟ كيف يمكن وضع عراقيل أمام مراكمة القوة التي تثقل كاهل الناس والطبيعة، إنها قوة أصبحت الآن لامحدودة وقابلة للتدمير الذاتي؟ وإذا كانت البشرية

لا تعرف كيف تجيب على هذا السؤال بسرعة، فإنها قد تختفي، كليا أو جزئيا. ومع ذلك، فإن كل الشروط المادية متوفرة لكي تزدهر شريطة أن تعي بشكل نهائي بمحدوديتها.

الإجابات الموجودة

لمواجهة هذا المشكل، نتوفر على العديد من عناصر الإجابة : هناك ما قدمته على مر القرون كل من الديانات، والثقافات، والأخلاق، والمذاهب السياسية، والفلسفة، والعلوم الإنسانية والاجتماعية عندما لا تغرق في الطائفية، والأخلاقية، و المثالية العاجزة أحيانا والقاتلة أحيانا أخرى أو تغرق، أخيرا، في عِلْمَوِية عقيمة. إنها هذه العناصر الثمينة كلها التي يجدر جمعها وتوضيح بأسرع ما يمكن، وبطريقة تُمكِّن من تيسير فهمها ومشاركتها من قبل كل من يرون عبر العالم - الغالبية العظمى - آمالهم محبطة، ويعانون من التطورات الجارية أو يخشونها، والذين يرغبون في المساهمة، كل من موقعه وحسب وسائله، في المحافظة على العالم والبشرية.

إن المبادرات التي تسير في هذا المنحى لا حصر لها، وتحملها عشرات الآلاف من المنظمات أو الجمعيات، وعشرات أو مئات الملايين من الناس. إنها تُقدّم تحت أسماء أو أشكال أو مستويات مختلفة للغاية، منها :

- الدفاع عن حقوق الرجل والمرأة أو المواطن أو العامل أو العاطلين أو الأطفال؛
- الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بكل مكوناته؛
- تعاونيات الإنتاج أو الاستهلاك، والتضامن، والاقتصاد من أجل الصالح العام، والتجارة العادلة، والعملات الموازية أو التكميلية، وأنظمة التبادل المحلي، وجمعيات التعاون المتعددة؛
- اقتصاد المساهمة الرقمية (انظر لينكس Linux، ويكيبيديا Wikipédia، وما إلى ذلك)؛
- تخفيض النمو وما بعد التنمية؛
- حركات التغذية البطيئة / تغذية المَهْل[24] slow food، التمدن البطيء slow town، والعلم الحصيف slow science؛ العيش الكريم buen vivir، والتأكيد على حقوق الطبيعة، مديح

[24] منظمة شعبية عالمية، تأسست عام 1989 لمنع اختفاء الثقافات والتقاليد الغذائية المحلية، ومواجهة صعود الحياة السريعة، ومكافحة اهتمام الناس المتضائل بالطعام الذي يأكلونه، ومن أين يأتي، وكيف تؤثر خياراتُهم الغذائية على بيئتهم والعالم من حولهم. ومنذ بداياتها، نمت حركة "غذاء المهل" لتصبح عالمية تضم ملايين الأشخاص في تنظيمات بأكثر من 160 دولة، وتعمل على ضمان حصول الجميع على طعام جيد ونظيف وعادل. وتعتقد الحركة أن الطعام مرتبط بالعديد من جوانب الحياة الأخرى، بما في ذلك الثقافة والسياسة والزراعة والبيئة. ومن خلال خياراتها الغذائية، وتعتقد بإمكانية التأثير بشكل جماعي على كيفية زراعة الطعام وإنتاجه وتوزيعه، وتغيير العالم نتيجة لذلك. وفلسفة المهل التي تقوم على السير الطبيعي للأشياء والنمو وفق الوتيرة الطبيعية الأصلية للأحياء بدأت تغطي وتشمل كل جوانب الحياة البشرية والاجتماعية.

باشاماما Pachamama (إلهة الأرض عند الأنْكا)؛ والعولمة البديلة، الإيكولوجيا السياسية والديمقراطية الراديكالية، حركة الناقمين[25]، وحركة احتلال وول ستريت[26]؛

- البحث عن مؤشرات بديلة للثروة، وحركات التحول الشخصي، والرصانة الطوعية، والوفرة الزاهدة، وحوار الحضارات، ونظريات الرعاية، والأفكار الجديدة حول المشترك، وما إلى ذلك.

ولكي تتمكن هذه المبادرات الغنية جدا من التصدي بقوة كافية للديناميات المميتة في عصرنا دون أن تقتصر على مجرد دور الاحتجاج أو علاج الأعراض (= مُسكِّنات)، فمن الضروري أن يحشد الناس قواهم وطاقاتهم؛ إذ من هذا الحشد تأتي أهمية وإبراز ما هو مُشترَك لديهم.

إن ما يشتركون فيه هو البحث عن *العِشرة* (دعونا نتبنى هذا المصطلح حيث أننا نحتاج إلى تحديد خلفية مذهبية من الحد الأدنى المشترك)، وعن فن من العيش المشترك (*con-vivere*)، وفن من فنون التَّعاشر **الذي يُقدّر العلاقة والتعاون، ويسمح بالمعارضة دون اقتتال، مع الاعتناء بالآخرين وبالطبيعة**. سوف لن يكون فقط وَهْما بل أيضا مُضِرّا السعيُ إلى بناء مجتمع يتجاهل الصراع بين الجماعات والأفراد. إن الصراع موجود بالضرورة وبطبيعة الحال في أي مجتمع. ليس فقط أن المصالح ووجهات النظر تختلف في كل مكان ودائما، بين الآباء والأبناء والكبار والصغار، رجالا أو نساءً، بين الأثرياء والبؤساء، والأقوياء والذين لا سلطة لهم، بين المحظوظين وعاثري الحظ، إلخ. ولكن لأن كل إنسان عموما يطمح إلى أن يتم الاعتراف به في تَفُرُّده، وهو ما يؤدي من جهة إلى منافسة قوية وأساسية بقدر الطموح، وأيضا مشتركة، كما يطمح إلى الوئام والتعاون.

فالمجتمع السليم (أي نعم، بعض المجتمعات أكثر سلامة من غيرها، والبعض الآخر أقل بكثير) هو الذي يعرف كيف يوفر الحق في رغبة الاعتراف بالجميع، وفي نصيب التنافس والطموح إلى التجاوز المستمر للذات والانفتاح على الخطر الذي يحتويه مع منع تحوّله إلى إفراط، إلى رغبة في الجبروت، إلى ما أطلق عليه اليونانيون غطرسة[27]، وعلى العكس، من خلال تفضيل الانفتاح التعاوني على الآخر. وهو يعرف كيف يتيح

---

[25] مقابل للاسم الإسباني Indignados الذي أطلقته وسائل الإعلام على هذه الحركة والتي استوحته من عنوان البيان "عبروا عن نقمتكم" الذي كتبه ستيفان فريدريك هيسل Stéphane Frédéric Hessel الدبلوماسي الفرنسي والمقاوم والكاتب والناشط السياسي من أصل ألماني [للمزيد من الاطلاع، يمكن قراءة النسخة الفرنسية على الرابط التالي : https://www.millebabords.org/IMG/pdf/INDIGNEZ_VOUS.pdf]؛ حيث شهد الكتاب مبيعات كبيرة في إسبانيا. كما يشير المتظاهرون من أعضاء هذه الحركة الجماهيرية التي كانت نواتها شبابية إلى نفسها بالرمز المختصر م15/M15 في إشارة إلى يوم 15 ماي/أيار؛ تاريخ انطلاق الحركة وذلك على شاكلة حركة 20 فبراير بالمغرب، وغيرها ... وتعتبر الحركة أنها نتاج لتأثيرات ما يسمى بثورات الربيع العربي بالإضافة إلى تأثيرات حركات أخرى في مختلف البلدان الأوروبية، وهو ما يدفع إلى الاعتقاد بالعودة إلى تأثيرات حركات شباب 1968 وامتداداتها العالمية بما أنتجته من تمرد وأفكار ومذاهب فكرية وثقافية وفنية وسياسية ... قد تفيد في فهم محركات السيرورة التي تحكمنا اليوم. [هـ. م.]

[26] حركة احتجاجية في الولايات المتحدة الأمريكية تندد بتجاوزات الرأسمالية المالية واشتهرت باحتلال الحي المالي العالمي الشهير وال ستريت Wall Street الذي حملت اسمه. بدأت سلمية لتدخلها بعض التيارات المناهضة للعولمة وتتخللها أحداث عنف وشغب. وللمزيد من الاطلاع يمكن قراءة كتيب ألفه عنها نوام شومسكي Noam Chomsky, Occupy. Penguin Publisher, 2012. ويمكن قراءته بالإنجليزية على الرابط التالي :

https://monoskop.org/images/1/12/Chomsky_Noam_Occupy_2012.pdf كما صدرت له ترجمة بالفرنسية معلوماتها البيبليوغرافية كالتالي :

Noam Chomsky, Occupay. Traduction Myriam Dennhy, Préface Jean Bricmont. Editions de l'Herne, Paris, 2013. 114 p. [هـ. م.]

[27] ولعل أفضل ترجمة لها هي دون شك "جنون العظمة"، اليقين بأن لا شيء يمكن أو ينبغي أن يعارض شعور أو رغبة المرء في الجبروت. وبالنسبة لليونانيين القدامى، إن جنون العظمة هذا يقود المرء بشكل حتمي إلى حتفه، فنميسيس Némésis إلهة الثأر كُلِّفت بأن تلقي بمن هو فريسة الغطرسة إلى الدرك الأسفل بمقدار ما كان يعتقد الارتقاء إليه.

مجالا لتنوع الأفراد، والجماعات، والشعوب، والدول، والأمم مع منع أن تؤدي التعددية إلى حرب الكل ضد الكل. وبعبارة واحدة، يجب أن يكون الصراع قوة للحياة وليس للموت. والتنافس المُتحكَّم فيه وسيلةٌ لتعزيز التعاون واستعادة الثقة. إنه سلاح تَوسُّلٍ ضد كل العنف المدمر.

ليس لدينا الآن أي خيار آخر سوى إيجاد - وبسرعة - ما كان البحث جاريا عنه منذ بداية التاريخ البشري : أساسٌ مستدام، أخلاقي، واقتصادي، وإيكولوجي، وسياسي، في نفس الآن للوجود المشترك. هذا الأساس الذي لم يوجد فعلا بعدُ أو يُنسى دائما بسرعة كبيرة، فقط إذا ما كان الحل قابلا للتطبيق على نطاق معين وليس كذلك لنطاق آخر، نطاقا أوسع. لكن، يجب أن نفكر اليوم على مستوى البشرية بأسرها. فهذا الأساس يتم البحث عنه ضمن مرجعية المقدس وما زال كذلك، من خلال الديانات الأولى مثلما الديانات الكبرى أو شبه-الديانات العالمية : الطاوية، والهندوسية، والبوذية، والكونفوشيوسية، واليهودية، والمسيحية، والإسلام. ويتم البحث عن هذا الإساس، أيضا، ضمن مرجعية العقل، ومن خلال كل الفلسفات الكبرى أو الأخلاق الدنيوية والإنسانية. ويتم البحث عنه، أخيرا، ضمن التطلع إلى الحرية، من خلال الإيديولوجيات السياسية الكبرى للحداثة : الليبرالية، والاشتراكية، والشيوعية، والفوضوية. إنما يتغير كل مرة تقريبا هو التركيز الأكبر على الالتزامات أو الآمال الموكلة على التوالي إلى الفرد (الأخلاقي) أو إلى الجماعة (السياسي) حول العلاقة التي يتعين التعهد بها تجاه الطبيعة (الإيكولوجيا) أو مع الخارق (الدين) أو مع الرفاه المادي (الاقتصاد)، وذلك حسب مستويات مجالية وديموغرافية مختلفة. إنه ليس الأمر نفسه، في الواقع، أن نتعلم العيش معا وأن نجعل الهويات والاختلافات غير القاتلة منسجمة، سواء عند البعض أو عند الملايين أو عند الملايير.

هذه هي المشكلة الأولى التي تطرح علينا : كيف نقاوم لامحدودية الرغبة في السلطة، في *الغطرسة* ؟ الجواب مجهول. نستطيع على الأقل أن نضع اسمًا يشير إلى الاتجاه الذي ينبغي علينا البحث فيه عن هذا الجواب : العِشْرة.

II

في العِشْرة

العِشْرة هي الاسم الذي يطلق على كل ما يسهم، في المذاهب والحكمة بمختلف أنواعهما وتجلياتهما، المعاصر منهما أو الماضي، العلماني أو الديني، في البحث عن المبادئ التي تسمح للبشر في نفس الآن بالتنافس من أجل المزيد من التعاون والرقي الإنسانيين في إطار الوعي التام بمحدودية الموارد الطبيعية بالاهتمام المشترك برعاية العالم. إن فلسفة التَّعاشُر convivance، وفن العيش المشترك، ليست مذهبا جديدا يأتي لينضاف إلى مذاهب أخرى عبر الزعم بإلغائها أو تجاوزها بشكل جذري. إنها حركة مساءلتهما المتبادلة القائمة على الشعور بالاستعجال الشديد الذي نجد أنفسنا فيه أمام التهديدات المتعددة التي تلقي بظلالها على مستقبل على البشرية. إنها تنوي الاحتفاظ بما هو أغلى في كل حكمة نحن ورثتُها.

ما الأكثر قيمة؟ وكيف يمكن لنا معرفته واستيعابه؟ لا يوجد لهذا السؤل ولا يمكن - ولا يجب - أن تكون هنالك إجابة وحيدة ولا لُبس فيها. فعلى كل واحد أن يقرر. بيد أنه يوجد معيار حاسم لما يمكننا أن نحتفظ به من كل مذهب في أفق الكونية (أو التعددية الكونية)، مع الأخذ بعين الاعتبار تهديد احتمال وقوع كارثة والأمل في مستقبل أفضل. ويتعين الاحتفاظ بكل تأكيد من أي مذهب : ما يسمح بفهم كيفية التحكم في الإفراط والصراع لمنعه من أن يتحول إلى عنف يتعذّر إيقافه؛ وهذا ما يحثّ على التعاون؛ ويفتح الباب أمام الحوار ومواجهة الأفكار في إطار آداب النقاش.

وهذه الاعتبارات كافية لرسم الخطوط العريضة لمذهب قابل للتعميم ومكيفة مع الأولويات العالمية الآنية، حتى وإن كان تطبيقها الملموس سيكون بالضرورة محليًا وظرفيا. وحتى وإن كان من البديهي أن العديد من البدائل المختلفة، وربما المتصارعة، سواء للعِشرة أو البوذية أو الإسلام أو المسيحية أو اليهودية أو الليبرالية أو الاشتراكية أو الشيوعية، وما إلى ذلك (وبالمقابل للتنويعات البوذية، والإسلامية، والليبرالية، والاشتراكية، وما إلى ذلك، للعِشْرة). لا لشيء إلا لأن العِشْرة لا تدعي بأي شكل من الأشكال إلغاء هذه الأديان أو المذاهب. وفي أحسن الأحوال، من الممكن أن يساعد في "تجاوزها" (*إلغاء/رفع*)، وبعبارة أخرى النظر إليها من منظور تركيبي، من خلال تسليط الضوء على نقاط التقارب من أجل تصور أفضل للمستقبل.

اعتبارات عامة

إن السياسة الشرعية الوحيدة ولكن أيضا الأخلاقيات الوحيدة المقبولة هي تلك التي تستلهم المبادئ الخمسة التالية :

1. الطبيعانية المشتركة،
2. الإنسانية المشتركة،
3. الاجتماعية[28] المشتركة،
4. التفردية المشروعة،
5. المعارضة الخلاّقة.

وهذه المبادئ الخمسة خاضعة لإلزامية مطلقة للسيطرة على الغطرسة.

- مبدأ الطبيعانية المشتركة : لا يعيش البشر في خارجانِيَّة بالنسبة لطبيعة ينبغي أن يصبحوا "سادتها ومالكيها". لكنهم، مثل كل الكائنات الحية، جزء منها وفي ترابط معها. وعليهم مسؤولية الاعتناء بها. في حالة عدم احترامها، فإنهم يعرضون بقاءهم الأخلاقي والمادي للخطر.
- مبدأ الإنسانية المشتركة : بعيدا عن اختلافات لون البشرة، والجنسية، واللغة، والثقافة، والدين أو الثروة، والجنس، والميول الجنسي، ليس هناك إلا إنسانية واحدة، يجب احترامها في شخص كل واحد من أعضائها.
- مبدأ الاجتماعية المشتركة : إن الكائنات البشرية كائنات اجتماعية والتي تعتبر الثروة الكبرى بالنسبة لها هي ثروة العلاقات الملموسة التي تقيمها فيما بينها في إطار الجمعيات، والمجتمعات أو المتحدات المتغيرة الحجم والطبيعة.
- مبدأ التفردية المشروعة : وفي احترام لهذه المبادئ الثلاثة الأولى، فإن السياسة المشروعة هي تلك التي تسمح لكل شخص أن ينمي على أفضل وجه فرديته الفريدة من خلال تنمية قدراته، وقوته على أن يكون وأن يتصرف، دون الإضرار بقدرة الآخرين، وذلك من منظور المساواة في الحرية. وخلافا للفردانية التي تصب في "أنا وبعدي الطوفان" و"صراع الكل مع الكل"، فإن مبدأ التَّفرُّديّة لا يعترف إلا بقيمة الأفراد الذين يؤكدون تفرُّدهم في احترام لترابطهم مع الآخرين ومع الطبيعة.
- مبدأ المعارضة الخلاّقة : لأن كل شخص لديه ميل لإظهار فرديته المُتفرِّدة، فمن الطبيعي أن يعارض البشر بعضهم بعضًا. ولكن ليس مشروعا لهم أن يفعلوا ذلك إلاّ إذا ما دام ذلك لا يشكل خطرا على إطار الإنسانية المشتركة، والاجتماعية المشتركة، والطبيعانية المشتركة التي تجعل التنافس مثمرا وغير مدمر. ولذلك فإن السياسة الجيدة هي تلك التي تسمح

[28] مقابلها la socialité ويتعلق الأمر بالغريزة التي تدفع بالإنسان إلى العيش مع أمثاله من بني البشر. وبهذا فإنها تمثل جموع الروابط الاجتماعية الناتجة عن قدرة الإنسان على العيش في المجتمع. فإذا كانت الأُلفة la sociabilité هي الميل للعيش في المجتمع؛ فإن الاجتماعية la socialité هي نتيجة هذا الميل، إنها نمط الحياة التي تحددها.

للكائنات البشرية بالتمايز من خلال وضع التنافس في خدمة الصالح العام. ويصدق نفس الشيء على الأخلاقيات.

وينضاف إلى هذه المبادئ الخمسة، وتخترقها كلها ضرورة، ألاَ وهي :

ضرورة التحكم في *الغطرسة*. إن الشرط الأول ليكون التنافس والتباري من أجل خدمة الصالح العام، فيجب العمل على ألاّ يكونا خاضعين للرغبة في القوة المطلقة، والمغالاة، و*الغطرسة* (وبالأحرى *الجشع*، والرغبة في المزيد من الإمتلاك بشكل مستمر). وهكذا، سيصبح التنافس من أجل تعاون أرقى. وبعبارة أخرى : فإن محاولة أن تكون الأفضل أمر جدير أن يوصى به إذا كان يتعلق بالبراعة، وفق الإمكانيات، في تلبية احتياجات الآخرين، لمنحهم أكثر وأفضل ما يمكن. وهذا يختلف تماما عن الرغبة في الفوز بأي ثمن بانتزاع ما هو حق للآخرين. فمبدأ التحكم في *الغطرسة* هو في الواقع "مبدأ قبلي"، إنه مبدأ المبادئ؛ إذ يُخْصِب كل المبادئ الأخرى ويؤثر فيها. ويجب أن يعمل كمنظم وحاجز واقٍ. لأنه من شأن كل مبدأ، يكون موضوع مزايدة دون اعتدال بدافع المبادئ الأخرى، أن يهدد بالانقلاب إلى نقيضه [فهناك المثل العربي الشائع الذي يقول : "إذا زاد الشيء عن حدّه، انقلب إلى ضده"] : فحب الطبيعة أو حب الإنسانية المجرد، قد ينقلب إلى كراهية بَشرٍ بعينهم؛ والاجتماعية المشتركة ستنقلب إلى حلقية أو زبونية أو وطنية شوفينية أو عنصرية؛ وكذا تحول التفردية إلى فردانية غير مبالية بالآخرين؛ والمعارضة الإبداعية القائمة على صراع الأناوات[29]، ستتحول من نرجسية الاختلاف الصغير إلى صراعات مدمرة. ولهذا يمكن القول بأن هذه الضرورة "قطعية".

[29] جمع أنا = ego

III

من بيان العِشْرة الأول إلى بيان العِشْرة الثاني

لم يحتفظ *بيان العِشْرة* الأول (2013) سوى أربعة مبادئ :

1. مبادئ الإنسانية المشتركة،
2. الاجتماعية المشتركة،
3. التفردية المشروعة،
4. التحكم في المعارضة.

وبعد تحريره، بدا تدريجيا أن كل مبدأ من هذه المبادئ ينص في كلمات قليلة على القيمة المركزية لواحدة من الإيديولوجيات السياسية الكبرى الأربعة للحداثة، ولواحدة من المكونات الأربع للمَثَل الديمقراطي. فإثبات إنسانية مشتركة هو في صميم الشيوعية. والاشتراكية تستلهم من مبدأ الاجتماعية المشتركة. والفوضوية من مبدأ التفردية المشروعة. وكذلك، تفضيل الشيوعية؛ من حيث المبدأ، الأخوة، والاشتراكية، والمساواة، أما الفوضوية فتفضل الحرية.

ومن الصعب، تحديد موقع الليبرالية. فَوِفْق فهمها العام جدا ومعناها الأصلي، تتطابق مع مبدأ المعارضة الخلاّقة. إنها تعطي قيمة للتعددية وتجعلها ممكنة. ويجب فهم التعددية بمعناها المزدوج. فالليبرالية الأصلية تقبل أولا بتعددية الآراء والأخلاق والمعتقدات بل وتوصي بها. ولكنها توصي أيضا بعدم الخلط وعدم تداخل مختلف منطقيات العمل الاجتماعي؛ أي فصل المجالات، وعدم مزج وخلط التشريعي والتنفيذي والقضائي؛ والاقتصادي والسياسي والإيديولوجي؛ والمعرفة مع السلطة والممتلكات.

هذا المبدأ هو أُسُّ المَثَل الديمقراطي الحداثي[30]. وعلى هذا النحو، فإنه شرط إمكانية وجود الإيديولوجيات السياسية الحديثة الثلاث الأخرى. والواقع، أنه كان من المفروض رفض قبول القانون الإلهي

[30] من نافلة القول التذكير بشكل عام وأولي أن هناك فرقا بين الحداثة modernité والتحديث modernisation. فالحداثة ليست مفهومًا اجتماعيًا، ولا سياسيًا، ولا هي مفهوم تاريخي بالمعنى الحصري. إنها نمط حضاري متميز، يتعارض مع نمط التقليد، أي لكل الثقافات السابقة أو التقليدية الأخرى : وضع نفسه في البداية في مواجهة التنوع الجغرافي والرمزي لكل الثقافات؛ حيث فرضت الحداثة نفسها كوحدة متجانسة، ذات إشعاع عالمي كنموذج غربي. غير أن النقد المعرفي (=الإبستيمولوجيا) والسوسيولوجي الأنثربولوجي أوضح إضعاف المركزية الغربية l'occidentalocentrisme لهذا المفهوم الذي تم تحويله إلى نموذج، على شكل وصفة، من خلال طرح التطور التاريخي الغربي كسيرورة كونية. واليوم، تتأرجح الحداثة بين إعمالها للتحرر من الهيمنة الغربية التي تجسدها، والرغبة في توفير الفوائد التي يفترض أن تُبْرِزها. وهو ما فتح الباب للحديث عن حداثة بديلة من بين أشكال أخرى ... أما التحديث فوراءه خطاب يخفي بشكل أخرق صورة رمزية للاعتقاد القديم بالتقدم المستمر في مختلف المجالات وجميع المستويات بنقل التكنولوجيات دون اهتمام بتحرير الفكر من هيمنة التقليد وإعادة النظر في هندسة المجتمع بما يتلاءم وال تحديات الجديدة والرهانات المحدَّدة. فالرغبة في تدارك التأخُّر واللحاق بالركب يطرح كحصيلة فعلية حول الحاضر الحقيقي من الحاضر المثالي. وهكذا يبدو التحديث دائمًا أمرًا ملحًا، وبالتالي لا يمكنه تحمل ترف بطء النقاش الديمقراطي أو أدنى احتجاج. إن التحديث يختلف عن التقدم في نسخته الأخروية المهتمة بالعالم الآخر أو تلك المضيئة والإشراقية في أن التقدم يتجه نحو المستقبل؛ حيث

أو قانون الملوك والأقوياء أو الكتب المقدسة دون فحص وتمعن حتى يكون الحقل مفتوحا للإبداع السياسي. ولذلك فإن الليبرالية الأصلية، هي الإيديولوجيا السياسية الحديثة بامتياز. ولكن الليبرالية، بمنظور آخر، هي أيضا إيديولوجيا من بين إيديولوجيات أخرى، بنفس رتبة الأخريات، عندما تختصر المعارضةَ المشروعةَ في المنافسة الاقتصادية وحدها ولا تُقدِّر إلا الفردانية فقط على حساب الإنسانية والاجتماعية المشتركتين. وهكذا، تتحول إلى تحررية فجّة (ليبرالية مقتصرة على السوق وحده)، تحرُّرانِيّة أو نيوليبرالية. نيوليبرالية يمكن أن تكون العدو الأسوأ للّيبرالية الأصلية، الليبرالية السياسية.

وبطبيعة الحال، فالأديان الكونية الكبرى تناولت بدورها هذه المبادئ الأربعة، كل بطريقته الخاصة. بدعوتها، على سبيل المثال، إلى الحب أو الشفقة. وبهذا، فإنها تحترم مبدأ الإنسانية المشتركة. وبتبجيل التضامن والاقتسام، فإنها تحترم مبدأ الاجتماعية المشتركة. وبالإشارة إلى طرق الخلاص، والطاقة الحيوية أو الإنقاذ، فإنها تسمح بنوع من التَّفَرُّدِيّة. وبما أنها تربط هذه القيم بالاعتراف بواقع روحي متسامي على الذاتية الإنسانية، فإنها غالبا ما تجد صعوبة في تفكير المعارضة الخلاّقة، وخصوبة المعارضة المتحكم فيها. ففي هذه النقطة، أحدثت الحداثة الديمقراطية قطيعة مع هذه الأديان، مصرّةً أيضا على مبدأ التفردية المشروعة في العالم الدنيوي.

إن خطابات الحداثة الديمقراطية، كما نرى الآن بوضوح، تطرح سلسلتين من المشاكل، لم تُحلاّ بعد، ولا تخلوان من تفسير الاستياء المقلق للمَثَل الديمقراطي اليوم في جميع أنحاء العالم. فمن ناحية، عندما يهتم كل واحد من هذه الخطابات بشكل حصري جدا بمبدئه المركزي ويتجاهل أهمية المبادئ الأخرى، يفشل في تحقيق هدفه. وبتركه لنفسه، فإن المثل الشيوعي للأخوة، على سبيل المثال، يميل إلى أن يتحول إلى شمولية. وبالتخلي عنه لنفسه، يميل المثل الاشتراكي للتضامن والمساواة إلى دولاتية[31]، والمثل الفوضوي إلى التدهور نحو العدمية، والمثل الليبرالي إلى الاقتصادوية وبلوتوقراطية (= حُكْم الأثرياء). وبطبيعة الحال، إن هذه الأشكال المختلفة من فساد القيم الأولى يمكنها أن تتضافر مع بعضها البعض وتنجب الدكتاتوريات، والبيروقراطيات، والزبونيات المافيوية إلى حد ما، والفوضى، والحروب الأهلية وما إلى ذلك. ومن جهتها، تصر العِشْرة على ضرورة الاعتراف بالترابط بين المبادئ الأربعة. وتطرح على وجوب اعتدال هذه المبادئ الأربعة، وتوازن بعضها مع البعض الآخر. فقط من خلال التوليف بينها وتمفصلها مع مبدأ الطبيعانية المشتركة يمكننا التوصل إلى أول تجاوز للإيديولوجيات الموروثة.

يحاول باستمرار اللحاق بالحاضر الحقيقي في الحاضر المثالي. ومع ذلك فالحداثة تقوم على تغيير جذري بينما التحديث يتعلق بتغييرات سطحية ذات مردودية لفائدة النظام [الاجتماعي] القائم.

[31] مصطلح مقابل étatisme مشتق من مفردة الدولة. وهو، على العموم، نظرية تدعو إلى مدّ سلطة الدولة وهيمنتها على كل مناحي الحياة. ويمكن أن تأخذ عدة معانٍ اعتمادًا على السياق النظري الذي تؤسس فيه الدولاتية؛ إذ يمكن أن تعني في نفس الآن :

- مذهب أو تيار سياسي يرى أنه على الدولة أن تتدخل بشكل نسقي، وبطريقة مباشرة إلى حد ما، عن طريق احتكارها للسلطة الترابية، في مجالات النشاط الاجتماعي والاقتصادي الرئيسية.
- ممارسة سلطات الدولة وتوسيع مجال تدخلها في المجتمع.
- الوسائل التي تمارس بها الدولة وتحتكر بشكل أو بآخر - احتكارًا هامًا إلى حد ما - القطاعات الاقتصادية (المقاولات والمؤسسات التي تسيطر عليها الدولة بشكل مباشر أو غير مباشر)، والاجتماعية والطبية - الاجتماعية، والثقافية والتواصلية (التلفزيون العام).

لماذا مبدأ خامس وضرورة قطعية؟

من ناحية أخرى، انكشف أن بيان هذه المبادئ الأربعة غير كافٍ لاتخاذ الإجراء الكامل لرهان العشرة. فإذا كان من الضروري انطلاقا من الآن إضافة مبدأ الطبيعانية المشتركة والمبدأ القبلي للتحكم في *الغطرسة*، فلأنهما يسلطان الضوء بوضوح على النقطتين الأعميين للإيديولوجيات الديمقراطية الحديثة. فكلها، وبدرجات متفاوتة، تشترك في نفس الحصر. لأنها تفترض أن البشر، قبل كل شيء، وإن لم يكن حصريًا، كائنات محتاجة، ولهذا تستنتج أن سبب الصراع بينهم هو الندرة المادية. وفي هذا بالطبع جزء من الحقيقة. لكن الحاجة لا تنفصل عن الرغبة في الاعتراف. ويمكننا تلبية جميع الحاجيات المادية لطفل محروم من أمه، ولكن إذا لم يتلق الحب أيضًا، وإذا لم يتم الاعتراف به في فرادته، فإنه يموت أو يفشل في نموه [خاصة في مجال التفتح].

إن أمل إشباع جميع الحاجيات لا يمكن إلا أن يخيب، لأن الحاجة تغذيها دائما وتؤججها الرغبة. وإذا لم يتم في نفس الآن تلبية هذه الرغبة (سواء بالعاطفة أو الاحترام أو التقدير) وحصرها بالمحظورات التي تمنعها من التحول إلى *غطرسة*، فإن الحاجيات تصبح غير قابلة للإشباع، أيًا كان مستوى الثروة الذي بَلَغتْه.

إن الخطابات التقليدية للحداثة الديمقراطية كشفت تكوينيا أنها عاجزة عن مواجهة المشكل الأساسي للإنسانية، لأنها تختصر المشكل السياسي في إشباع الحاجيات، ولا سيما الحاجيات المادية. إنها في نفس الآن مشكل نفسي وسياسي، فردي وجماعي. فعلى المستوى الجماعي، يتعلق الأمر بمعرفة كيفية الحد من التطلع إلى القوة المطلقة "للكبار"، "الذين يرغبون في السيطرة والاضطهاد "(على حد تعبير ماكيافيلي)، الغطرسة الملازمة للرغبة البشرية حين لا يوجد ما يوجهها. إن غطرسة كبار القوم يمكن أن تتسبب في المحاكاة والحسد من لدن "صغار القوم"، حسدهم، وغيرتهم أو استياؤهم.

ولإرضاء حاجيات أصبحت نهمة بسبب الرغبات اللامتناهية، كان على المرء أن يصبح "سيدا ومالكا للطبيعة"، وأن يترك علاقة الهبة-الهبة المضادة[32] مع هذا، والتي لا يمكن للمرء أن يأخذها دون مقابل، حتى ولو كان ذلك رمزيا فقط. لكن للطبيعة حدودها، والتي تم بلوغها بوضوح اليوم. لقد قدمت بالفعل (أو بالأحرى أخذنا منها) جزءًا لا بأس به مما تستطيع أن تقدمه. ودون أن تنال الانتباه الذي تَستحقّهُ، غايا[33] Gaïa تَنتقمُ. ومن هنا تأتي ضرورة التأكيد من خلال مبدأ الطبيعانية المشتركة أن مصيرنا مرتبط بمصيرها،

---

[32] Don-contre don.

[33] تعني في الأساطير اليونانية إلاه بدائي. ويقصد بها "الإلهة الأم" و "أم الجبابرة". اسم غايا من اليونانية القديمة Γαῖα أو Γαῖη وكذلك γαῖα وتعني "الأرض". وهي كلمة مزدوجة لها ولا يوجد لها تأثيل ثابت. ومع ذلك، فقد تم افتراض أن غايا كانت إدغاما للشطر الأول غا مع الشطر الثاني يا والذي اعتُبر مكافئا مفترضا لمايا. / μαῖα maîa، وتعني "الجدة" والتي تتوافق مع اللغة اللاتينية avia. ويعتبر كذلك الجزء الأول للكلمة اليونانية γῆ / gê والتي هي أصل البادئة -geo في العصر الحديث، ومنها تتكون كلمات تشير إلى الأرض، مثل: الجغرافيا والجيولوجيا، إلخ. وهي أيضا سلف الأم من الأجناس الإلهية، كما أنها تلد العديد من المخلوقات. وباعتبارها إلاهة جهنمية أو سفلية (تحت الأرض) divinité chtonienne، يتم التضرع إليها؛ حيث تتم التضحية بالحيوانات ذات الألوان الفاتحة. وتزوجت بأورانوس Ouranos، إلاه السماء، وأنجبت اثني عشر جبارا منهم ستة جبابرة ذكورا وست جبابرة إناثا، ثم كجبابرة بعين واحدة Cyclopes وأخيراً وحوش ذوات خمسين رأسا ومائة ذراع Hécatonchires. وأنجبت كذلك غايا من شقيقها تارتار Tartare مخلوقًا مرعبًا، اسمه إعصار Typhon. فغايا هي والدة الساحرة الملقبة شريبديس [تنطق كاريبد] Charybde.

وأننا نعيش معها في علاقة ترابط، وأن استنزافها هو وضع وجودنا ذاته في خطر شديد، كما أفهمته لنا، ولفترة طويلة، الإيكولوجيا السياسية. وتعتبر الإيكولوجيا السياسية الخطاب الخامس للحداثة، والأجدّ. ولربما، الأكثر قيمة، ولكن ما زالت تنقصه معرفة تدقيق علاقته بالإيديولوجيات الموروثة الأخرى.

أما بالنسبة للمبدأ القبلي للتحكم في *الغطرسة*، والذي سلط عليه اليونانيون القدامى الضوء بشكل جيد، فإنه يصوغ المشكل المركزي الذي يتعين على البشرية الآن أن تواجهه بحزم. فإذا لم تجد باسم ماذا وكيف سيتم توجيه اللامحدودية الكامنة للرغبة، عندها ستجد صعوبة في صمودها. فالدور الرئيسي الاجتماعي والسياسي بالضبط للأديان كان هذا : كبح جماح الرغبة في القوة المطلقة، "للكبار" و"الصغار"، عبر محاولة إخضاع كلاهما لقانون متسامي، وللتبعية، وترك إغراء آمال المكافأة - لأولئك الذين يستطيعون مقاومتها - أو الخشية من أخطار العقاب *قبل أو بعد الوفاة* لمن يستسلمون لذلك.

إن المشكل الذي تطرحه خطابات الديمقراطية الحديثة هي أنها لا توفر فرصة توقيف للامحدودية الرغبة. إن عظمتها تكمن في الوعد بالانعتاق، وبصيغة أخرى في تأكيد التفردية، والتَّذْوِيت[34] subjectivation، وصيرورة[35]-موضوع كإمكانيات متوفرة للجميع. نعم، يقولون، إنه ممكن، ضروري، مأمولٌ "الخروجُ من حالة الأقلية"، من التبعية، والانعتاق من سيطرة الكبار. ولكن في نهاية الأمر، وفي الغالب، لا تعرف هذه الخطابات كيف تفكر في التحرر بشكل آخر إلاّ كأمر لمعادلة *غطرسة* الكبار وإعادة إنتاجها، بشكل أو بآخر أكثر أو أقل، كل حسب مستواه. إنهم يريدون، نوعا ما، التَوَقُّف عن أنْ يَكُونوا خَدَمَا أن يُصْبحوا جميعا أسيادًا. وهذا، فرضاً أمر مستحيل، ولا يَحُلّ بأي حال من الأحوال مشكل *الغطرسة*. لا على المستوى الجماعي ولا على المستوى الفردي.

كيف يمكن إذًا إقناع غير المؤمنين، والكافرين، "العصريين" . وخاصة عندما لا يؤمنون أبدا بـ "الأديان الدنيوية"، والشيوعية، والجمهورية، والاشتراكية، والتقدم، وما إلى ذلك . بالتخلي عن *الغطرسة*، والرغبة الطفولية في القوة المطلقة، إذا لم يعودوا يأملون في الحصول على أي جزاء أو يخشون أية عقوبة في الآخرة؟ لماذا، وباسم ماذا، وجب عليهم التخلي عن رغبتهم في السيطرة بدورهم على أولئك أو اللواتي الذين قد تكون لهم/لهن القدرة على السيطرة؟ والجواب هو أنه بانتهاك مبادئ الإنسانية المشتركة، والاجتماعية المشتركة، والطبيعانية المشتركة، والتفردية المشروعة للجميع، والمعارضة الخلاقة، فإنهم يعرضون للخطر بقاء البشرية ذاتها ويعرضون أنفسهم من أجل هذا للغضب والازدراء من طرف الجميع. غضبٌ وخَزْيٌ مشروعان. إنه غضب حقٌّ، والذي لا بد مع ذلك من تجنب أن يتحول إلى كراهية وامتعاض، تحت طائلة استبدال غطرسة ضارة بغطرسة أكثر تدميرا.

تحت حكم النيوليبرالية والرأسمالية الريعية والمضاربة، فإن القيمة الوحيدة المتبقية هي ثروة السوق. وحدهم الذين يُحكَم عليم بأنهم جديرون بالاعتراف من جانب الفكر المهيمن فقط أولئك الذين يلجون إلى السلطة التي تُكسِب المال. فالثقة إذًا تفسح المجال للريبة. وعلى العكس من ذلك، فإنه في المجتمع

[34] مشتقة من الذاتية subjectivité. وتعني سيرورة إعمالها أو الاحتكام إليها. على اعتبار أن الذاتوية هي مقابل لمفهوم subjectivisme.

[35] نميز بين صيرورة devenir بمعنى الانتقال من وضع إلى آخر أو من حالة إلى أخرى، وسيرورة processus والتي تعني مسار هذا الانتقال.

التعاشري سيتم الاعتراف أولا بقيمة الأعمال/الأنشطة التي تعرف كيف تحترم مبدأ الإنسانية المشتركة، تلك الأعمال/الأنشطة التي ستساعد على جعل العلاقات الاجتماعية أكثر انسجاما، والتي ستحافظ على البيئة الطبيعية، وتلك التي ستنتشر في الفن، والعلم، والتقنية، والرياضة، وفي الإبداع الديمقراطي، وفي العِشرة، وما إلى ذلك. فالتعاشر هو في المقام الأول حركة للإطاحة بالقيم السائدة اليوم وابتكار قيم تعمل على التقدم في الإنسانية.

IV

الاعتبارات الأخلاقية والسياسية والإيكولوجية والاقتصادية

ولنفصل بشكل مبسّط الاعتبارات العامة التي وُضعت حتى الآن من أجل القيام بإظهار الرهانات العميقة للتعاشرية.

الاعتبارات الأخلاقية

إنها ما يُسمح لكل فرد بالأمل فيه، إنه الاعتراف له بكرامة متساوية مع جميع البشر الآخرين. وأن تتاح له فرص الحصول على ظروف مادية كافية للقدرة على العيش وفق إدراكه للحياة الجيدة، في احترام لإدراك الآخرين، والسعي هكذا إلى أن يتم الاعتراف به من قبلهم بالمشاركة فعليا، إذا كان يطمح في ذلك، في الحياة السياسية، وفي اتخاذ القرارات التي تلزم مستقبله ومستقبل جماعته.

إن ما يُمنَع عليه، هو السقوط في المغالاة وفي الرغبة الطفولية للقوة المطلقة (*غطرسة* اليونانيين)، وبعبارة أخرى، انتهاك مبدأ الإنسانية المشتركة، وتعريض الاجتماعية المشتركة للخطر من خلال ادِّعاء الانتماء إلى بعض الكائنات المتفوقة أو عن طريق الاستئثار واحتكار كمية من الخيرات أو حصة من السلطة بحيث يتم المساس بالوجود الاجتماعي للجميع.

وبشكل ملموس، فإن واجب كل فرد، بما يتناسب مع الوسائل والشجاعة المتاحين له، هو مكافحة الفساد وشجبه أينما وُجِد، حتى وإن كان ضد رأي تراتبيته [كيفما كان موقعها]. فالتنديد، الذي غالبا ما يكون مكلفا ومحفوفا بالمخاطر، يختلف عن الاستنكار من حيث أنه لا يحفزه إلا الاهتمام بالصالح العام وليس من أجل الاستفادة منه بل وأقل من ذلك لتصفية الحسابات الشخصية. غير أن هذا الواجب يتلخص أيضًا في عدم السماح بالفساد الشخصي، وبالتالي رفض قبوله مقابل المال (أو السلطة أو حظوة مؤسسية). الزور أو الغش أو التستر أو الممارسات غير القانونية.

الاعتبارات السياسية

ومن الوهم أن نتوقع في المستقبل المنظور تشكيل دولة عالمية. سيبقى شكل التنظيم السياسي المهيمن للدول إذاً لفترة طويلة - سواء كانت وطنية أو متعددة الجنسيات أو ما قبل وطنية أو ما بعد وطنية - حتى ولو أن أشكالا سياسية جديدة قيد البحث، لا سيما في أوروبا، على الرغم من وجود العديد من الأنماط الأخرى للعمل السياسي، ولا سيما من خلال المنظمات غير الحكومية. من المنظور التعاشري، لا يمكن اعتبار دولة أو حكومة، أو مؤسسة سياسية جديدة، مشروعة إلا إذا :

- احترمت المبادئ الخمسة للطبيعانية المشتركة، والإنسانية المشتركة، والاجتماعية المشتركة، والتفردية والمعارضة الخلاقة، وسهَّلت إعمال الاعتبارات الأخلاقية، والإيكولوجية، والاقتصادية التي تنجم عنها مع مراعاة ضرورة التحكم في الغطرسة.
- وتندرج هذه المبادئ في إطار كونية الحقوق المدنية والسياسية ولكن أيضًا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. لأنها ترتبط مع توسيعها عبر روح إعلان فيلادلفيا (الذي أعاد تعريف أهداف منظمة العمل الدولية في عام 1944). والذي نص في مادته الثانية على أن "جميع البشر، بِغَضّ النظر عن العرق أو العقيدة أو الجنس، لهم الحق في مواصلة تقدمهم المادي وتنميتهم الروحية في حرية وكرامة، ضمن أمن اقتصادي ومع فرص متساوية". فالسياسة الجيدة هي سياسة الكرامة.
- وبصورة أخص، فلن تكون الدول شرعية إلا تلك التي تضمن لأفقر مواطنيها الحد الأدنى من الموارد، و*الدخل الأساسي*، أيّا كان شكله، والذي يجعلهم في مأمن من حمأة الحاجة، والتي تمنع تدريجيا على الأثرياء، من خلال تحديد *حد أقصى للدخل وللثروة*، والوقوع في نذالة الثروة الفاحشة بتجاوز المستوى الذي يجعل مبادئ الإنسانية المشتركة والاجتماعية المشتركة عديمي الجدوى. ويمكن أن يكون هذا المستوى مرتفع نسبيًا، ولكن ليس أكثر مما ينطوي عليه الحس السليم المشترك[36] (=*الآداب العامة*)، والتقدير المشترك بين أكبر عدد حول ما يمكن القيام به، أو على العكس من ذلك ما لا ينبغي القيام به.
- أن تسهر على التوازن الجيد بين الخيرات والممتلكات الخاصة، والمشتركة، والجماعية، والعامة، لا سيما باستعادة قدرة الفعل في مواجهة المقاولات الفوق وطنية[37] الكبرى التي تحاول الالتفاف على قوانينها.
- أن توفر، قبل وبعد الدولة والسوق، تكاثر الأنشطة المشتركة والجمعوية المُكوِّنة لمجتمع مدني عالمي حيث يستعيد مبدأ الحكم الذاتي حقوقه ضمن تعددية مجالات الالتزامات المدنية، ما دون الدول والأمم أو ما فوقها.

[36] La décence commune (Common decency).

[37] ويقصد بها المؤسسات (شركات أو غيرها) التي لها بنية إدارية تتجاوز حدود الدول. وهي تختلف عن المنظمات الدولية من خلال كون القرارات داخلها تتخذ من قبل مؤسسات خاصة بها، وليس من خلال اجتماع رؤساء الدول أو ممثليهم. إن المقاولات الفوق وطنية supranationales هي كيان جديد يشمل عدة دول (لهذا هي فوق وطنية) وليس فضاء للتعاون بين الدول (دولية أو عالمية). كما أن لها صلاحيات تشريعية، وهي ليست حالة المنظمة الدولية.

- فهي تعترف، شريطة التحكم فيها، بأن الشبكات الرقمية المتعددة، والتي يعتبر الإنترنت أحد أهمها وليس الوحيد، أداة قوية لدمقرطة المجتمع وابتكار حلول لم يستطع السوق والدولة إنتاجها. والتعامل معها كخيرات مشتركة عبر تفضيلها من خلال سياسة انفتاح، ومجانية ولوج، وحياد، ومشاركة.
- إعمال سياسة صيانة الخيرات المشتركة الموروثة، والتشجيع على البروز وتوطيد وتوسيع الخيرات المشتركة الجديدة للبشرية، وتجديد الإرث القديم للخدمات العمومية.

الاعتبارات الإيكولوجية

لا يمكن للبشر اعتبار أنفسهم أسيادًا ومالكين للطبيعة، لهم الحق في استخراج كل ما تحتويه دون حدود. وعلى عكس معارضتها، فإنهم جزءٌ منها، عليهم أن يجدوا معها، ولو مجازًا، علاقة الهبة-الهبة المضادة. ومن أجل السماح بعدالة إيكولوجية في الحاضر، وترك إرث طبيعي مصان للأجيال المقبلة، يجب بالتالي على البشر أن يعيدوا للطبيعة مقابل أو أكثر مما أخذوه أو تلقوه منها.

- إن مستوى الازدهار المادي القابل للكونية على نطاق الكوكب الأرضي هو تقريبا نفس ما عرفته في المتوسط البلدان الأكثر غنى حوالي سنة 1970 شريطة الحصول عليه بتقنيات الإنتاج الحالية. وبما أنه لا يمكن طلب نفس المجهود الإيكولوجي للبلدان التي اقتطعت أكثر من الطبيعة منذ قرون وتلك التي بدأت في ذلك للتو، من بين الأكثر غنى والأكثر فقرا، فإنه يتعين على البلدان الأكثر رخاءً أن تعمل بشكل يجعل اقتطاعها من الطبيعة في تنازل مضطرد بالنظر للمقاييس المُحَيَّنة في السبعينيات. فإذا ما أرادت هذه الدول الحفاظ على جودة حياتها الحالية، فإنه من الأولوية بالنظر لهذا الهدف أن تكرس التقدم في التقنيات بشكل يقلص بدرجة كبيرة الاستهلاك الافتراسي/المُخاتِل.
- وأن الأولوية المطلقة هي خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون CO^2 وأولوية اللجوء إلى الطاقات المتجددة البديلة للطاقة النووية والطاقات الأُحْفورية.
- إن الأرقام المتعلقة بنمو الناتج الداخلي الخام لا يمكن تقديمها دون ملاءمتها، على الأقل، بمؤشر انخفاض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، واستهلاك الطاقات الأحفورية، والموارد البحرية، والمعدنية. وبوجه أعم، في إطار تنقيح أنظمة المعايير المُحاسَبيّة الجاري بها العمل، يجب علينا المضي نحو مُحاسبات بيو-إيكو-منسجمة[38].

[38] من أجل فهم eco-bio-compatible /bio-éco-compatible، علينا تفكيك هذه الكلمة المعقدة والمركبة من بيو وتعني في احترام للبيئة، وإيكو وتعني إيكولوجيا بالإضافة إلى الجزء الثالث منسجمة (صفة/نعت). والمفهوم يعني التوافق أي أن عملية الإنتاج، وامتدادا، أن المنتوجَ ليس ضارًا بالناس (الحيوية/الحياة) ولا بالبيئة (الإيكولوجيا). وبالتالي، فإن الإنتاج متوافق مع البيئة الحيوية. ويحترم أولئك الذين يستخدمونه، والسياق الذي يتم استخدامه فيه. فعلى وجه التحديد، يعني المفهوم أن جميع المكونات الموجودة داخل المنتوج - كما هي سلسلة عملية الإنتاج - قابلة للتحلل تمامًا في أقصر وقت ممكن دون إضرار بالبيئة. فجميع المواد الخافضة للتوتر السطحي والمذيبات التي تستخدم مشتقة من النباتات، ولا يتم استخدام سوى ما هو خالٍ من المكونات الاصطناعية/الصناعية، والمصنفة على أنها سامة أو سرطانية أو مُطفِرة (= تُحدِث طفرة جينية).

- يجب أن تمارس، خصوصا، علاقة الهبة-الهبة المضادة، والترابط تجاه الحيوانات التي يجب أن نتوقف عن اعتبارهم كمادة صناعية. وبشكل أعم، تجاه الأرض.

الاعتبارات الاقتصادية

لا توجد صلة مثبتة بين الثروة النقدية أو المادية، من جهة، ولا بين السعادة أو الرفاه، من جهة أخرى. والحالة الإيكولوجية للكوكب تجعل من الضروري البحث في كل أشكال الرخاء الممكنة دون نمو. ومن الضروري لأجل ذلك، من مطمع الاقتصاد التعددي، إقامةُ توازن بين السوق، والاقتصاد العام، والاقتصاد غير السوقي وغير النقدي (ما يسمى "اقتصاد القطاع الثالث"، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، الاقتصاد المشترك أو المشاع، أو أيضا "الاقتصاد الأخلاقي" الذي يلعب دورا أساسيا في الأسرة والجمعيات)، حسب كون الخيرات أو الخدمات المُنتَجة فردية أو جماعية أو مشتركة أو خاصة.

- إن السوق والبحث عن مردودية نقدية أمران مشروعان تماما عندما يحترمان إذن - لاسيما عبر الحقوق (الاجتماعية و) النقابية - مسلمات الإنسانية المشتركة والاجتماعية المشتركة، ويكونان في انسجام مع الاعتبارات الإيكولوجية السابقة.
- إن الأولوية، هي مكافحة الانحرافات الريعية والمضاربة للاقتصاد المالي، والتي هي السبب الرئيسي في المغالاة الرأسمالية الحالية. وهذا يقتضي منع فك الارتباط بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي من خلال التنظيم الصارم للنشاط البنكي، والأسواق المالية للمواد الأولية، وعبر تحديد حجم الأبناك، ووضع حد للملاذات الضريبية.
- هكذا يمكن تحقيق التنمية الحقيقية لجميع الثروات البشرية التي لا يمكن اختزالها ومن بعيد في الثروة الاقتصادية أو المادية أو النقدية وحدها. فالثراء الفعلي يمر عبر الإحساس بالوفاء بالواجب أو بالتضامن أو باللعب[39]؛ من خلال جميع أشكال الإبداع الفنية، والتقنية، والعلمية، والأدبية، والنظرية، والرياضية ... وما إلى ذلك. وباختصار، إنها ملازمة بشكل أو بآخر للمجانية أو الإبداع وللعلاقة مع الآخرين.

[39] انظر في هذا الصدد كتاباتي حول سوسيولوجيا الوقت الحر، واللعب، التنشيط. على سبيل المثال :

- حوار حول اللعب – مجلة زمان، المغرب، العدد 88.
- سوسيولوجيا الوقت الحر والتنشيط الثقافي. المرصد الوطني لحقوق الطفل، رقم 1، منشورات قافلة الكتاب، 1999، الرباط.

وهناك دراسات أخرى سيتم جمعها في كتاب شامل.

V

تعميق الديمقراطية أو تدميرها الذاتي؟

لا شك أن المفارقة المركزية في عصرنا هي دون شك التالية : يمكن النظر إلى أن عصرنا كما لو أنه تماما عصر بداية انتصار المبدأ الديموقراطي فعلا أكثر منه عصر تدميرها الذاتي المحتمل.

وتستند الديمقراطية الحديثة على مسلمة المساواة المبدئية للجميع مع الجميع، في إنسانيتهم المشتركة. لكن هذه المساواة وهذه الإنسانية المشتركة تتأكدان وتطالبان نفسيهما اليوم بقوة لا نظير لها أبدا ولا يمكن تصورها حتى وقت قريب. إن استعلاء الفكر الغربي ونوعية الكونية التي صاغها أضحت موضع تساؤل باسم المساواة بين الثقافات، وبشكل أكثر تحديدا، بين المُستعمَرين السابقين والمُستعمِرين القدامى، أو بين "الأعراق". وعلى نحو مماثل أو أكثر قوة، هناك موجة قَعْرِيّة لا تقاوم منحت قيمة للمساواة ليس فحسب بين الرجال والنساء بل أيضا بين الميول الجنسية والأنواع الاجتماعية. وهذه المطالبة بالمساواة تمتد اليوم إلى عالم الحيوان باسم معاداة العنصرية النوعية[40] والطبيعانية المشتركة.

وعلى العكس من ذلك، لم يحدث قط منذ ابتداع الأنظمة السياسية التي تَدَّعي الديمقراطية الحديثة، التمثيلية، قبل قرن أو اثنين، أن فقدت مصداقيتها لعدم وفائها بوعدها بالانعتاق العام أو القدرة عليه، كما لو أن عليها أن تفسح المجال لأنظمة استبدادية سرعان ما تستهين بالمطالب الديمقراطية التي أوصلتها إلى السلطة. وهذا ما يجعل أنه كلما طالبنا بالديمقراطية، كلما ظهرت بعيدة المنال.

ما الغرض من تثمين الديمقراطية وأي واحدة منها؟

إن أول مشكل يطرح بحدة اليوم هو معرفة ما إذا كان ينبغي دائما خوض معارك حالية باسم مَثَل أعلى للديمقراطية. هل على المجتمع التعاشري أن يكون بالضرورة مجتمعا ديمقراطيا؟ إذا كان الجواب بالإيجاب ما زال يتعلق بوضوح في سنة 2013، عند نشر أول بيان للعشرة، فمن الواضح أن نموذج الحكم

[40] تعد معاداة العنصرية النوعية تيارًا من الفكر الفلسفي والأخلاقي، تم إضفاء الطابع الرسمي عليه في سبعينيات القرن الماضي من قبل الفلاسفة الأنكلوساكسونيين الذين يدافعون عن تجديد المذهب الحيواني، حيث يعتبرون أن النوع التي يتم تصنيف الحيوان وفقه ليست معيارًا ملائما لتبرير الطريقة التي يتم وفقها التعامل مع الحيوانات والاعتبارات الأخلاقية التي نمنحها إياها. وقد طور الفيلسوفان ريتشارد د. رايدر Richard D. Ryder وبيتر سينغر Peter Singer مفهوم "معاداة العنصرية النوعية" antispécisme من خلال مقارنته بمفهوم العنصرية النوعية spécisme - وهو مفهوم يدل على نموذج العنصرية والتمييز على أساس النوع؛ إذ تم تناوله وتوضيحه بعد خمسة عشر عامًا من قبل المجلة الفرنسية دفاتر معاداة العنصرية النوعية Cahiers antispécistes (للمزيد من الاطلاع، انظر الرابط التالي : https://www.cahiers-antispecistes.org/tous-les-numeros/) - ووضع النوع البشري فوق كل الأنواع الأخرى وإعطاء اعتبار أخلاقي أكبر لأنواع حيوانية معينة (لا سيما القطط والكلاب والخيول والحيوانات الأليفة الأخرى) أكثر من الأنواع الأخرى داجنة أو متوحشة (الحيوانات البرية والماشية).

الديمقراطي يمر بأزمة في كل مكان. فالديمقراطية ليست في تراجع مستمر عبر العالم فحسب، بل إنها تفسح المجال أكثر فأكثر أمام الأنظمة الدكتاتورية أو في أحسن الأحوال (أو أقلها سوءًا) لما يسمى بالديمقراطيات "غير الليبرالية" أو "الديموكتاتوريات[41]"، ولكنها، بل والأكثر إثارة للجزع، تخاطب، أقل فأقل، الشباب في البلدان الغربية. مع الأسف، الكلمة طنّانة. ولم تعد حاملة للأمل. ولم تعد موضوع "إيمان".

ومع ذلك، وهو ما نراه جيدا، فإن كل التمردات، وكل الانتفاضات الشعبية تنتشر باسم القيم الديمقراطية. إن هذه التظاهرات تنظم دائما، وفي كل مكان، ضد ممارسة احتكار السلطة من طرف فئة مغلقة أو أسرة، أو ضد الفساد أو الثروات الفاحشة أو التفاوتات الصارخة أو الاعتقالات التعسفية، وضد العنف الذي تمارسه الشرطة، وضد التعذيب. إن ما تتم المطالبة به هو حرية الرأي، وحرية الصحافة، وتعددية الأحزاب، وانتخابات تكون بالفعل حرة ونزيهة وشفافة. إن الديمقراطية تظهر بوصفها كما لو أنها السبيل الوحيد لضمان إنسانية مشتركة واجتماعية مشتركة والسماح بالتفردية المشروعة للجميع في إطار معارضات مُتحكَّم فيها. وباختصار، فحيث لا توجد الديمقراطية، فإنه لا طموح إلا لتحقيقها. وحيثما يبدو أنها معتمدة، وأنه لا يتم تزوير الانتخابات، وأن هناك تعددية حقيقية للأحزاب والصحافة، فإن الانخراط الديموقراطي يقل أكثر فأكثر. إن أسباب هذا السخط على الديمقراطية متعددة.

- فعلى الصعيد العالمي، ذَوْدُ البلدان الغربية الغنية التي استعمرت الأرض بأسرها أو هيمنت عليها، عن القيم الديموقراطية، يزرع الشك في هذه القيم طبعا. وتبدو أنها لا تنفصل عن إرادة الهيمنة. فوراء التصريحات الفاضلة، يتم تخمين مصالح خفية. إن الادعاء بفرض الديمقراطية عن طريق التدخل المسلح لم يسهم بقدر ضئيل في تشويه سمعتها.
- وحتى داخل البلدان الغربية، كان إخضاع اللعبة الديمقراطية للمنطق النيوليبرالي، وإذًا لمنطق الرأسمال الريعي والمُضارِب، سببًا في إفراغها من معناها. ما الفائدة من التصويت *إذا لم يكن هناك بديل*، وإذا كانت مَهْنَنَة نساء ورجال السياسة المضطردة تجعلهم غرباء أكثر فأكثر على ناخبيهم، وإذا كان أداء الديمقراطية لا يفيد *في النهاية* إلا أغنى 10% ويسر الإثراء المذهل لِـ 1%، أو 0،1% أو أكثر من ذلك، 0،001%؟
- فضلا عن ذلك، حطمت الشمولية[42] النيوليبرالية مجتمعات ومجموعات سياسية. إن التعريف الأشهر للديمقراطية هو تعريف أبراهام لينكولن Abraham Lincoln : "حكم

[41] مقابل لمفردة démocratures وهو توليف مركب من مصطلحي ديموقراطية وديكتاتورية لتوصيف الأنظمة الديموقراطية الشكلية بجوهر ديكتاتوري.

[42] نثير في هذا الباب النقاشات المفيدة والدائرة حول الفروقات بين العولمة mondialisation والشمولية globalisation. عموما. فهناك، في المجال العربي تقاطبات مرتبطة باللغة المرجعية في الاشتغال؛ إذ في الفضاء العربي الأنكلوساكسوني يتم استعمال الشمولية انطلاقا من مفهوم globalization، أما في الفضاء العربي الفرانكفوني فيغلب استعمال مفهوم mondialisation. غير أن مفهوم العولمة هو السائد في الفضاء العربي برمته. على أن إطلالة سريعة على النقاش الدائر حول المفهومين، تبين لنا ما يلي :

- ✓ تُعرَّف العولمة mondialisation بأنها عملية متعددة الأبعاد تشمل جوانب مختلفة من حياة المجتمعات والأفراد. ويفسَّر بتكثيف التدفقات التبادلية للسلع المادية واللامادية. ويتعلق الأمر بالجوانب الاجتماعية والثقافية والبيئية والاقتصادية، ويستدعي الباحث في الواقع مختلف التخصصات للمسك به.
- ✓ بينما لا تشير الشمولية globalization/ globalisation إلى تمثيل العالم وتمثيل هذا المقياس الجديد. كما تشير إلى تحول الرأسمالية المحررة من الإطار القومي (أو ما بعد النظام الفوردي postfordiste/Post-Fordist) والمالي. وحتى وإن لم يختر الأنكلوساكسون استخدام مفهوم Worldization، فإنهم لم تخلق صورة عن ظهور العالم مثلما هو الحال عليه لدى الفرانكفونيين مع mondialisation. [هـ. م.]

الشعب من قِبل الشعب، ومن أجل الشعب". لكن ما هو الشعب؟ هل هو كل أولئك الذين يشتركون في نفس الأصل، ونفس اللغة، ونفس التقاليد، ونفس الدين؟ أم أولئك الذين ينتمون إلى نفس المجموعة السياسية؟ هل أولئك الذين هم من الأسفل مقابل أولئك من هم في الأعلى؟ إن ما هو مؤكد، أنه حاليا، وفي كل مكان، أن المجتمعات والمجموعات السياسية، حتى الأقدم تَشكُّلًا، تميل إلى الانشطار إلى أربع كتل من الساكنة تتجاهل بعضها بعضا بشكل متزايد : *الشموليون*، والذين يستفيدون من الشمولية بشكل أو بآخر (مواطنون أو أجانب)؛ *المندمجون* أولئك الذين تكون وضعيتهم ومداخيلهم مضمونة إلى حد ما؛ *الذين يعيشون في هشاشة*، أولئك الذين تكون وضعيتهم ومداخيلهم غير مضمونه؛ أما *المقصيون* (هم غالبا من المهاجرين أو المنتمين إلى ثقافات أو عقائد الأقلية والمحتقرة) فليسوا من الذين يجدون صعوبة في العثور على عمل فحسب بل إنهم أيضا ضحايا وصم محدّد. فمن المستحيل الوفاء بمبدأ الاجتماعية المشتركة على هذا الأساس.

- إن الفجوة التصاعدية بين هذه الكتل السكانية الأربع تفسرها دينامية السوق العالمية التي تشوه بشكل جذري المعالم المجالية والزمانية الموروثة. ومن أجل بقائنا فقط في نفس الموقع والحفاظ على وضعنا الاجتماعي ومداخيلنا، علينا دائما أن نقوم بكل شيء في أسرع وقت. وحتى لا نتراجع، علينا بالسرعة دون توقف. وتناسقيا، وفق أنماط النقل الموجودة وإشباع الإنترنت، فإن الأبعد قد يكون الأقرب، إلى حد أن فكرة "إنك في بيتك" أو "ما بيننا" تفقد كل يوم أكثر فأكثر من قوتها.
- إن هذه الانشطارية للمجال الاجتماعي، مقترنة بقانون السوق، والتسارع، وتراجع وقع التراب، تخرب الإحساس بالاجتماعية المشتركة. وعندما تتراكب معه التنافرات الدينية أو الثقافية، يصبح الوضع متفجرا.

وعلينا أن نضيف إلى كل هذه العوامل الهشاشة التكوينية للديمقراطية، والتباسها النسبي وما يمكن تسميته بالميل إلى *الغطرسة* الديمقراطية.

- إن الديمقراطية نظام هش، إقامته صعبة بقدر ما هو سريع الفقدان. إذ من الصعب توطيده : فالعديد من أمثلة العصيان أو التمردات التي أدّت إلى حكومات عسكرية أو دكتاتوريات أشد شراسة من تلك التي تمت الإطاحة بها تشهد على ذلك. إنها تبين أن الديمقراطية لا يمكن إلا أن يكون تَوالُدها الذاتي صعبا للغاية. كما لا توجد أية تجارب انتخابية أفضت إلى نجاح ديكتاتوريين "ديمقراطيا" الذي كان هدفهم الوحيد القضاء على الديمقراطية. ولا تزال القضية الأكثر شهرة هي قضية وصول هتلر إلى السلطة[43]. إن وجود

[43] عندما صدر البيان لم يتم الانتباه على الأقل للتجربتين المصرية والتونسية. كما أنهما لم تفضيا آنذاك إلى تراجع الديموقراطية وهشاشة إقامتها مع كل من الرئيس المصري محمد مرسي الزعيم الإسلامي الذي أطاح به انقلاب وزير دفاعه، والرئيس التونسي قيس سعيد القادم من رحاب الجامعة دون سند قوة سياسية واضحة المعالم، والذي بدأت معالمها واضحة للعيان. فلئن أفضت التجربة المصرية إلى عودة الجيش إل دفة الحكم، فإن التجربة التونسية لا زالت تجتر أزمتها التي قد تفضي إلى عودة

انتخابات، حتى ولو كانت حرة في البداية، لا يضمن صلابة الديمقراطية ودوامها إذا لم تكن القيم المهيمنة في مجتمع ما، في زمن معين، ديمقراطية في حد ذاتها.

- تستند ما يسمى اليوم بالأنظمة الديمقراطية إلى مبدأين لا يزال زواجهما غير مؤكد.
  - ♦ المبدأ الأول، هو المبدأ الليبرالي بالمعنى الواسع والأولي للمصطلح، إنه التعددية والحوار الحر. ويفترض أن الخاسرين يعترفون بهزيمتهم، بينما الفائزون يقبلون إمكانية وضع سلطتهم موضع تساؤل. والأهم من ذلك أيضا، بما ألَّا أحد على يقين تام من أن له الحق، فإن الجميع يقبل بالنقاش.
  - ♦ والمبدأ الثاني يطرح أن السلطة لا يمكن أن تنبثق إلا من الشعب. غير أن هذا الشعب هو نفسه غير موجود إلى حد بعيد. إنه لا يوجد إلاّ مُمَثَّلا، وهو ما يمنح "مُمثّليه" كل الحرية في الحلول محلَّه.
- أخيرا، إن الدينامية الديمقراطية، بما هي تطلع عام إلى المساواة في الظروف، تنطوي على خطر *الغطرسة* عندما لا يتم اعتدالها بِهَمّ المصلحةِ العامة. فكل واحد، خوفا من السيطرة عليه، يريد تأكيد تفوقه الذاتي. فكل مجموعة، إن لم يكن كل فرد، يُعبِّر عن مطالب خاصة باسم الديمقراطية ويسعى للحصول على حقوق جديدة لنفسه دون اعتبار للالتزام بالدفاع عن الديمقراطية بما هي كذلك. فالجزء، أو حتى الجُزَيْء، يُعتبر كُلا. هكذا، نرى ديمقراطيات تتطور دون ديمقراطيين، بل وأكثر من هذا بكثير أن كل مجموعة بعينها، منغلقةً في شرنقة مصالحها ومطالبها الذاتية، لا تريد أن تنصت إلا للمعلومات أو الأفكار التي تساير توجهاتها. فإذاً، لا يوجد بالمعنى الصحيح رأي وفضاء عامَّيْن بل عدد لا يحصى من الفضاءات العامة الخاصة التي لا تتواصل فيما بينها. وفي أفضل الأحوال، تتجاهل بعضها البعض.

نحو ديمقراطية تعاشرية

فكما نرى، إن الأسباب عديدة لعدم الثقة في الديمقراطية. ربما قد نكون محتاجين لمفردة أخرى لنعت النظام السياسي الجيد الذي علينا إحداثه. وبما أنه لا مفردة حضرت إلى يومنا هذا، فلا بد لنا من الاستمرار في القول مع تشرشل Churchill إن الديمقراطية، حتى اليوم، هي أسوأ الأنظمة باستثناء الأنظمة الأخرى. فتحدي العِشْرة هو أن الديمقراطية التعاشُرية وحدها يمكنها أن تكون ديمقراطية تماما. ويتيح مبدأ التفردية المشروعة لكل شخص إمكانية الاعتراف به في فرادته، شريطة لعبه لعبة المعارضة المتحكَّم فيها.

النظام السابق. وكذلك هو الأمر في الحراك الجزائري الذي ضحى فيه نظام الجيش الحاكم برئيسه في محاولة إصلاح قيصرية لم تستطع بناء توافقات حول ما تسميه "الجزائر الجديدة". [هـ. م.]

بِحَظْر البؤس والثراء الفاحش على حد سواء، فإن مبادئ الإنسانية المشتركة والاجتماعية المشتركة ستحولان دون الانجراف الأوليغارشية والبلوتوقراطية.

فالأداء السليم لديمقراطية تعاشرية يفترض احترام النقاط الخمس التالية، على الأقل :

- الإعمال الفعلي لمبدأ التفويض : فما لا يمكن القيام به أو البت فيه على المستوى الهرمي الأدنى والأكثر محلية فقط، يجب أن يكون على المستويات الهرمية العليا.
- التمفصل النسقي بين الديمقراطية التمثيلية، والديمقراطية التشاركية والمباشرة، وديمقراطية الرأي (أو التداول). إن الديمقراطية التشاركية (استشارة المواطنين في أي قرار مهم) لن تكون فعلية إلا إذا كانت مباشرة قدر الإمكان، وبعبارة أخرى إذا كانت تستند إلى حد كبير على الاقتراع. غير أن رأي المواطنين المُستمَد من الاقتراع لا يكون له معنى إلا إذا كان متبوعا، حسب نموذج ندوات الإجماع، بالاستماع إلى خبراء من ذوي الآراء المختلفة أو المتعارضة. وإلاّ إذا أُخِذَت فعلا في الحسبان. ولذلك من الضروري، إذا لم تحتفظ الأجهزة التنفيذية المنتخبة بالرأي الذي صاغته هيئات الاقتراع، عليها أن تكون لها القدرة على عرض اقتراحها على تصويت المواطنين المعنيين.
- إثبات الوقائع. إذ توجد العديد من الحوارات الفلسفية، الضرورية، حول فكرة الحقيقة أو الواقع أو الموضوعية ذاتها. ولكن لا أحد يَخلُص إلى أن من حق أي شخص أن يقول إن الوقت ليل عندما يكون نهارا، ولا أن يتمسَّك ويمرِّر ما يراه في مصلحته المباشرة فقط على أنه صحيحا. إن انشطار المجتمعات إلى كتل من الناس تتجاهل بعضها البعض (عندما لا تكره بعضها البعض)، المعزَّز بتكاثر قنوات الإعلام، والتي كثيرًا ما يتم التلاعب بها، أفضى إلى تكاثر الأخبار الزائفة والتي جعلت الحوار الديمقراطي إشكاليا أكثر فأكثر. قد تكون هناك العديد من التأويلات لنفس الوقائع، ولكن يجب أن يتم إثباتها بأكبر قدر ممكن من الموضوعية، خارج أي تَحزُّب. لهذا من الحيوي أن تكون هناك العديد من المعاهد العمومية المكونة من باحثين فوق كل شبهة مكرسين لإثبات المعطيات الوقائعية الضرورية (حول فعالية الأدوية، حول ضرر بعض المنتوجات، حول التفاوتات، وحول حالة التربة أو الأنهار، والمناخ، وما إلى ذلك). وهناك أيضا وسائط الإعلام العمومية المخصصة لنشر هذه المعطيات. سوف لن تكون ربما الأكثر تسلية (ومع ذلك، لما لا؟) ولن تكون الأكثر مراجعةً، غير أن وجودها لا غنى عنها.
- وفرضا، أن أساس السلطة، في ديمقراطية ما، يعتبر مُلازِما. إنه قائم على عقد اجتماعي وعلى رهان الثقة المتبادلة، حتى ولو كان هذا العقد في بعض البلدان "أمام الله" (في كندا على سبيل المثال). فكيفما كان الوضع القانوني للعلاقات بين الدين والدولة، فإن هذه الأخيرة لا تخضع للسلطات والمعايير الدينية. فالمواطنة مستقلة عن الدين وجميع

المواطنين شكليا متساوون بغض النظر عن دينهم واعتقادهم. وتكفل الدولة حرية الدين والاعتقاد وكذلك حرية ممارسة العبادات.

- وأخيرا، لا يمكن لديمقراطية ما أن تكون حية ومثمرة إلا بين أولئك الذين يرغبون فيها أن تكون هنا، وجميعا يتفوقون على أن تكون هنالك مع آخرين. بين أولئك الذين يرغبون في أن يعطوا من أنفسهم للآخرين وأن يتلقوا منهم. وهذا هو لبّ مبدأ الاجتماعية المشتركة. إن حدود هذا الوجود المشترَك يمليها التاريخ إلى حد كبير، بالماضي الذي نقبل بتحمّله معاً لبناء مستقبل مشترَك. وكان الإطار المِخيالي الذي انتشرت ضمنه الديمقراطيات الحديثة هو إطارَ الأمة. إنه لا زال راسخا، ولكنه، ببداهة، لم يعد قادرا على الاعتماد على روايته التكوينية الأولية، على فكرة مفادها أن أفراد الأمة لهم، أو ينبغي أن يكون لهم، واقعيا أو رمزيا، نفس الأصل العرقي، ونفس المولد (la *natio*)، ونفس اللغة، ونفس الدين، أو عوضا عن ذلك، نفس القيم ونفس المعتقدات على الأقل. والمشكل الذي يطرح لدى كل البلدان اليوم هو كيفية الحفاظ، على أسس تعددية الأعراق وتعددية الثقافات، على التطلع إلى التضامن الذي مورِس بالأمس في إطار أمة أحادية العرق وأحادية الثقافة ظاهريا. وهذا ما يطرح مسألة درجة التلاؤم بين القيم الأخيرة والمعتقدات المختلفة (أو اللامعتقدات[44]). إنها مسألة التعددية الكونية.

التعددية الكونية والتعايش بين الثقافات

إن العِشْرَة لا حظوظ لها للمساعدة على تَجنُّب الكوارث التي تُهدّد شعوب الأرض إلاّ إذا كانت فعلا تضع لها جميعها معنىً. وإلاّ إذا كان من المحتمل أن تكون لها حمولة كونية. فهل ينبغي النظر إذًا إلى العِشْرَة على أنها نزعة كونية؟ إنه سيكون دون شك خطيرٌ. فباسم القيم المُفترَض أنها كونية، وباسم النزعة الكونية، وباسم العلم والعقل أيضا استعمر الغرب أو ضَمِن سيطرته على الكوكب بأسره. إن ادعاء نزعة كونية هو من ثم مخاطرة بالارتباط على الفور بشكل أو بآخر بأحد أشكال الإمبريالية. ولكن على نحو متناسق، فإن إثبات عدم قابلية اختزال فرادة الثقافات، وعدم قابليتها للتناظرية، يعود لا محالة إلى فشل أي مشروع أخلاقي وسياسي (*بالمعنى العام = largo sensu*) من مستوى العالمي. وهذا ما نحتاجه تماما.

- لذلك فمن الحيوي الإفلات من البديل الخاطئ بين الكونية والطائفية. كل كونية مجردة خاطئة؛ لأنها، بحكم بنائها، تفتقر إلى الخصائص والفرادات وتطحنها. وتناسقيا، تحرم الطائفيات الخصوصانية على نفسها استهداف عمق التفكير المشترك في الإنسانية جمعاء والذي وفقه فقط يكون لخصوصيتها معنى.

---

[44] مقابل للمصطلح الفرنسي incroyance. فاللااعتقاد أو عدم الاعتقاد هو عدم الوثوق بعقيدة دينية. فخلافا للإلحاد athéisme، لا ينكر عديم الاعتقاد وجود الروح والروحانية. لذلك فإن عدم الاعتقاد هو عكس الإيمان؛ وعليه فالكفر هو الإيمان بعدم وجود الروح والروحانية. ومن المفارقات أن معظم فلاسفة القرن العشرين العظماء كانوا غير مؤمنين، لكن أيّا منهم لم يشرح ويفسر بوضوح الفروقات بين مفهوم الكفر والإلحاد وعدم الاعتقاد وتوضيح مواقفهم من هذه الوضعيات. [هـ. م.]

- إن إثبات عدم قابلية تناظرية الثقافات أو الأديان - التي تكون غالبا أَرْحامَها - لا يعني أنه بعيدا عن أن تكون هوية وحيدة ومثبتة بشكل نهائي، أن تكون متجانسة ومتراصة كما لو كانت ماهيات مغلقة على ذاتها بشكل نهائي، إنها متعددة في جوهرها. فكل واحدة تحمل إمكانات متعددة. والسؤال الذي يطرح نفسه اليوم هو معرفة أي من هذه الإمكانيات يجب تحيينها وإعطاؤها أولوية كي تسهم في البقاء الروحي والمادي للبشرية.
- هناك العديد من القيم المشتركة بين جميع الثقافات عندما تختار التفكير من وجهة النظر الإنسانية عموما أو في كل الأحوال عبر إنسانية أوسع ما يمكن وليس من زاوية إنسانية أكثر خصوصية. غير أن هذه القيم، تقوم كل ثقافة بصياغتها وفق لغتها الخاصة، إلى حد أن الكوني القيمي والسياسي (بمعناه الواسع) والذي تهدف العشرة إلى تبيانه والإعلان عنه في مصطلحات أكثر عمومية ما يمكن (وبالتالي قابلة للمشاركة) فإنه يتقدم دائما في أشكال خاصة ومتعددة. ولذلك فإن الكونية الحقيقية ليست كونية واحدة بل كونية تعددية.
- إن كون هذه القيم ليست قابلة للتعبير عنها أبدا بلغة واحدة، وفي ثقافة واحدة، هو ثروة. فكل ثقافة منها تبين للأخريات ما لا تراه أو ما تراه خاطئا أو بشكل سيء.
- لكل ثقافة طريقتها، فعندما تختار التفكير من وجهة النظر البشرية الأوسع، تكون قد أعلنت عن مبادئ العشرة، حتى ولو كان ذلك في كثير من الأحيان بطريقة مقتضبة جزئيا. فكلها، وبدرجات متفاوتة، تعترف بمبدأ الإنسانية المشتركة (حتى ولو لم يكن دائمًا دون تحفظ)، كلها تثمن الاجتماعية المشتركة (حتى ولو أنها كثيرًا ما تدعم التراتبيات). وكل واحدة منها تمنح حيزا معينا للتفردية، وكلها تسعى جاهدة للتحكم في المعارضات، حتى وإن كانت كلها تجد في كثير من الأحيان صعوبة في الاعتراف بخصوبة هذه المعارضات الكامنة.

لِنَقُلْ هذا أيضا بطريقة أخرى. كثيرا ما تختلط التقاليد الدينية والتقاليد الثقافية بشكل وثيق. ودور الأديان بطبيعته متضارب. إنها تعمل في نفس الآن لتوفير هوية للمجموعات ولاحتواء العنف على حد سواء، وفي كلا مَعْنَيَي مصطلح الاحتواء[45]. فالديانات تعين حدودا للعنف بين البشر، وتهدف كذلك مبدئيا إلى القضاء عليه، ولكن هذا العنف يوجد ضمنها أيضا. وعندما تمنح الأديان الحظوة لوظيفتها الهوياتية وتواجه هذه الأخيرة وظيفة هوياتية لدين آخر، فإنها تحرر العنف الذي تحتويه وتفاقمه، وأحيانا حتى ذروته.

- غير أن السلطات الدينية العليا الحالية مسيحية أو إسلامية أو بوذية، إلخ. - بتأثير من الدينامية الديمقراطية - تتوافق على الإعلان أن "الرب [أو الله ...] [...]خلق جميع البشر متساوين في الحقوق، وفي الواجبات وفي الكرامة، ودعاهم إلى التعايش كإخوة فيما بينهم، ولتعمير الأرض ولنشر قيم الخير، والإحسان والسلام فيها ". كما أنه "منع القتل، مؤكدا أن من قتل نفسا كأنما قتل الناس جميعا، وأن من أنقذ شخصا كما لو أنقذ البشرية جمعاء".

[45] Contenir في مَعْنَيَي الاحتواء اللذين يُقصَد بهما الشكل والمضمون. [هـ. م.]

وتشير نفس السلطات إلى أن "الأديان لا تحرض أبدا على الحرب ولا تحث على مشاعر الكراهية أو العداء أو التطرف، ولا تدعو إلى العنف أو إراقة الدماء"[46]. ومن الصعب أن نجد تأكيدًا أقوى من هذا للإنسانية المشتركة.

- إن المشكل الذي يطرح اليوم، أكثر فأكثر، هو تنظيم التعايش ليس فقط بين الأديان أو الثقافات السائدة في مجالات مختلفة بقدر ما هو كذلك بين تلك التي تتعايش في نفس المجال. إنه ليس ممكنا بداهة إلا إذا توافقت الأديان أو الثقافات المدعوة إلى التعايش معترفة بنقصانها الذاتي، ومنح الأفراد حرية اختيار معتقداتهم. إنها نفس الحرية التي تعلنها نفس السلطات الدينية : "الحرية حق لكل شخص : كل واحد يتمتع بحرية المعتقد، والفكر، والتعبير، والعمل. إن التعددية وتنوع الأديان، واللون، والجنس، والعرق، واللغة إرادة حكيمة للرب [أو الله، أو ...] التي خلق بها الكائنات البشرية. [...] ولهذا السبب ندين إجبار الناس على الانضمام إلى ديانة معينة أو ثقافة محددة، كما هو أمر فرض أسلوب حضاري لا يقبله الآخرون[47]". قبول جيد للمبادئ الديمقراطية.
- ومن الوهمي الاعتقاد بأنه ضمن مجموعة سياسية معينة، والتي تُعرِّف نفسها من خلال منظور مُحدَّد للمستقبل ولكن أيضا من خلال علاقة معينة مع ماضيها، أن كل التقاليد الدينية أو الثقافية يمكن أن تكون لها بصرامة نفس الوضع. تلعب التقاليد الأكثر قِدَماً، والأكثر انتشارا، والأكثر ارتباطا بهوية مثل هذه المجموعات السياسية، نوعا ما دور المُضيف، والآخرين دور الضيف المُرحَّب به. وواجب الثقافة المُرَحِّبة هو نسيان قدر الإمكان ما هي عليه، حتى لا تنتفع من ذلك، أما واجب الثقافة المرحَّب بها فعليها ألَّا تنسى ذلك أبدا.
- إن المجموعة السياسية التعاشرية هي التي تنفتح على أكبر عدد من التنوع الثقافي يلائم الحفاظ على وحدتها. وحدة أكثر قيمة من حيث أنها تسمح، على وجه التحديد، بالتجليات غير التصادمية لهذا التنوع الثقافي.

إعادة توازن علاقات الرجال/النساء

كل ثقافة تحدد من الذي يجب أن يعطي ماذا لمن، وما الذي يجب أن يُؤْخَذ مِمَّن، وبأية طريقة، كيف، في أي مناسبات، إلخ. ويشترط نسق الهبات الأول، الذي يسوس العلاقات بالحياة وبالموت، على ما يجب على الرجال الوفاء به للنساء، والعكس بالعكس. تقليديًا، تهب النساء الحياة ويهبن أنفسهن للحياة، أما الرجال للموت. بشكل كوني تقريبًا، مارس الرجال، وعلى كل حال منذ آلاف السنين، هيمنة اجتماعية

[46] نعيد هنا استخدام نفس مصطلحات إعلان *الأخوة الإنسانية من أجل السلام العالمي والتعايش المشترك La Fraternité Humaine. Pour la paix mondiale et la coexistence commune*، والذي تم توقيعه في 4 فبراير 2019 من قبل البابا فرنسيس François باسم مسيحيي المغرب والمشرق وإمام الأزهر (مصر) أحمد الطيب باسم المسلمين في المشرق والمغرب. ولا نشك في أن الدالاي لاما dalaï-lama أو غيره من السلطات الدينية البوذية، إلخ.، يمكن أن يشتركوا في هذا القصد.

[47] نفس المرجع السابق.

وسياسية على النساء، والتي عوَّضت بدرجات متفاوتة تبعًا للحالات (أحيانا بشكل واضح، وغالبا أقل بكثيرٍ) هيمنة النساء على البيت، وعلى الولادات وعلى الوفيات. وفي معظم الأحيان، لم تكن الهبات التي تقدمها النساء بهذه المناسبات معترف بها بوصفها هبات، بل تم اعتبارها مجرد وقائع طبيعية أو كنتيجة لالتزامات. ومهما يكن، فإن هذا النسق الأبيسي أصبح لا يطاق على نحو متزايد بالنسبة للنساء (وللعديد من الرجال) في البلدان الديمقراطية الأكثر ازدهارا؛ حيث لم تعد له أي ضرورة أو أهمية اقتصادية. ويفرض مُثُل المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة في جميع الميادين كبداهة.

- ولأن مسألة ما يدين به كل من الجنسين للآخر في صميم التنوع الثقافي، فإن هذا مثل المساواة التامة لن يَفرِض نفسه مع ذلك في كل مكان بسهولة وبنفس الوتيرة. ففي العديد من البلدان ذات التقاليد الثقافية الأبيسية، تختار النساء أنفسهن، وسيخترن كذلك، الحفاظ على جزء من دورهن التقليدي لدعم الكفاح ضد أمبريالية الغرب عندما تنتشر تحت غطاء حقوق الإنسان ... والمرأة.
- وحدها الديمقراطية التي أصبحت تعاشرية، وبالتالي تعددية كونية، وليس أمبريالية، يمكنها أن تسمح بتجاوز هذا التوتر.
- غير أن الاتجاه العام للتطور ليس غامضا. فالسلطات الدينية التي سبق ذكرها، تعلن إذًا ما يلي : "من الضروري للغاية الاعتراف بحق المرأة في التعليم والعمل وممارسة حقوقها السياسية. وعلاوة على ذلك، يجب علينا تحريرها من الضغوط التاريخية والاجتماعية المعارضة لمبادئ إيمانها وكرامتها. [...] لهذا، علينا أن نضع حدا لكل الممارسات اللاإنسانية وللعادات الشائعة التي تهين كرامة المرأة والعمل على تعديل القوانين التي تمنع النساء من التمتع الكامل بحقوقهن."
- وبمجرد تحقيق هذه المساواة في الحقوق (ووسائل ممارستها) بالكامل، فإن الأمر متروك لكل فرد لكي يقرر بحرية ما هو بالنسبة لها أو له يتعلق بالجنس أو النوع الاجتماعي أو الطبيعة أو الثقافة، وما يعود إلى الجنس الآخر أو النوع الاجتماعي الآخر.

وماذا عن الحيوانات؟

هناك ثورة أنثربولوجية أخرى تجري حاليا، التي يمكن أن تكون لها عواقب جسيمة. هناك أكثر فأكثر نساء ورجال، ذووا حساسية للطبيعانية المشتركة، يرفضون المعاناة التي يتعرض لها الحيوانات ويندون بظروف تكاثرها وذبحها. فهي في الواقع، لا تطاق. فهل ينبغي لنا رغم ذلك أن نهدف إلى إضفاء الطابع الكوني،

أو حتى جعل النباتية[48] أو النباتوية[49] أو النباتوية الجذرية[50] من القضايا الضرورية؟ إنه هدف صعب التحقيق على المديين القصير أو المتوسط - بما أن أكل اللحوم مرتبط دائما بالوضع البشري. وبالمقابل، ومن منظور تعاشري، يبدو من الضروري الميل إلى أن يتم الاقتصار على استهلاك الحيوانات التي تربى في إطار رعي تقليدي، في علاقة الهبة/والهبة المضادة مع المُرَبّين (البعض يقدم حياته، والبعض الآخر يقدم رعايته، وغالبا، مَوَدَّته) وحيوانات تمتعت بالحرية والحياة في الهواء الطلق، وظروف صحية، وذبح كريم. ولذلك، ينبغي أن تختفي كأولوية المزارع الصناعية العملاقة التي تعامل الحيوانات كما لو كانت مجرد مادة، والتي هي مصدر تلوُّثات هائلة. والتأكد من جودة ما نأكله عبر تتبع سلسلة إنتاجه. وعلى أية حال، من الضروري الحد بدرجة كبيرة من استهلاك اللحوم من طرف بشرية في نمو مستمر، بالنظر إلى انبعاثات الميثان، وكمية المياه اللازمة لتربية الماشية، وتدمير النظم الإيكولوجية، وحجم الأرض اللازمة للرعي.

[48] النباتية végétarisme ممارسة غذائية تستبعد الأطعمة التي تتطلب موت الحيوان من قبيل : اللحوم الحمراء والبيضاء، دواجن ، أسماك ومأكولات بحرية، وما يُنتَج منها أو يدخل في الصناعات الغذائية.

[49] النباتوية végétalisme نزعة تقوم على تبني نظام غذائي نباتي يشمل فقط الأطعمة ذات الأصل النباتي. بالإضافة إلى الأطعمة التي تستبعدها النباتية، هناك استبعاد أيضا لمنتجات الألبان وغيرها من المنتجات الحيوانية مثل البيض والعسل. لذلك يستهلك النباتويون الفواكه والخضروات والفواكه المجففة والبقوليات والحبوب.

[50] النباتوية الجذرية véganisme هي أسلوب حياة تقوم على مذهبية نباتوية؛ إذ أن أتباعها باختصار لا يستهلكون أو يستخدمون المنتجات الحيوانية أو ما ينتج منها في جميع جوانب حياتهم. وبالتالي، لا يتم استخدام أي شيء مصنوع من اللحم أو الفراء أو الجلد أو الصوف أو الحرير أو حتى الدهون الحيوانية ... أي كل ما هو محوّل أو مستخلَص من الحيوان. كما أنها تستثني جميع المنتجات المختَبَرة على الحيوانات مثل بعض منتجات التنظيف أو مستحضرات التجميل وما إلى ذلك. وقد لوحظ مؤخرا في بعض الدول الغربية أن هناك عدد من مجموعات النباتوية الجذرية يقومون بمهاجمة التجارات الناشطة في مجال ما يعتبرونهم معارضا لمعتقداتهم وعلى رأسهم أماكن بيع اللحوم والمشتقات الحيوانية.

VI

أي عالم ما بعد - نيوليبرالي؟

إنه من الصعب، لجعل التحول الهائل في الرأي العام العالمي الضروري لتغيير المسار المؤدي إلى الفوضى والكارثة المحتملة ممكنا، اقتراحُ مجموعة من الإجراءات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية التي تسمح لأكبر عدد، ولا سيما الأكثر حاجةً، لقياس ما يمكن ربحه من صفقة جديدة (New Deal) تعاشرية، ليس فقط على الأمد المتوسط أو البعيد، بل على الفور، من بُكرة. ولا يمكن أن يوجد جواب عام إطلاقا لهذا السؤال. وتتوقف الكثير من الأشياء على السياق الخاص التاريخي، والجغرافي، والثقافي، والسياسي، وما إلى ذلك، لكل بلد أو جهة أو مجموعة فوق إقليمية أو فوق وطنية. لكن كل سياسة تعاشرية ملموسة ومطبقة لا بدَّ وأن تأخذ بعين الاعتبار :

- حتمية العدالة ومكافحة *الغطرسة* التي تقتضي القضاء على التفاوتات الصارخة التي تفجرت في جميع أنحاء العالم بين الأثرياء وباقي الساكنة منذ سبعينيات القرن الماضي، وذلك، عن طريق الإرساء المرفوق للحد الأدنى للدخل، من جهة، بحد أقصى للدخل وللثروة، من جهة أخرى، بوتيرة سريعة وبدرجات متفاوتة حسب الظروف المحلية.
- الحرص على توفير الحياة للوحدات الترابية وللأقاليم، ومن ثم إعادة توطين وإعادة نقل ما كُلفت به العولمة من مصادر خارجية أكثر مما ينبغي. ولا يمكن أن يكون هناك تنافر إلا في الانفتاح على الآخرين، والضمان (وفقًا لمبدأ الإنسانية المشتركة)، ولكن أيضًا في بيئة صلبة بما يكفي لتكون مصدرًا للثقة والدفء (وفقًا لمبدأ الاجتماعية المشتركة).
- الحاجة المطلقة للحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية (وفقًا لمبدأ الطبيعة المشتركة). ويجب ألّا تُعتبَر تلبية هذا الأمر حِمْلاً أو عبئًا إضافياً بل على العكس من ذلك فرصةً عظيمة لابتكار أنماط جديدة للعيش، وإيجاد مصادر جديدة للإبداع ولإعادة تنشيط المناطق.
- الالتزام المُلِح بالقضاء على البطالة وإعطاء كل فرد (وفقا لمبدأ التفردية المشروعة) وظيفةً ودورا معترفا بهما في الأنشطة المفيدة للمجتمع. وسيسهم وضع سياسات لإعادة التوطين ومكافحة التحديات البيئية إسهاما كبيرا في ذلك. لكن سياسة إعادة توزيع الوظائف هذه لن تأخذ مداها الكامل وأن تكون لها آثار ذات دلالات قوية إلا بتوليفها مع إجراءات لخفض

وقت العمل ومع تشجيع قوي لانتشار اقتصاد من نوع جمعوي أو جماعي. لتنمية ما يسمى اليوم المشترك commun *le* أو المشتركات communs *les*.

- استعجالية (وفق مبدأ المعارضة الخلاقة) لإجراء فرز جذري بين استعمالات الذكاء الاصطناعي الذي يساهم في تزايد قوة الفعل للجميع ولأولئك الذين هم، على العكس، لا يقومون إلا بتغذية رغبة القوة الشاملة، *غطرسة* البعض.

أهداف مثل هذه قابلة تماما للتحقيق. إنها تفترض سلسلة من الإجراءات التالية.

التدابير العامة
نحو المزيد من العدالة

يناضل المجتمع التعاشري ضد كل أوجه اللامساواة التعسفية. وتساهم في استئصال الملاذات الضريبية بالتصريح بعدم مشروعيتها والمعاقبة الشديدة لإنشاء شركات وهمية. وتعلن عن حد أعلى للدخل الذي يمكن أن يتقاضاه شخص عن عمله مقارنة بمستخدمين آخرين في نفس الشركة. لا أحد يمكنه أن يطالب شرعياً بأنه يستحق مئة مرة (في الأجور والأسهم) من أدنى أجر في شركته.

بادئ ذي بدء، ينبغي للمشروع السياسي التعاشري أن يُؤَلِّف على الأقل، *بمقتضى الحال*، وعلى سبيل المثال، بين الأنواع الثلاثة من الإجراءات المعتمدة في سنة 2019 من قِبَل المرشحين الرئيسيين لمناصب في الحزب الديمقراطي في الولايات المتحدة الأمريكية :

- المواءمة بين ضريبة رأس المال (تبلغ حاليا 23.8%) والضريبة على العمل (37%) وفرض الضريبة على الدخل البالغ ما فوق 10 ملايين دولار أميركي بنسبة 70% (تذكير : في عام 1944، كان المعدل الهامشي للضريبة 94%، وما زال 70% في عام 1965)؛ وفرض الضريبة بنسبة 2% على الثروات التي تزيد على 50 مليون دولار (و 3% على ما فوق المليار دولار)؛ وفرض الضريبة على المواريث التي تفوق 3،5 مليون دولار - بما قدره 45% حتى مبلغ 10 ملايين دولار، وبقيمة 77% لأكثر من المليار دولار. إن تراكم هذه الأنواع الثلاث من الإجراءات، المتعلقة بالدخول، والثروة، والمواريث (المتعلقة على التوالي 16.000، و75.000، و8.000 أسرة)، سيعود بحوالي 4.000 مليار دولار على مدى 10 سنوات[51]. وبنقلها على مستوى بلد مثل فرنسا [وغيرها]، فإن هذا سيمثل، وهو تقدير متساوي فضلا عن ذلك، عُشر هذا المبلغ، أي 40 مليار في السنة.

[51] المشكل الذي يطرحه أي مشروع للزيادة في الضريبة على الدخل هي أنه، إذا لم يكن ملائما بمراقبة فعلية للتهرب الضريبي وإلغاء الملاذات الضريبية، فهذه الأخيرة هي التي يمكن أن تستفيد أكثر، ومعها الجريمة المنظمة. وبالنسبة للدول غير القادرة على منع التهرب الضريبي، فإن السياسة الأفضل هي دون شك تلك المتعلقة باستبدال الضريبة على الدخل بالضريبة على الثروة (ضريبة على الأصول الصافية).

- وعلى الطرف الأخرى، يجب إعلان الفقر خارجا عن القانون. فالمجتمع التعاشري يقوم بإعمال نظام ضريبي كوني، بسيط وشفاف من أجل التحويل التلقائي كل شهر للقدرة الشرائية الدنيا للأسر المندمجة بشكل صحيح إلى تلك التي هي أكثر ضعفا. ويجب تعديل هذه الآلية الضريبية - التي يشار إليها عادة باسم "الدخل الكوني" - بطريقة لا تجعله أبدًا عقبة أمام مشاركة الجميع في الحياة الاقتصادية، بما في ذلك بالعمل المأجور. إن النظرة التعاشرية نحو الأشد فقرا هي فعلاً نظرة الأخوة دون شرط، مرفوقة بإنصات يقظٍ للاستماع مع يد ممدودة للترحيب بعوائده الخصوصية.
- لا يعرف المجتمع التعاشري التسامح مع كون جزء مهم من الساكنة محروم من أي عمل بينما الجزء الآخر يخضع لعمل مُضْن دائم، مُوَلّد للقلق والإرهاق. ويقتضي الحق في العمل بوقت اختياري علاقة جديدة مع الوقت، يسمح لكل واحد باستعادة السيطرة على زمن حياته لكي يبرز منجزه الشخصي.
- ولمحاربة الرأسمالية الريعية والمضارِبة، يدرج المجتمع التعاشري قيودا زمنية دنيا على الاحتفاظ بالأسهم؛ حيث يفرض ضرائب أشد على فوائض القيمة بما يجعل إعادة بيع عائدات رأس المال بسرعة أغلى من إعادة البيع. وفي أقصى الحدود، تؤدي إعادة البيع السريعة في غضون أربعة وعشرين ساعة أو أقل إلى فرض ضريبة بشكل نسقي على 100% من فائض القيمة المحتمل تحقيقه. وهذا يثبط تماما الذهاب والإياب الذي لا منطق استثماري له في المشاريع التي تنجزها المقاولات التي تَتَمَوَّل من سوق الأسهم.
- إن أحد أفضل السبل لمكافحة التهرب الضريبي، ولا سيما تهرب الشركات المتعددة الجنسيات، هو خصم الضريبة على أرباحها الموحدة بما يتناسب مع رقم معاملاتها الذي حققته في كل بلد.
- منذ حوالي 40 سنة، خضعت بلدان عديدة - كلها تقريبا في الواقع - لـ "قانون الأسواق" الذي أغرقها في حلقة مفرغة مُضِرَّة. وبما أن دولها تنفق أكثر مما تسمح به إيراداتها الضريبية، فقد اضطرت إلى الاقتراض والامتثال لمعايير التخفيض الجذري في الأجور، ومعاشات التقاعد وفي مستوى حمايتها الاجتماعية أو الصحية، مما أدى إلى انخفاض المداخيل الضريبية والعجز المتزايد عن سداد ديونها. ولكي تفي بديونها، كان لزامًا عليها أن تقترض دائما أكثر وأن تدفع دائما فوائد أكثر، وهو ما لم يزد إلا في تفاقم المشكل بالمزيد من إثراء الأكثر ثراءً. وأمام هذه الوضعية المتفجرة، حان الوقت للنظر في إلغاء الديون، على غرار اليوبيل الخاص باليهودية القديمة[52]. أو، كحد أدنى، تنظيم "إعادة هيكلة" عالمية للديون

[52] كل مرور سبع سنوات سبع مرات، وبصيغة أخرى على رأس كل خمسين عامًا، كان لا بد من استعادة الأراضي المنزوعة أو المرهونة، والإعفاء من الديون، وتحرير العبيد.

تسمح لكل دولة بسداد الديون المشروعة (تلك التي لم تفرض في إطار علاقة قوة غير عادلة) وفقا لزيادة ناتجها الداخلي الخام.

مجتمع مسؤول إيكولوجياً

في مواجهة الرهانات والمخاطر المناخية والطاقية، يجب التركيز على هدف "الصفر الثلاثي"[53] في أفق 2040 - 2050 والمتجلي في :

- صفر صافي انبعاثات الغازات الدفيئة ("الحياد الكربوني")؛
- استهلاك صفر من الوقود الأحفوري (الذي يقتضي خروج الفحم، والنفط والغاز الأحفوري)؛
- صفر من النفايات الشديدة السُّمِّية والأخطار الجسيمة.[54]

لهذا، من الضروري استبدال الطاقات والمواد المستخرجة من باطن الأرض بالطاقات والمواد المستخرجة من الشمس. إن الطاقة الشمسية بكل أشكالها، المباشرة (الكهروضوئية، الحرارية) أو غير المباشرة (الطاقة الريحية، والطاقة الهيدروليكية، وطاقة الكتلة الأحيائية)، يجب أن تحل محل الطاقات الاستخراجية الأحفورية (الفحم، والنفط، والغاز الأحفوري)، والطاقة الانشطارية (اليورانيوم). ويجب أن تكون "المواد الشمسية" الناتجة عن التركيب الضوئي للنباتات (المواد الأحيائية المصدر) المورد الأولي لبناءاتنا ومورد الكيمياء الأحيائية الكربونية التي تحل محل البتروكيماويات الحالية لصناعة كل أشيائنا اليومية.

إن هذا الاستبدال المزدوج (الطاقة والمواد) من باطن الأرض إلى الشمس لا يمكن تحقيقه إلا في إطار سياسة طاقية قائمة على الاستعمال العادل، والمشاركة، وعدم التبذير (الرزانة)، وعلى الحد من الخسائر على كافة المستويات.

وسيكون من المستحيل بناء مجتمع مسؤول إيكولوجيا دون إعادة التفكير وإعادة صياغة قانون المقاولة ومسؤولياتها وحكامتها بتعمق. إنه من الضروري، بطبيعة الحال، إقامة تقاسم أفضل للسلطة بين المأجورين والمساهمين. ولكن هذا ليس كافيا لضمان احترام المقاولات للحقوق الإنسانية الأساسية، وللحد من اللامساواة، ولحماية البيئة، وللتنوع البيولوجي، ولمكافحة خطر المناخ بشكل متضامن وبنشاط. ومن الضروري العمل في الأصل على تعديل قانون الشركات والذي كان الركيزة التشريعية للمقاولات منذ مائتي سنة. لقد رأت النور بالولايات المتحدة الأمريكية أنواع جديدة من الشركات. وأقرّ قانون فرنسي حديث المسؤولية الاجتماعية والبيئية في تعريف تدبير الشركات من الآن فصاعدا. كما سمح أيضا بإمكانية أن

---

[53] قد يبدو هدف مثل هذا طموحا جدا، بل طوباويا. ومع ذلك، فهو مدعوم بالحسابات الدقيقة والمفصَّلة جدا التي أنجزتها جمعية الواط السالب négaWatt [وتعني وحدة القوة الكهربائية السالبة، بمعنى تحقيق الانتقال الطاقي المتحمّل والواقعي عبر الحد من الاستهلاك الطاقي المفرط والاعتماد على الطاقات المتجددة - هـ. م.]، وهي أكثر فريق خبراء من اليسار معترف به في فرنسا، على الأقل. [انظر الرابط http://www.negawatt.org].

[54] يؤيد غالبية الموقعين على هذا البيان الخروج السريع من الطاقة النووية، لكن أقلية مهمّة تعتبر، نظرا للأولوية التي يجب إعطاؤها لمواجهة تغير المناخ والتعقد التقني للمشكل الطاقي، أن النقاش يجب أن يظل مفتوحا. وينطبق نفس الشيء على الاحتمالات التي يفتحها الهيدروجين.

تتوفر المقاولات، خارج الهدف الربحي، على مهمة اجتماعية وبيئية، والتي يتعين على الدولة مراقبة الإخلاص وحسن تنفيذها. ويبقى العمل بشكل يجعل هذه الاستثناءات، التي أصبحت ممكنة الآن، أن تصير المعيار العام.

ما بعد النمو واللاتسليع

سيكون المجتمع التعاشري بالضرورة مجتمع ما بعد النمو. وهو ما يعني أنه سوف يهدف إلى الرخاء الذي لن يكون خاضعا للزيادة اللامتناهية في الناتج المحلي الإجمالي وحده. إن مفتاح رخاء ما بعد إنمائي من هذا القبيل هو اللاتسليع. ويعني اللاتسليع اعتماد كل الطرق والوسائل لتلبية الحاجيات بسلع أقل وبأموال أقل.

إن العديد من الممارسات الحديثة تذهب بشكل أو بآخر في هذا الاتجاه : الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، والإنتاج التعاوني (من ويكيبيديا إلى مختبرات التصنيع Fab Labs[55])، ومنصات التبادل والاستهلاك التعاوني (التنسيقيات، وشبكات التبادل المشترك، وخدمة المساعدة والاتصال SEL[56]، وما إلى ذلك)، واقتصاد القدرة الوظيفية (على نموذج خدمة كراء الحر الذاتي للدراجات الهوائية Vélib[57])، والاقتصاد التدويري (إعادة الاستخدام، وإعادة التدوير ...). وتقوم جميع هذه الصيغ على توليفات غير مسبوقة من الموارد السوقية وغير السوقية وغير النقدية. فهي تسير في اتجاه اقتصاد سهل الاستعمال عندما يتفوق الدافع غير النقدي على السوق والدوافع النقدية. وتذهب كلها في اتجاه اقتصاد تعاشري عندما يتغلب الحافز غير النقدي على الحوافز السوقية والنقدية، وكما هو الحال في التبادلات المجانية أو "الند للند" والإنتاج الذاتي وتقاسم الخيرات، وخلافا لما تقدمه لنا شركات مثل أوبر Uber[58] أو إيربنب Airbnb[59]، والتي، تحت ستار اقتصاد التقاسم، لا تقوم سوى بالتلويح بجوانب مجانية من أجل الرفع من أرباحها بشكل أفضل.

---

[55] مقابل للرمز ***fab lab*** التي هي إدغام إنجليزي لمفردتي صنع/تصنيع *fabrication* ومختبر *laboratory* بالفرنسية *laboratoire*. ويقصد بهذا المسمى فضاء من نوع ثالث ليس مختبرا بالمعنى المتعارف عليه ولا فضاءً إنتاجيا بالمعنى الربحي. وهذا النوع من الفضاءات ظهر في سياق تجربة تأطير بالولايات المتحدة الأمريكية من طرف معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT) ومؤسسة التصنيع FabFoundation من خلال تقديم الحد الأدنى لجرد يسمح بابتكار المشاريع الرئيسية لمختبرات التصنيع، ومجموعة من البرنامات والحلول المجانية والمفتوحة الولوج، مجزوؤات للتصنيع، وميثاق حكامة، وميثاق تصنيع Fab Charter. [هـ. م.]

[56] خدمة المساعدة والاتصال (SEL) جمعية بروتستانتية للتضامن الدولي تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للأشخاص والسكان في حالات الفقر في البلدان النامية. https://www.selfrance.org [هـ. م.]

[57] نظام الكراء الحر الذاتي للدراجات الهوائية (Vélo en libre-service) أو مشاركة الدراجات المتاحة للجمهور، مجانًا أم بمقابل، يتيح خدمة التنقل هذه إجراء رحلات محلية بشكل رئيسي في المناطق الحضرية ضمن دائرة محددة. ويعتبر هذا النوع من الاستئجار شكلاً من أشكال الاستهلاك التعاوني، وبالتالي يجعل من الممكن إزالة ثلاث عوائق أمام ركوب الدراجات : ركن السيارات بالمنزل، وسرقة وصيانة الدراجة الشخصية. وتسمح معظم أنظمة مشاركة الدراجات بركوب دراجة من محطة وتركها في محطة أخرى أو الاستغناء عنها في أي مكان، في حالة وجود خدمة دراجات بدون محطة. كما أن له مزايا إيكولوجية وصحية متعددة، ناهيك عن دمقرطة الولوج إلى مختلف مناطق المدينة. [هـ. م.]

[58] شركة نقوم بالوساطة في مجال النقل بين المسافر والناقل اعتمادا على منصة بتطبيق إلكتروني عبر الأنترنيت. وتتقضى رسوم على استعمال واستغلال التطبيق. وهناك شركات مماثلة من قبيل كريم Careem.

[59] علامة شركة أمريكية تعني "سرير منفوخ مع وجبة إفطار Airbed and breakfast"، وتعمل عبر خدمة منصة مجتمعية مدفوعة الأجر في مجال استئجار أماكن مبيت أو إقامة (شقق، مأوى، دور الضيافة، غرف بالفنادق ...) للأفراد، والشركات، والمستثمرين العقاريين المستأجرين (المستثمرون المحترفون أو غير المحترفين المستأجرين). وهي من شركات الأثمنة الرخيصة.

ومن بين الإجراءات التي يتعين تشجيعها لتيسير اللاتسويق يمكننا أن نذكر :

- إطالة أمد البضائع من خلال حظر التقادم المبرمج وفرض للمعايير التقنية النظامية الميسرة لقابلية الإصلاح.
- الحد من الاحتياجات النقدية للأسر، وخاصة الأسر المحدودة الموارد، من خلال إجراءات من قبيل : التسعير التدريجي للماء والكهرباء، وتنظيم النقل والخدمات الجماعيين بما يجعل العيش دون سيارة ممكنا أو ميسرا لمشاركة السيارة؛ توفير مجاني للمعلومات الملائمة حول كلفة الاستعمال الحقيقة للبضائع وطريقة خفض النفقات، وما إلى ذلك.
- وضع قيود صارمة على الإشهار (وكحد أدنى، حظر الأشكال الأكثر تطفلا للإشهار غير المرغوب فيه، سواء بالبيت أو على الأنترنت).
- سن سياسة لتخطيط/تخفيض الوقت مصممة لتيسير تعدد الأنشطة، هدفها الجلي توفير المزيد من الوقت للناس للمشاركة في الحياة الاجتماعية وإنتاج خيرات مشتركة غير نقدية.
- التوجيه النسقي لسياسة المشتريات العامة لصالح الابتكار الإيكولوجي والاجتماعي (المعايير التصميم-الإيكو-اجتماعي في طلبات العروض، وما إلى ذلك).

وسيكون بالضرورة لاستراتيجية اللاتسليع أثر سلبي على تنمية القطاع التَّسوُّقي، وبالتالي على الإيرادات الضريبية ووسائل عمل الدولة. ويمكن استكشاف سبل مختلفة للتصدي لهذا التحدي. ومن أكثر ما ورد ذكره التعددية النقدية - على سبيل المثال، في شكل عملة غير قابلة للتحويل إلى عملات متداولة تصدرها الدولة أو قابلة له جزئيا فقط - لتمويل البضائع والخدمات الأساسية والتبادلات المحلية. غير أنه في المنطق النسقي الذي تستند إليه فكرة اللاتسليع، يتمثل الجواب الأكثر إبداعا مع ذلك في لا نقدية العمل العمومي نفسه بتنظيم المشاركة الطوعية للمواطنين على أوسع نطاق في تشغيل الخدمات العمومية وفي إنتاج البضائع الجماعية، وهو ما يفترض تصور أشكال مبتكرة من التعاون بين الإدارات والسكان. "محمية مواطنة" في التربية الوطنية، مثلا، يدل على أن الأمر لا يتعلق بطوباوية.

اللاشمولية

سيبدأ المجتمع التعاشري الما بعد إنمائي بالضرورة سيرورة اللاشمولية وإعادة توطين الاقتصادات.

- على الصعيد الدولي، تضع العولمة النيولبرالية الأنساق الاجتماعية والإيكولوجية في تنافس لا سيما في ميدان الضرائب وحقوق الإنسان، لمن هو أقل ضريبة، لمن هو أقل إيكولوجية ولمن هو أقل احتراما للحقوق. وسترفض المجتمعات التعاشرية اتفاقات تحرير التجارة التي تفرضها الشركات المتعددة الجنسيات وتستبدلها باتفاقات التعاون الدولي.

- كل هذا، مستلهم من خلال *مبدأ التفويض الاقتصادي الأفقي* والهم الإيكولوجي، سيسمح لجميع البلدان بتلبية نسبة مهمة من احتياجاتها من المنتجات المحلية، بينما اليوم، كل واحد ينتج ويصدر ويستورد نفس البضائع، وهو ما يزيد من حجم السلع المنقولة وآثارها الكربونية. وفي غياب لوائح تنظيمية متفاوض حولها، يمكن *للضرائب على الكيلومترات المقطوعة* أن تضمن تخفيض هذه التدفقات "غير الضرورية" والمكلفة إيكولوجيا بين البلدان الصناعية.
- على الصعيد المحلي لمجتمعات العيش أو أحواض التشغيل، فإن التبادلات ليست محتاجة لتتم بعملة دولية، ولا حتى بعملة وطنية. ويمكن تحقيقها من خلال *أنساق تبادل محلية بعملات تكميلية*. ويوجد العديد من هذه التجارب في فرنسا، وفي أوروبا والعالم. إنها تسمح بإحياء الديمقراطية من القاعدة وإنشاء الرابط والتشارك.
- وحسب نفس منطق إعادة التوطين هذا، فمن الضروري والممكن (إعادة) فتح *السيادة الصناعية الأساسية والسيادة الغذائية*. يمكن للسيادة الغذائية أن تنتظم، مثلا، حول النموذج الفرنسي للجمعيات من أجل الحفاظ على الزراعة القروية (AMAP)، والتي تضع المستهلكين في اتصال مباشر ودائم مع المزارعين ومربي الماشية، ولكن أيضًا مع صناع الجبن، والفلاحين الخبازين، وغارسو أشجار الفواكه، وما إلى ذلك.

وفي أوروبا، نشأت هشاشة إضافية لتلك التي شهدتها مناطق أخرى من العالم بسبب التسارع المتهور للاندماج الاقتصادي والنقدي اللذين لم يصاحبهما أي اندماج سياسي واجتماعي. وأدى هذه اللاتزامن إلى ترك العديد من بلدان من المجموعة الأوروبية في وضعية عجز وضيق لا تطاق. وأيًّا كان الحل الذي تم تبنيه، فلابد وأن يكون الهدف منه حتما تضافر : السيادة النقدية، والسيادة السياسية، والسيادة الاجتماعية، بشكل أو بآخر من جديد.

التحكم في غطرسة التقنوعلوم[60]

كانت الثقافة الأميركية المضادة في ستينيات القرن العشرين تأمل في أنه بامتلاك حاسوب شخصي سيكون بالإمكان تفادي مركزية السلطات الدولاتية وإقامة اتصالات مستنيرة بين مجتمعات محرَّرة. وأنه، بفضله، سوف سنحقق قيم العِشْرة في معارضة عالم الاستهلاك الجامح. والحال أن الطوباويات التكنولوجية غيّرت المُعسكَر. فقد تمت مصادرتها من طرف المالية والصناعة. إن الأحلام التي رافقت المتنبِّئين الذين ترعرعوا في مجتمعات الهيبِّيين/الهبّيز Hippies، أو في بيئتها، لم تتحقق. فقد استولت

[60] نستعملها مقابل technosciences إنها ليست العلوم التقنية ولا العلوم والتقنيات. للمزيد من المعلومات انظر على سبيل المثال مقالة جلبيرت هوطوا Gilbert Hottois والتي تناول فيها تاريخ المفهوم واستعمالاته. وهي تحت عنوان "La technoscience : De l'origine du mot à ses usages actuels"، وهي على الرابط التالي : https://www.cairn.info/revue-recherche-en-soins-infirmiers-2006-3-page-24.html [هـ. م.]

الآليات الكبرى على المنصات التجارية الكاليفورنية (الكَافام Gafam) أو باتِكس[61] BATX الصينية. فاستعمرت المخيال، وتتنافَس اليوم على إعطاء مصداقية للاستيهامات الانتجاعية. وهكذا أصبح الذكاء الاصطناعي شعار مجتمع سَيُسْنَد تشغيلُه بشكل كامل إلى خوارزميات ستخنق الحريات، وذلك بحجة ضمان الأمن أو إطالة أمد البقاء البيولوجي إلى أجل غير مسمى[62]. ولن يتبقى من قيم العِشْرة تقريبا أي شيء في عالم التقنوعلوم. فما هو بشري لن يؤخذ إلا لماما بعين الاعتبار من طرف الطوباويات التكنولوجية إلى الحد الذي سيتم فيه عما قريب إعلانه غير ضروري : غير ضروري في مجال العمل الذي ستكون فيه غالبية الأنشطة آلية وتقوم بها ربوتات؛ غير ضروري في الحياة الاجتماعية التي ستؤدي مراقبتها إلى إبطال جميع المبادرات المُحَرِّرة من هذه الآلية؛ غير ضروري في الاستكشاف الطبي الذي أصبح يفرض بالفعل المثل الأعلى للإنسان المُعزَّز[63] Homme augmenté (أو حتى ما بعد الإنسان[64] Posthumain)؛ غير ضروري في عالم التشريع، الذي يسعى مستقبلا منح الشخصية القانونية لما يسمى الآلات "الذكية".

فمن الملح المقاومة والفهم. مقاومة الجموح التكنولوجي، وإغراء المبتكَر، للسهولة المفترضة لمجتمع سائل. وفهم منطق الاقتضاءات التي تُقدَّم لنا باعتبارها حتميةً - تلك التي نمفصلها تحت المختصر نبيك[65] NBIC والتي تُقدَّم على أنها خارطة طريق إلزامية للسياسات البحثية الحديثة. وأيضًا، فهم تناقض التكنولوجيات الحيوية التي تعلن عن عصر الصحة المثالية (إن لم يكن الخلود) بقدر ما تعلن انصهار الإنسان مع الروبوت (السايبورغ le cyborg). وتكشف "المقصات الجزيئية" كريسبر-كاس09 CRISPR-Cas09 هذا التناقض : فهي تلوّح بالتداوي الجيني ("الجبر"/"التقويم") مع تحفيز مقاولات تحسين النسل

---

[61] إنه اختصار تم تكوينه على طراز GAFAM (كَوكَل Google وأمازون Amazon وفايسبوك Facebook وآبِل Apple ومايكروسوفت Microsoft) من خلال وضع الأحرف الأولى لشركات الويب الصينية الأربع في عام 2010 : بايدوو Baidu وعلي بابا Alibaba وتنسنت Tencent وكسيايومي Xiaomi. [هـ. م.]

[62] والكتاب في مرحلة عملية التحرير، تم الإعلان عن تعيين شركة ألعاب فيديو صينية أول رئيس تنفيذي آلي في العالم، فيما يبدو أنه مشهد من فيلم خيال علمي. وهو روبوت أنثوي (!!) يعمل بالذكاء الاصطناعي، يسمى "السيدة تانغ يو(Ms. Tang Yu) "، وسيكون على رأس "قسم التنظيم والكفاءة" في شركة فوجيان Fujian، الفرع الرئيسي لشركة نيتدْراكَون ويبسوفت NetDragon Websoft . وهي شركة صينية تقوم بتطوير وتشغيل ألعاب متعددة اللاعبين عبر الإنترنت بالإضافة إلى إنشاء تطبيقات للهاتف المحمول. وقد أعلنت شركت نيتدراكَون عن تعيين رئيسها التنفيذي الجديد "السيدة تانغ يو"، مما يجعلها أول روبوت في العالم يشغل منصبا تنفيذيا. وسيكون الروبوت الأنثوي الافتراضي، الذي يعمل بالذكاء الاصطناعي، مسؤولا عن الإشراف على العمليات في شركة الألعاب والميتافيرس Metaverse الصينية الشهيرة، والمقدر قيمتها بنحو 10 مليارات دولار. (نشر الخبر في الإعلام بتاريخ 2022/08/31). [هـ. م.]

[63] "الإنسان المعزز" مصطلح يشير إلى التحولات التي تجعلها التفاعلات بين تقنيات النانو Nanotechnologies، والتقنيات الحيوية biotechnologies، وتقنيات المعلومات technologies de l'information، والعلوم المعرفية sciences cognitives، التي تجعل هذه الالتقائية بين هذه التقنيات الأربعة الرئيسية [يشار إليها في اللغات الغربية بالرمز NBIC قادرة على إيجاد هذا الإنسان المعزّز. وهذه التحولات التي - تشير إليها هذه الصفة - تبدو كميّة أكثر من كونها نوعية. غير أن أطروحة جان ميشيل بسنييه Jean-Michel Besnier ترى أن هذا الإنسان مُبسَّطاً أكثر منه معزّزاً. [انظر كتابه L'homme simplifié, le syndrome de la touche étoile, Fayard, Paris, 2012].

وهناك من يتحدث في هذا الصدد عن "العَبْرإنساني le transhumaniste"، والمصطلح يشير إلى تيار فكري نشأ لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية. وهو آخذ في الانتشار بشكل متزايد في مجتمعاتنا. ويعتقد أصحابه أن العلم والتكنولوجيا يمكنهما أن يُلَبِّيا جميع تطلعات الإنسان فيما يتعلق بالحدود الجسدية التي تواجهها البشرية من حيث طول العمر، وبالتالي احتمال تحقيق الخلود؛ كما في قضايا النوع الاجتماعي، والانتقاء، وتحسين النسل؛ من حيث زيادة قدرتنا على التحمل والقوة، كما هو الأمر في الاهتمام الطبي بترميم الأعضاء أو استبدالها بأخرى أقل هشاشة ...

[64] إن مصطلح "ما بعد الإنساني" أكثر تفلسف وأخلاقية لأنه يشكك في نظام القيم التي من شأنها أن تحل محل تلك الخاصة بالإنسانية التقليدية لفتح قيمها لكائنات لن تكون بشرًا، من قبيل : السايبورغ، الروبوتات، الحيوانات المستنسخة، المسوخ المتخيلة، الحيوانات. لذلك تختار ما بعد الإنسانية التفكير في الوضع الذي يجب منحه لهذه الكائنات الجديدة، ولكن ما بعد الإنسان هي كذلك هذه الكائنات الجديدة التي أصبحت ممكنة بفضل تقدم الذكاء الاصطناعي وNBIC ... مثل الروبوتات المتصلة، الأطياف Hologrammes/ الوهميات، المستنسخات ...

[65] وتشير إلى حقل علمي متعدد المحتديات والذي يقع على مفترق طرق تكنولوجيات النانو (N)، والتكنولوجيات الحيوية (B)، وتكنولوجيات المعلومة (I)، والعلوم الإدراكية (C).

("التعزيز"). ألا يخطط الصينيون، منذ الآن، وبفضلهم لتحديد الجينات المرتبطة بمعدلات الذكاء الأكثر كفاءة لنسخها ونقلها إلى خلايا بَزْرِيَّة أو إلى أجنة من شأنها خلق بشراً موهوبين؟ فالتَّعاشُرِيَّة لا تستطيع أن تقلل من بُعد الاندحار الأخلاقي والاستِلاب الذي يرهن العلوم والتقنيات المعاصرة : مناولة وتسليع الأجسام، ومراقبة السلوكات وخفضها إلى الأولي، المسموح فقط للآلات القيام بها، وتقليص فضاء الحياة الخاصة ... وهذه تجلب لنا، دون شك، العديد من التسهيلات الفورية، ولكن كل هذه التسهيلات مجتمعة تشكل نوعا من المجتمع الذي لا نريده. لذلك من الحتمي تنظيم القرارات ذات المنفعة العامة وسحبها من سلطة هؤلاء المهندسين أو الأطباء أو المشرّعين أو السياسيين الذين يقولون بأنهم يهيؤون مستقبلا لن يكون له وجه إنساني. فالتنظيم يستدعي هيئات تشاورية مُخوَّلة للتدخل قبل برمجة الأبحاث التقنوعلمية، وقادرة على فرض وتنظيم المعلومات والنقاش العمومي، ومؤسسة للتفاعل مع الهياكل الاستشارية. وستنبثق هذه الهيئات من تَمَلُّك المواطنين للمعارف وظروف التقييم الأخلاقي للابتكارات الموجهة بِهَمِّ الحياة الجيدة وليس بِهَمِّ إثراء المجالات الصناعية والمالية.

خلاصة

من أجل بناء مجتمع تعاشري société conviviale قابل للكونية، والذي يهدف إلى ضمان رخاءٍ وكرامةٍ ورفاهٍ كافٍ للجميع دون انتظارهم لنمو مرتفع دائم والذي أصبح متعذر الوجود وخطيراً، ولهذا، يجب النضال ضد كل أشكال اللامحدودية والإفراط، إن الرهان جسيم. وتبدو المهمة أكثر صعوبة وخطورة لا سيما وأنه للنجاح تجب مواجهة قوى هائلة وخطيرة، سواء مالية أو مادية أو تقنية أو علمية أو فكرية، كما هي عسكرية أو إجرامية.

في مواجهة هذه القوى الجبارة، وغالبا الخفية أو غير ممكن تحديد موقعها، فإن السلاحين الرئيسيين هما في البداية :

- الشعور *بالسخط* في مواجهة الإفراط والفساد، *والعار* الذي من الضروري أن يتم صبه على الذين ينتهكون، بشكل مباشر أو غير مباشر، إيجابا أو سلبا، مبادئ الطبيعانية المشتركة والإنسانية المشتركة والاجتماعية المشتركة. فممارسات ذكر الاسم وخزي صاحبه *name and shame*[66] والدعوات إلى المقاطعة يمكنها أن تكون ذات فعالية كبيرة إذا ما تم تنسيقها والقيام بها على نحو جيد باسم إيديولوجية متماسكة ونزيهة في حد ذاتها. لِنُفكر، على سبيل المثال، في تأثير [#أنا_أيضا][67] MeTOO#.
- *الشعور بالانتماء إلى مجتمع إنساني عالمي*. أن نكون من بين الملايين، والعشرات، والمئات من الملايين، أو حتى، تدريجيا، المليارات من الأفراد، من جميع البلدان، من كل اللغات، من كل الثقافات والديانات، من جميع الوضعيات الاجتماعية، للمشاركة في نفس المعركة من أجل عالم مُؤَنسَن كليا. وهكذا سيكون من الضروري بمقدورهم أن يُشاطروا رمزا مشتركا يصنفهم كمناضلين في نفس الآن من أجل المحافظة على بيئتهم الطبيعية وضد الفساد

[66] هذه الممارسات هي شكل من أشكال الفضح العام والاحتجاج الذي يستخدم لحشد الرأي الشعبي ضد بعض أنواع سلوك المسؤولين أو الشركات وتثبيط عزيمتهم عبر ذكر الاسم (لشخصية مادية أو معنوية) علنا بسبب ارتكابها أخطاء في التدبير أو القرارات أو اتخاذ مواقف تضر بأوسع الفئات الاجتماعية أو بالبيئة، وما شابه ذلك. وتحدث هذه الممارسة على الصعيدين المحلي والدولي حيث كثيرا ما تستخدم التسمية والفضح للتنديد بالممارسات التجارية غير العادلة أو انتهاكات حقوق الإنسان. [هـ. م.]

[67] حركة انطلقت تحت مسمى هاشتاغ [#] على تويتر. وهي حركة اجتماعية تشجع النساء على التكلم، وإعلام الناس بأن الاغتصاب والاعتداء الجنسي أكثر شيوعاً مما هو مفترض في كثير من الأحيان، والسماح للضحايا بالتعبير عن أنفسهم بشأن هذا الموضوع. وقد انطلقت سنة 2007. وأصبحت معروفة بشكل خاص منذ أكتوبر 2017 في أعقاب قضية هارفي فاينشتاين Harvey Weinstein الشخصية المؤثرة في الصناعة السينمائية بالولايات المتحدة الأمريكية. وعلى الرغم من أن هذه الحركة أصبحت عالمية، فقد ظهرت تحت وسم مختلف يتغذى من الوضع المحلي اعتمادا على اللغة والثقافة. وقد حملت أسماء أخرى من خلال ترجمة التعبير إلى اللغة الوطنية، مثل Metosi # في كبيبيك (كندا)، وأحيانا من خلال إنشاء تعبير جديد في فرنسا مثلا BalanceTonPorc# ومعناها "اِلقي بخنزيرك" أي باسم مغتصبك [هـ. م.].

واللامحدودية. إن مفردة "التعاشرية" convivialisme تهدف إلى أن تكون هذا الرمز. ستنمحي تلقائيا إذا ما تم العثور على رمز أكثر قوة ومغزى.

وعلى هذه الأسس، سيكون من الممكن لأولئك الذين يتعرفون على أنفسهم في مبادئ التعاشرية أن يؤثروا بشكل جذري على اللعبة السياسية المؤسسية بمختلف أشكالها وتمفصلاتها وتمظهراتها وتجلياتها، وأن يبينوا عن كل إبداعيتهم من أجل مضاعفة طرق عيش أخرى، وإنتاج، ولعب، وحبّ، وتفكير، وتعليم والتي تبحث لنفسها على الظهور قبلا. تعاشريا convivialement، بفضل أعمال غير عنيفة. عبر التنافس دون كره ولا تدمير الذات. من خلال إعادة بناء الثقة في المستقبل عند اللواتي وأولئك ممن فقدوها منذ زمن طويل. وفق هذا منظور إعادة التوطين وإعادة النقل في نفس الآن، والانفتاح على المجتمع المدني العالمي الجمعوياتي. وهي قيد البناء منذ اليوم في أشكال عديدة، ولا سيما من خلال مختلف أوجه الاقتصاد الاجتماعي والتضامن أو المُشترَكات، عبر جميع أشكال الديمقراطية التشاركية أو المباشرة، في تجربة المنتديات الاجتماعية العالمية، الخ.

وسيوضع الأنترنت والتكنولوجيات الجديدة والعلم في خدمة بناء هذا المجتمع المدني على الصعيدين المحلي والعالمي في نفس الآن. وفي الوقت نفسه، متجذر بشكل صلب ومنفتح على الغَيْرِيَّة.

وهكذا ستبدأ في الظهور تقدمية جديدة، متحررة من الاقتصادوية والعلموية على حد سواء، ومن الفكرة المسبقة "دائما المزيد" والتي يعني وفقها بالضرورة "أفضل على الدوام."

إلاّ أنه، من البديهي، لن يُبنى المجتمع التعاشري من تلقاء ذاته، دون صدامات عديدة، من خلال تأثير بسيط لحسن نية إنسانية اهتدت أخيرًا إلى مشاعر أنبل. فلن يكون من السهل الإقرار جماعيا أن نقوم بحصر ذواتنا، ولا سيما في السجل الاقتصادي. غواية *الغطرسة* ليست وقفا على الأكثر غنىً والأكثر قوة. هي موجودة عند جميع البشر، إما بشكل ناشط أو بشكل كامن. وفي مجتمع تعاشري، لا يمكننا القول "بمنع المنع". وحتى يتمكن كل واحد إبداءَ رغبته في الاعتراف به من خلال ممارستها في أنشطة الإيثار الاجتماعي، وخدمةً للصالح العام؛ سيكون من الضروري إذًا وضع مجموعة من المعايير الجديدة، بدءًا بتلك التي تحظر السعي للمنفعة الذاتية وبالتالي الثراء الفاحش الذي ينجم عنها، الثراء الذي يتراكم عبر *الغطرسة* في إنكار للطبيعانية المشتركة، والإنسانية المشتركة، والاجتماعية المشتركة.

وبما أن المعيار الاجتماعي المهيمن حاليا، يعتمد، على العكس من ذلك، على إغراء الكسب (*الجشع greed*)، وعبادة الذات، واللامبالاة بمصير الآخرين، فإن إرساء معايير عِشْرَوِيَّة جديدة سَيَنْجُم عنه بالضرورة أشكال عديدة وجديدة من الانحراف والتي ستنضاف إلى كل تلك الموجودة من قبل. ولا يمكن إذًا عدم طرح مسألة نوع القمع وأشكال العقاب الواجب اعتمادها. ستكون القاعدة العامة هي قاعدة العدالة المُصْلِحة (أي مقابلة منظمة، وجها لوجه، بين المنحرفين وضحاياهم) والسجن أو العقوبات التي تهدف ليس إلى تدمير الذاتية، كما هو الحال في معظم الأنظمة السجنية الموجودة، بل على العكس، عمل حقيقي للتفردية.

وبشكل أعم، لن يكون المجتمع العِشْروي إلا مجتمعا فكريا وتربويا. فلا يمكنه أن يتحقق أو يدوم إذا لم يمنح الأفراد والجماعات الوسائل لفهم أفضل لما يحفزهم والتحكم في المعارضات الناجمة عن السعي إلى الاعتراف الذي يحركهم جميعا. وأخيرا، سيكون أيضا إصلاحياً؛ إذ يتعين عليه إعادة الثقة بالنفس والأمن العاطفي لكل من قست الأزمات الاقتصادية على حياتهم بالعزلة والوحدة اللتين تنجمان عن نمط العيش النيوليبرالي، وبالبؤس أو المجازر التي دفعت بهم إلى الهجرة، إلخ. فضلًا عن ذلك فسيكون هناك، في مهام الرعاية *care* هذه منجم ضخم من الوظائف الكامنة من غير المرجح أن يطيح بها الذكاء الاصطناعي.

ولكن، حتى قبل أي مقاربة تربوية، فإن التعاشرية تراهن على تعبئة المشاعر والانفعالات. ولا شيء يتم دونهما. الأسوأ كما الأفضل. فالأسوأ، هو الدعوة إلى القتل، والذي يغذي الانفعالات الشمولية والطائفية والأصولية. والأفضل، هو الرغبة في بناء مجتمعات تكون فعليا ديمقراطية، ومتحضرة، وتعاشرية على الصعيدين العالمي والمحلي. والطموح في تحقيق كل وعود الحاضر، والتي يجب أن تكون ملموسة وأن يشعر بها الجميع.

وللرمز إلى وحدة التعاشرية وتجسيدها، وإعلان المواقف بسلطة وتغطية إعلامية كافيتين حول العديد من الأسئلة العاجلة التي يتعين البت فيها، وسيكون من المناسب وضع خطاطة لتجمع عالمي للإنسانية المشتركة يضم ممثلين عن المجتمع المدني العالمي الجمعياتي، للفلسفة، وما يسمى بالعلوم "الحقّة"، والعلوم الإنسانية والاجتماعية، ولمختلف التيارات الأخلاقية، والروحية، والدينية التي تجد نفسها في مبادئ التعاشرية.

وعلى المدى القصير، يجب على التعاشرية أن تحل صعوبتين رئيستين، وكلتاهما مرتبطتان بكون أن الأمر قد يبدو نابعا من تفكير تجريدي إلى حد ما، ودون اتصال مباشر بالاحتياجات الاقتصادية الفورية لكل واحد، مثلما بالواقع السياسي.

الابتكار اقتصاديا

بالنسبة للنقطة الأولى، يبدو أن التعاشرية تصطدم بنفس المشكل الذي تصطدم بها كل الأطراف المنتسبة إلى الإيكولوجيا والمستندة عليها (إن أعدادها في تكاثر، وإن على مستوى الخطاب) ولكنها لا تنخرط بشكل فعلي في التغيرات الضرورية. لأنه، كيف يمكننا أن ندافع حقيقة عن الكوكب وننقذ البيئة دون تدمير عدد من الوظائف، تلك المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية الملوثة أو الضارة والتي يجب زوالها؟ كيف التوفيق بين الخوف من نهاية العالم والقلق على نهايات الشهر؟ وللإقناع، لا يكفي التحدث إلى الطبقات الاجتماعية الأكثر تعلّمًا أو إلى أطفالها، والذين تم تحسيسهم بضرورة مكافحة الاحتباس الحراري. يتعين التوجه للجميع : سترات صفراء، وعمال مُنَقَّبين [منخرطون في نقابات] أو غير مُنَقَّبين، وساكنة المدن التي تعرف بطالة.

جزء من الجواب هو كالتالي : إن الهدف من التعاشرية رسمُ ملامح مجتمع قادر على البقاء حتى دون نمو الناتج المحلي الخام، أي حتى لو كان من الواجب ركود الناتج المحلي الخام والقوة الشرائية النقدية، إما لأسباب بيئية أو لأسباب اقتصادية ("الركود الدنيوي" المُشَخَّص من طرف بعض الاقتصاديين) أو أيضا في أعقاب أزمة مالية كبرى. ولقد أظهرنا أن هذا ممكن بمجرد أن جزءًا مهما من الحاجيات مُلَبَّى على نحو غير سوقي عبر علاقات مباشرة بين المنتجين والمستهلكين : عبر اللاتسويق، واللاشمولية، وإعادة النقل.

ولكن يجب ألّا نحرم أنفسنا من الموارد المالية الحالية التي لم تعبأ بقدر كافٍ. لقد رأينا أن تراكم مقترحات المرشحين الديمقراطيين لانتخابات الرئاسية الأمريكية، والتي لم تمس إلا الدخل المرتفع جدا والثروات والإرث، ستجني نحو 400 مليار دولار سنويا. إنها حالة العديد من البلدان الأخرى. ففي فرنسا، من شأن إجراءات مماثلة - منسَّقة مع مكافحة أكثر فعالية للملاذات الضريبية وفرض ضرائب على رقم معاملات الشركات المتعددة الجنسيات (بما في ذلك الكَافام) والذي تحققه في كل دولة - أن تولد نحو 50 مليار يورو سنويًا، ونفس الأشياء علاوة على ذلك. إنه ما يكفي لتمويل دخل كوني حقيقي[68] والذي سيسمح، مثلا، للمزارعين أو التجار الذين يحبون مهنتهم ولكنهم يجدون أنفسهم على حافة الإفلاس (والانتحار) بشكل دائم بأن يتفتحوا في مهنتهم دون إكراه البحث فيها عن المصدر الحصري لمداخيلهم. وما يكفي أيضا للشروع في الانتقال الإيكولوجي اللازم بحذف المصافي الحرارية للتصدي للبؤس المدقع للمستشفيات أو السجون، إلخ.

هذا الترقيم يعطي فكرة عن هوامش المناورة التي نمتلك إذا ما لم يكن بمقدرة الأثرياء التهرب من واجب التضامن الذي تقتضيه المبادئ الثلاثة للطبيعانية المشتركة، والإنسانية المشتركة، والاجتماعية المشتركة. لكن تدقيقان يفرضان نفسيهما فورًا. فمن جهة، من الواضح أن التعاشرية لن تأخذ شكلا في بلد معزول عن بقية العالم. إذا كانت الثروات والتي فُرضت عليها ضريبة هنا يمكنها فورا العثور على ملجأ هناك، سيكون من الصعب التقدم. ولهذا السبب، من الحيوي أن يكون بمقدور مبادئ التعاشرية - تحت هذا المسمى أو تحت آخر - إطلاق موجة مد للرأي العام العالمي. ومن جهة أخرى، لا ينبغي خصوصا لنا أن نصدق أو أن ندع الناس يصدقون، لأننا سنستعيد بعضا من هامش المناورة المالية، أن كل شيء قد يبدأ من جديد كما كان من قبل، دون تغيير أي شيء في أنماط عيشنا. وباختصار، يجب التفكير بروح أخرى كليا غير روح الكينيزيانية keynésianisme الدولاتية (التي تعتقد أنها قادرة على حل كل شيء من خلال إعادة إطلاق نمو الناتج المحلي الخام بفضل الإنفاق العمومي) والتخلي عن وهم "النمو الأخضر" (الذي لن يكون إلا اشتراطا جديدا للسباق الأبدي على الثروة، والرهان الإيكولوجي ليس فعلا إلاّ ذريعة).

الابتكار سياسيا

[68] على مستوى 500 يورو شهريًا ولكل راشد، مضاف إليها بعض المساعدات الاجتماعية التي يتم الحفاظ عليها (على سبيل المثال، المساعدة الشخصية في السكن L'aide personnalisée au logement APL)، فإن الميزانية الصافية لدخل كوني مثل هذا سيبلغ في فرنسا 40 مليار يورو سنويًا.

هذا ما يطرح مسألة التموقع السياسي للتعاشرية. من الواضح أن التعاشرية لا يمكنها فرض نفسها دون الدخول في فترة ما، بطريقة أو بأخرى، إلى حقل اللعبة السياسية المأسسة. وهذا تناقض آخر يجب حله. فالتعاشرية تعتمد في المقام الأول على قوة المجتمع المدني، أو، على نحو أفضل، المجتمع المتأدب civique، وبعبارة أخرى، على تعبئة كل الذين يهتمون واللواتي يهتمن بالصالح العام. ولكن هؤلاء، في الغالب إجمالا، يتحدون السياسة والسياسيين (الذين يتجاهلونهم أيضا في أغلب الأحيان باستثناء وقت الانتخابات). إنهم لا يرفضون بالضرورة ممارسة السياسة، شريطة أن يمارسوها "بشكل آخر"، في استغناء عن النساء من محترفات السياسة أو من محترفيها الرجال. لكن هذا الرفض هو بالضبط ما يحكم عليهم بتشتت قواهم، وبلامرئية كبيرة، وفي النهاية بعجز كبير في مواجهة السوق أو الدولة.

ما العمل؟ يتم الاقتراح، توّا، ولاسيما بمناسبة الانتخابات المحلية، على السياسيين المحترفين أو شبه المحترفين الذين يشعرون بأنهم في وفاق مع هذا *البيان الثاني للعِشْرة* أن يعلنوا تَبَنِّيه. فبعد كل هذا، فالتعاشرية ليست مِلْك أحد، وتأتي قوتها بالضبط من أنها تجمع الناس القادمين من آفاق سياسية وإيديولوجية شديدة التنوع. وفي الوقت الراهن، إذًا، لا يمكننا إلا أن نطمح، إلاّ أن نكون "مسترجعين" [من الذين استعادهم النظام]. إذا كان البعض يقوم بذلك بطريقة فيها شطط، سيكون من السهل جدا التبليغ عنهم.

ولكن التعاشرية لا يمكن أن تقوم بدخول حقيقي في السياسة إلا إذا تم اقتسام القيم التي تحملها والحلول التي تقترحها على نطاق واسع. كيف نعمل لتكون كذلك وكيف نعرف ذلك ونقم بالتعريف به؟ يتساءل الكثير من الناس الذين اقتنعوا بالتعاشرية كيف يمكنهم أن يساهموا فيها. والحالة هذه، وبالتدقيق، ليست التعاشرية تنظيما بل إنها أقل حتى من حزب، ولا يمكننا أن نعرض عليهم الانخراط.

في هذه المرحلة، تبقى وسيلتان للعمل :

- الأولى، على الأقل في فرنسا (ولكن أيضًا في ألمانيا[69])، أن تتم مناقشة هذا *البيان الثاني للعشرة* وإغنائه من خلال التعريف بتجارب أو تحليلات غير مسبوقة. والموقعان www.convivialisme.org و www.convivialistes.org تم إحداثهما لهذا الغرض.
- لكن أبسط وأنجع الطرق لإبراز الانخراط في القيم والتحاليل العشروية هي أن كل اللواتي والذين يقرّون بها ويحملونها، حيث يعيشون وحيث يعملون، شارة ترمز إلى هذه الآمال المشتركة. مثل هذه الشارة موجودة قبلا في فرنسا. إنها تحمل الحرفين آه AH! وهو ما يمكن أن يعني، مثلا، التقدم في إنسانية، وضد الغطرسة، وإنساني متسامي، ومعاد للكراهية، إلخ. كل واحد حر في اختيار المعنى الذي يناسبه أفضل.

[69] انظر الرابط www.diekonvivialisten.de

وهذا ما يبين أن مسارات العشرة متعددة، وأنها ليست مذهبا بل هي مسار[70]. والأمل، في عالم يفتقر إلى كثير منه.

ويحدونا الأمل في أن يكون حاملو هذه الشارة، أو خليفته، أن يتكاثروا، حينئذ يمكنهم من التعرف على بعضهم البعض والدخول في مناقشة حيث يعيشون أو يعملون، في المستشفى، في المدرسة، في السجون، في الثانويات، وفي الزراعة، والمقاولات، وفي التعاضديات، وفي النقابات، وما إلى ذلك. وعندئذ سيتمكنون من البدء في رسم الخطوط العريضة لأماكن العمل أو الحياة الأكثر عِشْرَوِية. إنه نِعْم مجتمع ما بعد النيوليبرالية الذي يرتسم كذلك.

لذا، ربما، علينا البدء بالتفكير في إنشاء تنظيم، وحتى تنظيم سياسي تعاشري. في شكل أرخبيل[71]؟ ربما. من لا يرى فعلا أن الأحزاب السياسية القائمة تظهر عاجزة أكثر فأكثر عن التحدث إلى أغلبية المواطنين بصياغة آمال موثوقة؟ وحدهم مزدهرون من يمنحون أصواتهم للكرب، وللكراهية، والاستياء بتعبئة المواطنين ضد أكباش فداء. كل شيء يشير إلى أنه إذا عاد النمو فقط (ويقدمون أنفسهم كما لو أنهم الأفضل من يساهم فيه) وإذا ما تمت إزالة أكباش الفداء، فإن كل المشاكل سوف تحل. ولنتفق على ذلك، فلا يوجد هناك شيء مثير للغاية. وليس من المُستغرَب في ظل هذه الظروف أن عدد الناخبين الممتنعين عن التصويت في تزايد مضطرد، وهو كذلك أيضا بين الشباب؛ إذ لا يؤمنون أبدا بالديموقراطية، ولا في المؤسسات. وهذا يعني أنهم لا يؤمنون بكل بساطة في المستقبل أبدًا.

لذا، نعم، إن شكلًا ما من أشكال حزب العشرة الذي يعيد إعطاء الأمل يكشف عن أي نوع جديد من المجتمع يمكن فعلا بناؤه وسيكون موضع ترحيب. ولكن الأمر ليس موكولا لمثقفين مثل هؤلاء الذين ساهموا في كتابة هذا البيان للانطلاق في هذا المشروع السياسي الضروري. فهذه ليست مهمتهم. إن الأمر متروك لآخرين، ولا سيما للأكثر شبابا، لتولي زمام الأمور الآن. لنناقش هذا كلنا معا. إنه مستقبلهم الذي عليهم بناؤه، ولا أحد يمكنه أن يقوم به مكانهم.

[70] إن أسباب وجود هذه الشارة والوسائل للحصول عليها معروضة على موقع www.ah-ensemble.org

[71] كما يقترحه ويقوم بإعماله، مثلا في فرنسا، شبكة لنجرأ الأيام السعيدة Oser les jours heureux

الملاحق

الملحق الأول

الموقعون على النسخة العربية للبيان الثاني للعشرة

- عبد الفتاح الزين أستاذ باحث بجامعة محمد الامس الرباط، المنسق الوطني للشبكة المغربية للسوسيولوجيا ورئيس فضاء الوساطة.
- سماء عيسى، شاعر وكاتب من سلطنة عمان Sama Issa, poet and writer from the Sultanate of Oman
- أنس إبراهيم الشيخ - فنان تشكيلي مفاهيمي من مملكة البحرين - Anas Al-Shaikh Conceptual Artist - kingdom of Bahrain
- أحمد محمد العجمي، شاعر من مملكة البحرين Ahmad Mohammad Alajmi – poet
- مراد محمود الحايكي ناشط في الشآن العام - بحريني مقيم في ألمانيا Murad Mahmood Alhayki - Activist - Bahraini living in Germany

الملحق الثاني

أسماء الموقعين على البيان الأول للعشرة والذي حمل اسم بيان الترابط كما وردت في هامش ص. 15 للطبعة الفرنسية من البيان الثاني للعشرة[72]

Claude Alphandéry, Geneviève Ancel, Ana Maria Araujo (Uru- guay), Claudine Attias-Donfut, Geneviève Azam, Akram Belkaïd (Algérie), Fabienne Brugère, Alain Caillé, Barbara Cassin, Philippe Chanial, Hervé Chaygneaud-Dupuy, Ève Chiapello, Denis Clerc, Ana M. Correa (Argentine), Thomas Coutrot, Jean-Pierre Dupuy, Francesco Fistetti (Italie), Anne-Marie Fixot, François Flahault, Jean-Baptiste de Foucauld, Christophe Fourel, François Fourquet, Philippe Frémeaux, Jean Gadrey, Vincent de Gaulejac, François Gauthier (Suisse), Sylvie Gendreau (Canada), Susan George (États- Unis), Christiane Girard (Brésil), François Gollain (Royaume-Uni), Roland Gori, Jean-Claude Guillebaud, Dick Howard (États-Unis), Marc Humbert, Eva Illouz (Israël), Ahmet Insel (Turquie), Gene- νière Jacques, Florence Jany-Catrice, Zhe Ji (Chine), Hervé Kempf, Elena Lasida, Serge Latouche, Camille Laurens, Jean-Louis Laville, Jacques Lecomte, Didier Livio, Paulo Henrique Martins (Brésil), Gus Massiah, Dominique Méda, Marguerite Mendell (Canada), Pierre-Olivier Monteil, Jacqueline Morand, Edgar Morin, Chantal Mouffe (Royaume-Uni), Yann Moulier-Boutang, Osamu Nishitani (Japon), Alfredo Pena-Vega, Bernard Perret, Elena Pulcini (Italie), Ilana Silber (Israël), Roger Sue, Elvia Taracena (Mexique), Frédéric Vandenberghe (Brésil), Patrick Viveret.

[72] Internationale convivialiste, Second manifeste convivialiste : Pour un monde posy-néolibéral. Actes Sud, « Questions de société », Paris, 2020

الملحق الثالث

لماذا هؤلاء الموقعون وليس غيرهم؟ لماذا لا يكون الآلاف أو عشرات الآلاف من الشخصيات الأخرى التي كان من الممكن أن تكون أو التي من المحتمل أن تكون على استعداد للانضمام إلى القائمة؟ ولماذا، علاوة على ذلك، نقتصر على أولئك الذين يمكن اعتبارهم "شخصيات"؟ الإجابة على هذا السؤال بسيطة : نتمنى بشدة أن يتمكن ملايين أو عشرات الملايين من الناس من التعرف على أنفسهم إلى حد كبير في جو من التعايش والمشاركة فيه، ولكن علينا أن نبدأ من مكان ما. من أجل الحصول على فرصة للكرة الثلجية، من المهم أن يكون الموقعون الأوائل معروفون ومحترمون بشكل كافٍ. لكن ليس هناك من شك في التوقف عند هذا الحد. لذلك ندعو جميع أولئك الذين يرغبون، على الأقل في فرنسا [أم من سمحت لهم الظروف بالاطلاع على هذا البيان في ترجمة من ترجماته]، في إظهار دعمهم للعيش المشترك على الموقع www.convivialisme.org، كما كان الحال بالفعل بالنسبة للبيان التعاشري الأول على الموقع www.lesconvivialistes.org. سيسمح هذا على الأقل بتعميم المعلومات حول المبادرات المستقبلية المحتملة.

ولماذا السؤال الأول "لماذا هؤلاء الموقعون وليس غيرهم"؟ مرة أخرى للملاءمة. لأنه كان من المستحيل المضي قدمًا بخلاف الاتصال بأولئك الذين كان الموقعون على البيان الأول على اتصال بالفعل في فرنسا وفي جميع أنحاء العالم. بدءًا من أشخاص آخرين، كان من الممكن تشكيل شبكات أخرى، بلا شك، حتى لو كان من المحتمل جدًا أن تتداخل جزئيًا مع تلك التي تظهر هنا. لا تزال قائمة الموقعين على هذا البيان الثاني متسقة بشكل حقيقي. إنهم ينتمون إلى ثلاث وثلاثين دولة مختلفة، مما يسمح لنا بالحديث عن أممية تعاشرية، حتى لو لم يكن لديها واقع تنظيمي أو مؤسسي وبالتالي تظل غير رسمية تمامًا.

كيف جاء هذا البيان الثاني؟ كتب آلان كايي Alain Caillé الصيغة الأولى، والتي ضمت عناصر من البيان الأول. وبسرعة كبيرة، تم إجراء أول ترجمة إلى اللغة الإنجليزية، مما أثار نقاشًا دوليًا حقيقيًا. تم دمج العشرات من المساهمات أو المقترحات أو الإضافات أو عمليات الطرح أو التعديلات. يرتبط بعضها بكلمتين أو ثلاث كلمات، أو بضعة أسطر، والبعض الآخر يتعلق بفقرات كاملة. أشار العديد من الموقعين فقط إلى موافقتهم، لكن في نهاية المطاف، هو في الحقيقة نص جماعي وعالمي.

سيجد القارئ أدناه أسماء الموقعين وعرضًا موجزًا لما يقومون به وما يفعلونه. كتب العديد منهم الكثير من الكتب. ومن أجل عدم الإطالة بشكل مفرط، تم ذكر مؤلَّف واحد لهم فقط.

أسماء الموقعين على البيان الثاني للعشرة وفق ما هو منصوص عليه في الطبعة الفرنسية[73]

Tetsuo Abo (Japon), professeur honoraire à l'Institut de sciences sociales, université de Tokyo, directeur du groupe de recherche en gestion JMNESG. The Hybrid Factory. The Japanese Production System in the United States, Oxford University Press, 1994. Daron Acemoglu (Turquie, États-Unis), économiste, professeur d'économie au Massachusetts Institute of Technology (MIT), titulaire de la chaire Charles P. Kindleberger, médaille John-Bates-Clark en 2005. Why Nations Fail (avec J. A. Robinson), Crown Publishers, 2012. 107 Jean-Philippe Acensi, délégué général de l'Agence pour l'éducation par le sport (APELS), président du mouvement citoyen Bleu, Blanc, Zèbre. Alberto Acosta (Équateur), économiste et militant équatorien, ex-président de l´Assemblée constituante d´Équateur. Le Buen Vivir, Utopia, 2014. Michel Adam, ingénieur et sociologue, militant associationniste, président du Centre d'études européen Jean Monnet à Cognac. L'Association, image de la société, L'Harmattan, 2008. Frank Adloff (Allemagne), professeur de sociologie, à l'université de Hambourg. Politik der Gabe. Für ein anderes Zusammenleben, Nautilus, 2018. Thais Aguiar (Brésil), professeure de science politique à l'université fédérale de Rio de Janeiro. Demofobia e demofilia. Dilemas da democratização, Azougue Editorial, 2015. Christophe Aguiton, professeur associé en sociologie du web à l'université Paris-Est Marne-la-Vallée, créateur d'Agir ensemble contre le chômage ! et cofondateur d'Attac. La Gauche du xxie siècle, enquête sur une refondation, La Découverte, 2017. Shoki Ali Said (Éthiopie), président de l'association France Éthiopie Corne de l'Afrique, coprésident de l'association Dialogues en humanité. Cengiz Aktar (Turquie), économiste, politologue et journaliste, professeur émérite à la faculté des sciences économiques et administratives de Bahçeşehir (Istanbul), initiateur de la demande de pardon des Turcs aux Arméniens. L'Appel au pardon. Des Turcs s'adressent aux Arméniens, CNRS Éditions, 2010. Claude Alphandéry, résistant, président d'honneur du Labo de l'École sociale et solidaire et de France active, président honoraire du Conseil national de l'insertion par l'activité économique et du Conseil supérieur de l'économie sociale et solidaire. Une famille engagée. Secrets et transmission, Odile Jacob, 2015, 108 Hiroko Amemiya (Japon, France), anthropologue, maître de conférences honoraire en langue et civilisation japonaises à l'université Rennes-2, spécialiste des circuits courts paysans-citadins. Du Teikei aux Amap,

[73] انظر المرجع السابق.

Presses universitaires de Rennes, 2012. Geneviève Ancel, cofondatrice et coordinatrice du réseau mondial des Dialogues en humanité, administratrice territoriale à la Métropole de Lyon. Catherine André, journaliste, cofondatrice et rédactrice en chef du site multilingue VoxEurop et rédactrice en chef adjointe d'Alternatives économiques. Kathya Araujo (Pérou), sociologue et psychanalyste, professeure à l'Instituto de estudios avanzados de la universidad de Santiago de Chile. El miedo a los subordinados. Una teoría de la autoridad, Lom, 2016. Margaret Archer (Royaume-Uni), professeure émérite de sociologie à l'université de Warwick (GB), théoricienne du réalisme critique, première présidente (1960) de l'Association internationale de sociologie, membre fondateur de l'Académie pontificale des sciences sociales. Le Réalisme critique. Une nouvelle ontologie pour la sociologie (avec F. Vandenberghe), Le Bord de l'eau, 2019. Marcos Arruda (Brésil), économiste et pédagogue, directeur de Políticas alternativas para o Cone Sul (Rio de Janeiro), institut appartenant au réseau IPAM (Initiatives pour un autre monde). A formação de ser humano integral. Homo evolutivo, práxis e economia solidária, PACS/Editoria Vozes, 2003. Rigas Arvanitis (Grèce, France), sociologue, directeur du Centre population et développement (Ceped, IRD), travaille sur la constitution de communautés scientifiques dans les pays du Sud et les politiques de la recherche et de l'innovation. Knowledge Production in the Arab World. The Impossible Promise (avec Sari Hanafi), Routledge, 2015. 109 Ash Amin (Royaume-Uni), titulaire de la chaire 1931 du département de géographie de l'université de Cambridge. Seeing Like a City (avec Nigel Thrift), Polity Press, 2016. Geneviève Azam, économiste, essayiste, membre du conseil scientifique d'Attac et du comité de rédaction de la Revue des livres, des idées et des écologies, Terrestres (terrestres.org). Lettre à la Terre. Et la Terre répond, Seuil, 2019. Laurence Baranski, chargée d'enseignement à l'université Paris-2 Panthéon-Assas, coach, conseil spécialiste des processus de changement individuel et collectif, impliquée dans des dynamiques citoyennes. Le Coming out spirituel, Exergue, 2017. Marc de Basquiat, ingénieur et économiste, fondateur de StepLine, président de l'Association pour l'instauration d'un revenu d'existence (AIRE). Philippe Batifoulier, professeur de sciences économiques à l'université Paris-13, directeur du Centre d'économie de l'université Paris-Nord (CEPN, UMR CNRS 7234). Capital santé. Quand le patient devient client, La Découverte, 2014. Jean Baubérot, professeur honoraire à l'École pratique des hautes études ("Histoire et sociologie de la laïcité"). La Loi de 1905 n'aura pas lieu, Maison des sciences de l'homme, 2019. Michel

Bauwens (Belgique), théoricien des communs, fondateur de la Fondation P2P (Peer-to-Peer). Manifeste pour une véritable économie collaborative. Vers une société des communs (avec Vasilis Kostakis), Charles Léopold Mayer, 2017. Marcel Bénabou, historien et écrivain, secrétaire définitivement provisoire puis secrétaire provisoirement définitif de l'Ouvroir de littérature potentielle (ou OuLiPo). Le Voyage d'hiver et ses suites, Seuil, 2014. Raymond Benhaïm (Algérie), économiste, consultant et militant dans plusieurs organisations de la société civile, nationales et internationales, président de Racines "Association pour le développement culturel au Maroc et en Afrique". 110 Dorothée Benoît-Browaeys, journaliste scientifique, directrice de Tek4life, cofondatrice de l'association VivAgora. L'Urgence du vivant vers une nouvelle économie, François Bourin, 2018. Augustin Berque, géographe et orientaliste, directeur d'études à l'École des hautes études en sciences sociales, membre de l'Académie européenne, prix Cosmos international 2018. Poétique de la Terre. Histoire naturelle et histoire humaine, essai de mésologie, Belin, 2014. Yves Berthelot, économiste, ancien fonctionnaire des Nations unies, président du Comité français pour la solidarité internationale et du Centre international Développement et civilisations – Lebret-Irfed. Chemins d'économie humaine (avec Lourthusamy Arokiasamy, Andrés Lalanne et Lily Razafimbelo), Le Cerf, 2016. Romain Bertrand, directeur de recherche au Centre de recherches internationales (CERI, Sciences Po-CNRS), spécialiste de l'histoire des colonisations européennes en Asie. Le Détail du monde. L'art perdu de la description de la nature, Seuil, 2019. Jean-Michel Besnier, professeur émérite de philosophie à Sorbonne Université. L'Homme simplifié. Le syndrome de la touche étoile, Fayard, 2012. Leonardo Boff (Brésil), un des chefs de file de la théologie de la libération dans les années 1970-1980, récipiendaire du prix Nobel alternatif en 2001. The Tao of Liberation. Exploring the Ecology of Transformation (avec Mark Hataway), Orbis Books, 2009. Susanne Bosch (Allemagne), artiste et chercheuse indépendante. Art in Context. Learning from the Field. Conversations with and between Art and Cultural Practitioners (avec Herman Bashiron Mendolicchio), Goethe Institut, 2017. Daniel Bougnoux, philosophe, professeur émérite à l'université Grenoble-Alpes. La Crise de la représentation, La Découverte poche, 2019. 111 Malek A. Boukerchi (Algérie), ultra-marathonien, fondateur d'Arsynoe, écrivain-poète social, conférencier philo-conteur expert en intelligence relationnelle/intégration situationnelle (IRIS), "guetteur-tisseur de rêves". Il était une fois en Antarctique. Du rêve au dépassement de soi, First Éditions, 2015. Dominique

Bourg, philosophe, professeur honoraire à l'université de Lausanne, ancien président du conseil scientifique de la Fondation Nicolas Hulot. Le Marché contre l'humanité, PUF, 2019. Pascal Branchu, travailleur social et activiste sur les questions de l'agriculture urbaine et de la protection des grands arbres d'alignement, notamment en milieu urbain dense. Geneviève Brisac, écrivaine, membre de l'ONG Bibliothèques sans frontières. Week-End de chasse à la mère, L'Olivier, 1996, prix Femina. Axelle Brodiez-Dolino, historienne contemporanéiste au CNRS, spécialiste des questions de pauvreté-précarité et d'humanitaire. La Protection sociale en Europe au xxe siècle (avec Bruno Dumons), Presses universitaires de Rennes, 2014. Wendy Brown (États-Unis), professeure de science politique à l'université de Californie à Berkeley. Défaire le dèmos. Le néolibéralisme, une révolution furtive, Amsterdam, 2018. Fabienne Brugère, professeure de philosophie des arts mo - dernes et contemporains à l'université Paris-8. On ne naît pas femme, on le devient, Stock, 2019. Luigino Bruni (Italie), économiste et philosophe, professeur à l'université de Milan-Bicocca, théoricien de l'économie civile et de l'économie de communion. Economia civile e sviluppo sostenibile (avec L. Berchetti et E. Zamagni), Ecra, 2019. Jaime Ríos Burga (Pérou), professeur de sociologie et de science politique à l'université de Lima. "Colonialidad y descolonialidad como imaginarios en el sistema mundo moderno/ 112 colonial", in Julio Mejía Navarrete (dir.), América Latina en debate. Sociedad, conocimiento e intelectualidad, URP, Lima, 2011. Valérie Cabanes, juriste en droit international, spécialiste des droits de l'homme et du droit humanitaire, écologiste et essayiste, a participé au lancement du mouvement citoyen End Ecocide on Earth qui défend le projet de faire reconnaître en droit international l'écocide comme crime contre la paix et les générations futures. À l'origine de la pétition en ligne "L'Affaire du siècle". Homo natura. En harmonie avec le vivant, Buchet-Chastel, 2017. Alain Caillé, professeur émérite de sociologie à l'université Paris-Nanterre, directeur de La Revue du MAUSS, un des animateurs du mouvement des convivialistes. Extensions du domaine du don. Demander-donner-recevoir-rendre, Actes Sud, 2019. Matthieu Calame (France, Suisse), ingénieur agronome, directeur de la Fondation Charles Léopold Mayer pour le progrès de l'homme. La France contre l'Europe. Histoire d'un malentendu, Les Petits Matins, 2019. Craig Calhoun (États-Unis), sociologue américain, ex-directeur de la London School of Economics and Political Science (2012-2016), puis premier président du Berggruen Institute. Does Capitalism Have a Future? (avec Imanuel Wallerstein, Randall Collins, Michael Mann et Georgi Derluguian), Oxford University Press,

2013. Hernando Calla (Bolivie), activiste dans les organisations paysannes boliviennes, traducteur de dizaines de livres dont La verdadera riqueza de las naciones. Creando una economía del cuidado de Riane Eisler, Fundaçión Solon/Trenzando Ilusiones, 2014. Belinda Cannone, romancière, essayiste et maître de conférences en littérature comparée à l'université Caen-Normandie. La Forme du monde, Arthaud, 2019. 113 Luís R. Cardoso de Oliveira (Brésil), professeur d'anthropologie à l'université de Brasilia, ancien président de l'Association brésilienne d'anthropologie (2006-2008). Direito legal e insulto moral. Dilemas da cidadania no Brasil, Quebec e EUA, Garamond, 2011. Jorge Carillo (Mexique), chercheur au Collège de la Frontière Nord (Colef), travaille sur l'innovation et l'apprentissage technologique au Mexique. Made in México. Desafìos para la ciencia y la innovación en la frontera norte, Comecso, 2016. Genauto Carvalho de Franca Filha (Brésil), professeur à l'université fédérale de Bahia, Ação publica e economia solidaria. Uma perspectiva internacional, UFRGS, 2006. Barbara Cassin, philosophe et philologue, directrice de recherche au CNRS, membre de l'Académie française. Le Vocabulaire européen des philosophies. Dictionnaire des intraduisibles (dir.), Seuil et Le Robert, 2004. José Cassiolato (Brésil), professeur émérite à l'université fédérale de Rio de Janeiro, ancien secrétaire d'État au ministère de la Science et de la Technologie, ex-directeur de Global Research Network on the Economics of Learning, Innovation and Competence Building Systems. Silvia Cataldi (Italie), chercheuse en sociologie à La Sapienza, université de Rome, animatrice du groupe Social One. Culture of Peace. The Social Dimension of Love (avec Vera Araujo), L'Harmattan, 2016. Philippe Chanial, professeur de sociologie à l'université de Caen-Normandie, rédacteur en chef de La Revue du MAUSS. La Société vue du don. Manuel de sociologie anti-utilitariste appliquée (dir.), La Découverte, 2008. François Chateauraynaud, directeur d'études à l'École des hautes études en sciences sociales, directeur du groupe de sociologie pragmatique et réflexive, a introduit le concept de lanceur d'alerte (1990). Aux bords de l'irréversible. Sociologie 114 pragmatique des transformations (avec Josquin Debaz), Pétra, 2017. Hervé Chayneaud-Dupuy, animateur des Ateliers de la citoyenneté. Citoyen pour quoi faire ? Vers une démocratie sociétale, Chronique sociale, 2016. Ève Chiapello, directrice d'études à l'École des hautes études en sciences sociales où elle occupe la chaire de sociologie des transformations du capitalisme. Management Tools. A Social Sciences Perspective (avec Patrick Gilbert), Cambridge University Press, 2019. Noam Chomsky (États-Unis), professeur émérite de linguistique au Massachusetts Institute of

Technology (MIT), fondateur de la linguistique générative et intellectuel engagé. Optimism over Despair. On Capitalism, Empire, and Social Change, Penguin, 2017. Philippe Cibois, professeur émérite de sociologie à l'université de Versailles-Saint-Quentin-en-Yvelines. La Source, école de la confiance (en collaboration avec Jeanne Houlon), Fabert, 2007. Sébastien Claeys, philosophe, responsable de la médiation à l'Espace éthique / Île-de-France et chroniqueur pour le magazine Socialter. De disruption à prosommateur. 40 mots-clés pour le monde de demain, Le Pommier, 2018. Denis Clerc, économiste, fondateur du mensuel Alternatives économiques qu'il a dirigé pendant vingt ans. Déchiffrer l'économie, La Découverte, 2019 (19e éd.) . Gabriel Cohn (Brésil), sociologue, professeur émérite de sociologie à l'université de São Paulo. Weber, Frankfurt. Teoria e pensamento social, Azougue, 2017. Gabriel Colletis, professeur d'économie à l'université de Toulouse-1 Capitole, chercheur au Laboratoire d'étude et de recherche sur l'économie, les politiques et les systèmes sociaux, a créé et préside l'association du Manifeste pour l'industrie (manifestepourlindustrie.org). 115 Catherine Colliot-Thélène, philosophe politique, professeure à l'université de Rennes, membre de l'Institut universitaire de France. La Démocratie sans "demos", PUF, 2011. Josette Combes, sociolinguiste, maîtresse de conférences honoraire à l'université de Toulouse-2 Le Mirail, membre de nombreux réseaux nationaux et européens de l'économie sociale et solidaire, présidente du Mouvement pour l'économie solidaire et déléguée au RIPESS intercontinental. Christian Coméliau, professeur honoraire à l'Institut universitaire d'études du développement, université de Genève. La Croissance ou le Progrès ? Croissance, décroissance, développement durable, Seuil, 2006. Eugenia Correa (Mexique), professeure d'économie à l'université nationale autonome du Mexique, membre de l'Académie mexicaine des sciences, a reçu le prix de l'université nationale en 2006. Crisis y desregulación financiera, Editorial Siglo XXI. Sergio Costà (Brésil, Allemagne), professeur de sociologie à l'université libre de Berlin. A Port in Global Capitalism. Unveiling Entangled Accumulation in Rio de Janeiro (avec Leite Gonçalves Guilherme), Routledge, 2019. Thomas Coutrot, statisticien et économiste, spécialiste des questions du lien entre travail, santé et démocratie, coprésident d'Attac France (2009-2016). Libérer le travail, Seuil, 2018. Florian Couveinhes-Matsumoto, maître de conférences en droit public à l'École normale supérieure (Ulm), spécialiste de droit international et de philosophie du droit, travaille sur une conception "convivialiste" du droit. Les États face aux juridictions internationales. Une analyse des politiques étatiques relatives aux juges internationaux (avec

Raphaëlle Nollez-Goldbach), Pedone, 2019. Daniel Cueff, maire de Langouet, commune engagée depuis 1999 dans l'écologie sociale. Écologiste régionaliste, sans étiquette. 116 Éric Dacheux, professeur en sciences de l'information et de la communication à l'université Clermont-Auvergne, membre du Réseau interuniversitaire des chercheurs en économie sociale et solidaire. Principes d'économie solidaire (avec Daniel Goujon), Ellipses, 2017. Jean-Yves Dagnet, auteur-réalisateur vidéo et conférencier sur les questions du développement agricole et rural. Francis Danvers, professeur émérite en psychologie de l'éducation à l'université de Lille, vice-président de l'université populaire de Lille. S'orienter dans la vie : une valeur suprême ?, Presses universitaires du Septentrion, 2020. Mireille Delmas-Marty, juriste, professeure honoraire au Collège de France, membre de l'Académie des sciences morales et politiques, présidente de l'Observatoire Pharos du pluralisme des cultures et des religions. Aux quatre vents du monde. Petit guide de navigation sur l'océan de la mondialisation, Seuil, 2016. Federico Demaria (Espagne), chercheur à l'université autonome de Barcelone. Pluriverse. A Post-Development Dictionary (codir.), Tulika Book, 2019. Philippe Descola, anthropologue, professeur émérite au Collège de France, médaille d'or du CNRS. Par-delà nature et culture, Gallimard, 2005. Erica Deuber Ziegler (Suisse), historienne de l'art et femme politique, professeure honoraire des universités. Culture & Cultures (avec Réda Benkirane), Infolio, 2007. Jean-Claude Devèze, agronome, membre du Pacte civique et de Démocratie et Spiritualité. Vers une civilisation-monde alliant culture, spiritualité et politique, Chronique sociale, 2020. François Doligez, agroéconomiste à l'IRAM, enseignant-chercheur associé à l'UMR8586 Prodig. "Diversité et potentialités de l'ESS au Maghreb dans un contexte de transition", Revue internationale de l'économie sociale, no 4, 2019. 117 Jean-Philippe Domecq, romancier et essayiste. La Monnaie du temps et autres textes politiques, Agora Pocket, 2018. Pierpaolo Donati (Italie), sociologue, professeur à l'université de Bologne, ancien président de l'Association sociologique italienne. Relational Sociology. A New Paradigm for the Social Sciences, Routledge, 2011. Michael Dreiling (États-Unis), professeur de sociologie politique et environnementale, directeur du département de sociologie de l'université d'Oregon. Agents of Neoliberal Globalization. Corporate Networks, State Structures, and Trade Policy (avec Derek Darves), Cambridge University Press, 2016. François Dubet, sociologue, a été directeur d'études à l'École des hautes études en sciences sociales et professeur à l'université de Bordeaux. Le Temps des passions tristes. Inégalités et populisme,

Seuil, 2019. Stéphane Dufoix, professeur de sociologie à l'université Paris-Nanterre et membre du laboratoire Sophiapol (Sociologie, philosophie et anthropologie politiques), membre senior de l'Institut universitaire de France (IUF), il enseigne également à Sciences Po Paris. La Dispersion. Une histoire des usages du mot "diaspora", Amsterdam, 2012. Dany-Robert Dufour, philosophe, professeur des universités. Baise ton prochain. Une histoire souterraine du capitalisme, Actes Sud, 2019. Jean-Pierre Dupuy, professeur à l'université Stanford. La guerre qui ne peut pas avoir lieu, Desclée de Brouwer, 2019. Timothée Duverger, maître de conférences associé à Sciences Po Bordeaux et au Centre Émile Durkheim, spécialiste de l'économie sociale et solidaire, de la décroissance et du revenu de base. L'Invention du revenu de base. La fabrique d'une utopie démocratique, Le Bord de l'eau, 2018. Shirin Ebadi (Iran), juge, prix Nobel de la paix 2003. 118 Adalbert Evers (Allemagne), professeur émérite au Centre for Social Investment (CSI), université de Heidelberg. Social Policy and Citizenship. The Changing Landscape (avec Anne-Marie Guillemard), Oxford University Press, 2013. Emmanuel Faber, président-directeur général de Danone. Olivier Favereau, professeur émérite de sciences économiques à l'université Paris-Nanterre, animateur de l'École des conventions. Entreprises : la grande déformation, Parole et silence, 2014. Andrew Feenberg (États-Unis), philosophe de la technique, ancien étudiant d'Herbert Marcuse, aujourd'hui titulaire de la Canadian Research Chair in Philosophy of Technology à la Simon Fraser University de Vancouver. Questioning Technology, Routledge, 1999. Christian Felber (Autriche), animateur-fondateur du réseau Economy for the Common Good. Change Everything. Creating an Economy for the Common Good, ZED Books, 2015. Francesco Fistetti (Italie), professeur de philosophie contemporaine à l'université de Bari, directeur de la revue en ligne Post filosofie. Il filosofo e il tiranno. Viaggio nel cuore di tenebra del XX secolo, Morlacchi, 2018. Anne-Marie Fixot, professeure des universités, géographe, chercheuse en sciences humaines et sociales, animatrice du Groupe d'éducation et de discussion populaire Démosthène (Caen). David Flacher, enseigne l'économie à l'université de technologie de Compiègne, porte-parole du mouvement Utopia et vice-président de l'Organisation pour une citoyenneté universelle. Réguler le secteur des télécommunications ? Enjeux et perspectives (avec Hugues Jennequin), Economica, 2007. François Flahault, philosophe, directeur de recherche émérite au CNRS. Où est passé le bien commun ?, Mille et une nuits, 2011. 119 Fabrice Flipo, philosophe, enseignant à l'IMT-BS, chercheur au Laboratoire de changement

social et politique à l'université de Paris. Nature et politique. Contribution à une anthropologie de la modernité et de la globalisation, Amsterdam, 2014. Jean-Baptiste de Foucauld, ancien commissaire au Plan, initiateur de Solidarités nouvelles contre le chômage, de Démocratie et Spiritualité et du Pacte civique, président des Amis de Pontigny-Cerisy. L'Abondance frugale, pour une nouvelle solidarité, Odile Jacob, 2010. Christophe Fourel, économiste, président de l'Association des lecteurs d'Alternatives économiques et responsable du pôle solidarité de Terra Nova. Spécialiste de la pensée d'André Gorz. D'autres monnaies pour une nouvelle prospérité (dir.), Le Bord de l'eau, 2015. Paulo Fracalanza (Brésil), directeur de l'Institut d'économie de l'université d'État de Campinas (UNICAMP), São Paulo. Stéphane de Freitas, réalisateur (À voix haute. La force de la parole) et entrepreneur social. Il est le concepteur des programmes de prise de parole Eloquentia et du réseau social d'entraide Indigo. Philippe Frémeaux, éditorialiste au magazine Alternatives économiques et président de l'Institut Veblen. Après Macron, Les Petits Matins, 2018. Emmanuel Gabellieri, agrégé et docteur en philosophie, vice-recteur de la recherche à l'université catholique de Lyon. Le Phénomène et l'entre-deux. Essai pour une metaxologie, Hermann, 2019. Jean Gadrey, professeur honoraire d'économie à l'université de Lille. Adieu à la croissance. Bien vivre dans un monde solidaire, Les Petits Matins, 2010. Noemi Gal-Or (Canada), professeure de politique et de droit international à l´université polytechnique Kwantlen 120 au Canada. International Cooperation to Suppress Terrorism, Routledge, 2015. Vincent de Gaulejac, professeur des universités, président du Réseau international de sociologie clinique. Le Capitalisme paradoxant, Points-Seuil, 2018. François Gauthier (Canada, Suisse), professeur de sociologie des religions au département de sciences sociales de l'université de Fribourg, Suisse. Religion, Modernity, Globalisation. Nation-State to Market, Routledge, 2020. Susan George (États-Unis, France), politologue, présidente d'honneur d'Attac et présidente du conseil de surveillance du Transnational Institute. Les Usurpateurs, Seuil, 2014. François Gèze, président-directeur général des éditions La Découverte de 1982 à 2014, membre du Cedetim et de l'association Algeria-Watch. Chiara Giaccardi (Italie), professeure de sociologie à l'université catholique de Milan, directrice de la revue Communicazioni sociali. Social Generativity. A Relational Paradigm for Social Change (avec Mauro Magatti), Routledge, 2018. Gaël Giraud, économiste, membre de la Compagnie de Jésus, ancien directeur de l'Agence française de développement. Illusion financière, L'Atelier, 2013. Katherine Gibson (Australie), géographe économiste,

professeure à la Western Sidney University, Take Back the Economy. An Ethical Guide for Transforming Our Communities (avec Jenny Cameron et Stephen Healy), University of Minnesota Press, 2013. Pascal Glémain, gestionnaire, économiste et développeur local (université Rennes-2, LiRIS), spécialiste de l'économie sociale et solidaire, en particulier des associations et des coopératives. L'Économie sociale et solidaire, de ses fondements à son "à venir", Apogée, 2019. 121 Vincent Glenn, cinéaste, réalisateur. Dernier film : Enfin des bonnes nouvelles, et auteur d'On marche sur la dette (avec Christophe Alévêque), Points, 2016. Blogueur sur Mediapart. Maja Göpel (Allemagne), professeure d'économie politique à la Leuphana University Lüneburg, secrétaire générale du German Advisory Council on Global Change. The Great Mindshift. How a New Economic Paradigm and Sustainability Transformations Go Hand in Hand, Springer, 2016. Roland Gori, professeur honoraire de psychopathologie clinique à l'université d'Aix-Marseille et président de l'Appel des appels. La Nudité du pouvoir, LLL, 2001. Philip Gorski (États-Unis), professeur de sociologie à l'université Yale, spécialiste de la sociologie des religions et de sociologie historique, fondateur du Critical Realism Network. American Covenant. A History of Civil Religion from the Puritans to the Present, Princeton University Press, 2017. Daniel Goujon, maître de conférences en sciences économiques à l'université Jean Monnet de Saint-Étienne. Défaire le capitalisme, refaire la démocratie. Les enjeux du délibéralisme (avec Éric Dacheux), Érès, 2020. Jean-Marie Gourvil (Canada, France), ancien directeur des études à l'Institut régional du travail social (IRTS) de Normandie et consultant en développement social local. Se former au développement social local (avec Michel Kaiser), Dunod, 2013. David Graeber (États-Unis), professeur à la London School of Economics and Political Science, anthropologue et militant anarchiste. Bullshit Jobs. A Theory, Simon & Schuster, 2018. Jean-Édouard Grésy, anthropologue du droit, a cofondé le cabinet AlterNego, spécialisé dans le management inclusif et le dialogue social. La Révolution du don. Le management repensé à la lumière de l'anthropologie (avec Alain Caillé), Seuil, 2014. 122 André Grimaldi, diabétologue, chef de service à l'hôpital de la Pitié-Salpêtrière. L'Hôpital malade de la rentabilité, Fayard, 2009. Jean-Claude Guillebaud, écrivain, essayiste et journaliste, lauréat du prix Albert-Londres. Le Tourment de la guerre. Pour - quoi tant de violence ?, L'Iconoclaste, 2016, grand prix de la Société des gens de lettres. Patrice Guillotreau, professeur d'économie à l'université de Nantes, spécialiste de l'économie de la mer. Global Change in Marine Systems (coéd.), Routledge, 2018. Roberte Hamayon, anthropologue,

directrice d'études honoraire à l'École pratique des hautes études, médaille d'argent du CNRS. Jouer, La Découverte, 2012 (Why We Play, HAU Books, 2016). Sari Hanafi (Palestine), directeur du département de sociologie de l'université américaine de Beyrouth, rédacteur en chef de Idafat, the Arab Journal of Sociology (Arabic), président en exercice de l'International Sociological Association (ISA) et vice-président de l'Arab Sociological Association. Palestinian Refugees. Identity, Space and Place in the Levant (codir. avec Are Knudsen), Routledge, 2010. Keith Hart (Royaume-Uni), spécialiste d'anthropologie économique, directeur international du Human Economy Programm à l´université de Pretoria en Afrique du Sud. Money in a Human Economy, Berghahn Books, 2017. Armand Hatchuel, professeur en sciences de gestion à l'École des mines de Paris. Design Theory. Methods and Organization for Innovation (avec Pascal Le Masson et Benoît Weil), Springer, 2017. Eiji Hattori (Japon), professeur, conseiller du président de la Japan Society for Global System and Ethics. Letters from the Silk Roads. Thinking at the Crossroads of Civilization (avec Wallace Gray), University Press of America, 2000. 123 Benoît Heilbrunn, philosophe et professeur à l'École supérieure de commerce de Paris, spécialiste de la culture matérielle et des médiations marchandes (consommation, marque, design, luxe). L'Obsession du bien-être, Robert Laffont, 2019. Axel Honneth (Allemagne), philosophe et sociologue, directeur de l'Institut de recherche sociale à Francfort et professeur à la Columbia University (New York). Kampf um Anerkennung, Suhrkamp, 1992 (La Lutte pour la reconnaissance, Cerf, 2000). Dick Howard (États-Unis), philosophe, Distinguished Professor à la Stony Brook University. The Marxian Legacy, Palgrave, 2019. Marc Humbert, professeur émérite d'économie politique à l'université Rennes-1, mène une approche éthique et politique (PEKEA), anti-utilitariste (MAUSS), des activités économiques. Vers une civilisation de convivialité, Goater, 2014. Eva Illouz (Israël, France), sociologue, directrice d'études à l'École des hautes études en sciences sociales. La Fin de l'amour, Seuil, 2020. Daniel Innerarity (Espagne), professeur de philosophie à l'université de Saragosse, écrivain et traducteur. La Société invisible, Presses de l'université de Laval, 2013. Ahmet Insel (Turquie), professeur émérite à l'université Galatasaray (Istanbul). La Nouvelle Turquie d'Erdogan, La Découverte, 2017. Florence Jany-Catrice, économiste, professeure des universités. Faut-il attendre la croissance ? (avec Dominique Méda), La Documentation française, 2016. Isabelle Jarry, romancière, essayiste, Vingt-trois lettres d'Amérique, Fayard, 1995, prix Amerigo Vespucci. Béatrice et Jean-Paul Jaud, réalisateurs de films documentaires

et militants. Nos enfants nous accuseront (2007), Tous cobayes (2011), Libres (2015), Grande-Synthe (2018). 124 Bob Jessop (Royaume-Uni), professeur émérite de sociologie à l'université de Lancaster, a écrit de nombreux ouvrages sur la théorie de l'État et l'économie politique. The State. Past, Present, Future, Polity Press, 2016. Zhe Ji (Chine, France), professeur de sociologie à l'Institut national des langues et civilisations orientales et directeur du Centre d'études interdisciplinaires sur le bouddhisme. Religion, modernité et temporalité. Une sociologie du bouddhisme chan contemporain, CNRS Éditions, 2016. Hans Joas (Allemagne), professeur de sociologie à l'université Humboldt de Berlin et à l'université de Chicago. Comment la personne est devenue sacrée. Une nouvelle généalogie des droits de l'homme, Labor et Fides, 2016. K. J. Joseph (Inde), professeur, directeur du Gulati Institute of Finance and Taxation, Thiruvananthapuram, Kerala, Inde. Stephen Kalberg (États-Unis), professeur de sociologie à l'université de Boston, spécialiste de Max Weber. Searching the Spirit of American Democracy. Max Weber on a Unique Political Culture, Routledge, 2013. Giorgos Kallis (Espagne), professeur d´économie écologique à l'université autonome de Barcelone. Limits. Why Malthus Was Wrong and Why Environmentalists Should Care, Stanford University Press, 2019. Makoto Katsumata (Japon), économiste, professeur émérite à l'université Meiji Gakuin (Tokyo), a été longtemps président du Centre d'études internationales sur la paix (Prime) de Tokyo. Conviviality but not Growth (en japonais), Commons, 2011. Hervé Kempf, journaliste et écrivain français, ancien journaliste de Courrier international, de La Recherche et du Monde, actuel rédacteur en chef de Reporterre. Tout est prêt pour que tout empire. 12 leçons pour éviter la catastrophe, Seuil, 2017. 125 Farhad Khosrokhavar (Iran, France), sociologue et philosophe, directeur d'études à l'École des hautes études en sciences sociales. Le Nouveau Jihad en Occident, Robert Laffont, 2018. Seiichi Kondo (Japon), diplomate, ex-secrétaire général adjoint de l'OCDE et directeur du Kondo Institute for Culture and Diplomacy. Ashish Kothari (Inde), militant environnementaliste, fondateur de l'ONG Kalpavriksha. Alternative Futures. India Unshackled (avec K. J. Joy), UpFront, 2017. Irène Koukoui (Bénin), présidente du réseau Femmes leaders du Bénin, coordinatrice des Dialogues en humanité au Bénin et des Dialogues panafricains, directrice adjointe du cabinet du ministre de l'Éducation au Bénin. Jacinto Lageira, professeur en philosophie de l'art et en esthétique à l'université Paris-1 Panthéon-Sorbonne. L'Art comme Histoire. Un entrelacement de poétiques, Mimésis, 2016. Kamal Lahbib (Maroc), activiste et cheville ouvrière de la société civile maghrébine, créateur

et/ou animateur de multiples ONG, organisateur du Forum social Maghreb 2005, président du Forum des alternatives du Maroc. Karim Lahidji (Iran), juriste et avocat, a été président de la Fédération internationale des droits de l'homme (2013-2016). Elena Lasida, sociologue, professeure à l'Institut catholique de Paris. Le Goût de l'autre, Albin Michel, 2011. Helena Lastres (Brésil), chercheuse associée à l'université fédérale de Rio de Janeiro, ancienne assesseure du président de la Banque nationale de développement économique et social du Brésil (2007-2016), co-coordinatrice du RedeSist, réseau latino-américain de recherche sur les systèmes locaux de production et d'innovation. Bruno Latour, sociologue, anthropologue et philosophe des sciences, professeur à Sciences Po Paris. Où atterrir ? Comment s'orienter en politique, La Découverte, 2017. 126 Camille Laurens, écrivaine, enseignante à Sciences Po Paris, chroniqueuse au Monde. Dans ces bras-là, P.O.L., 2000, prix Femina. Marc Lautier, professeur d'économie à l'université Rennes-2, spécialiste de l'articulation entre stratégies de développement économique et mondialisation, surtout en Asie. Économie de l'Asie du Sud-Est (avec J.-R. Chaponnière), Bréal, 2019 (2e éd.). Christian Laval, professeur émérite de sociologie à l'université Paris-Nanterre, spécialiste de l'histoire de l'utilitarisme et du libéralisme, membre de l'Institut de recherche de la FSU. Commun. Essai sur la révolution au xxie siècle (avec Pierre Dardot), La Découverte, 2014. Jean-Louis Laville, sociologue, professeur, titulaire de la chaire économie solidaire du CNAM, responsable de l'initiative de recherche Démocratie et économie plurielles au Collège d'études mondiales (Fondation MSH). L'Éco - nomie sociale et solidaire. Pratiques, théories, débats, Seuil, 2016. William Lazonick (États-Unis), professeur émérite d'économie à l'université du Massachusetts, président de The Academic-Industry Research Network. Christian Lazzeri, professeur de philosophie contemporaine à l'université Paris-Nanterre. Histoire raisonnée de la philosophie morale et politique (avec Alain Caillé et Michel Senellart, dir.), La Découverte, 2001. Frédéric Lebaron, professeur de sociologie à l'École normale supérieure Paris-Saclay, spécialiste de sociologie économique et de sociologie politique. Empirical Investigation of the Social Space (en collaboration), Springer, 2019. Erwan Lecœur, sociologue et consultant en communication politique (laboratoire Pacte). Face au FN (avec Enzo Poultreniez), Le Passager clandestin, 2013. 127 Jacques Lecomte, docteur en psychologie, président d'honneur de l'Association française de psychologie positive. La Bonté humaine, Odile Jacob, 2014. Claus Leggewie (Allemagne), professeur de science politique à l'université de Giessen. Europa zuerst! Eine

Unabhängigkeitserklärung, Ullstein, 2017. Jacques Le Goff, professeur émérite de droit public à l'université de Brest et ancien inspecteur du travail, préside l'Association Les Amis d'Emmanuel Mounier. Du silence à la parole (préface de Laurent Berger), Presses universitaires de Rennes, 2019. Martin Legros, philosophe et journaliste, rédacteur en chef de Philosophie magazine. Stephan Lessenich (Allemagne), professeur de sociologie à l'université Ludwig Maximilian de Munich, président de la German Sociological Association. Neben uns die Sintflut. Die Externalisierungsgesellschaft und ihr Preis, Hanser Verlag, 2016. Didier Livio, fondateur de la société Synergence, dirigeant de Deloitte. Réconcilier l'entreprise et la société. L'entreprise a-t-elle une vocation politique ?, Eyrolles, 2002. Agnès Lontrade, maîtresse de conférences à l'École des arts de la Sorbonne. Les Valeurs esthétiques du don (codir. ; postface d'Alain Caillé), Mimésis, 2019. Helena Lopes (Portugal), professeure d'économie à l'ISCTEInstitut universitaire de Lisbonne. Penser le travail pour penser l'entreprise (en collaboration), Presses des Mines, 2016. Eric Lybeck (Royaume-Uni), professeur de sociologie à l'université de Manchester, directeur de la revue Civic Sociology (University of California Press). Norbert Elias and the Sociology of Education, Bloomsbury Academic, 2019. Mauro Magatti (Italie), professeur à l'université catholique de Milan, directeur du Centre for the Anthropology of Religion 128 and Cultural Change (ARC). Social Generativity. A Relational Paradigm for Social Change (avec Chiara Giaccardi), Routledge, 2017. Rasigan Maharajh (Afrique du Sud), directeur en chef de l'Institute for Economic Research on Innovation, Tshwane University of Technology, Afrique du Sud. Gilles Maréchal, cofondateur au sein d'Élan créateur et consultant de Terralim sur les systèmes alimentaires locaux, est également chercheur associé à l'UMR ESO-Espaces et sociétés du CNRS. Francisca Marquez (Chili), professeure à l'université Alberto Hurtado (Santiago du Chili), spécialiste d'anthropologie culturelle et urbaine. [Relatos de una] ciudad trizada. Santiago de Chile, Ocho Libros, 2017. Paulo Henrique Martins (Brésil), professeur de sociologie à l'université fédérale du Pernambouc, ex-président de l'Association latino-américaine de sociologie. Itinerarios do dom. Teoria e sentimento, Ateliê de Humanidades, 2019. Danilo Martuccelli (Chili-France), ex-professeur de sociologie à l'université Paris-Descartes, membre senior de l'Institut universitaire de France, chercheur à l'Instituto de estudios avanzados de la universidad de Santiago de Chile. La Condition sociale moderne. L'avenir d´une inquiétude, Gallimard, 2017. Gus Massiah, ingénieur et économiste, un des animateurs du mouvement altermondialiste,

cocréateur du Centre d'études et d'initiatives de solidarité internationale et de l'Association internationale des techniciens et chercheurs. Une stratégie de l'altermondialisme (avec Élise Massiah), La Découverte, 2011. Dominique Méda, professeure de sociologie, directrice de l'Institut de recherche interdisciplinaire en sciences sociales à l'université Paris-Dauphine. Ses champs de recherche sont le travail, l'emploi, les politiques sociales et les indicateurs 129 de richesse. Les Nouveaux Travailleurs des applis (avec Sarah Abdelnour, dir.), PUF, 2019. Marguerite Mendell (Canada), professeure au département d'affaires publiques et communautaires de l'université Concordia à Montréal et directrice de l'Institut Karl Polanyi. Reclaiming Democracy. The Social Justice and Political Economy of Gregory Baum and Kari Polanyi Levitt, McGill University Press, 2005. Maurice Merchier, professeur honoraire de sciences sociales en classes préparatoires. Auteur de nombreux articles, il dirige, avec Guy Roustang, l'Encyclopédie du changement de cap (eccap.fr). Pascale Mériot, enseignante-chercheuse à la faculté des sciences économiques de Rennes et chercheuse au LiRIS. Son principal champ de recherche est l'éducation, elle s'intéresse également à l'économie sociale et solidaire. Jean-Claude Michéa, philosophe et essayiste, critique du libéralisme et de l'identification du socialisme à la gauche, théoricien, dans le sillage de George Orwell, de la common decency (décence des gens ordinaires). Le Complexe d'Orphée. La gauche, les gens ordinaires et la religion du progrès, Climats, 2011. Henry Mintzberg (Canada), écrivain et éducateur, professeur en études de management à l'université McGill (Montréal). Rebalancing Society. Radical Renewal Beyond Left, Right and Center, Berret-Koehler Publishers, 2015. Pierre-Olivier Monteil, philosophe, chercheur associé au Fonds Ricœur, enseignant en éthique à l'université Paris-Dauphine et à l'ESCP Europe. Ricœur politique, Presses universitaires de Rennes, 2013. Edgar Morin, sociologue, philosophe et médiologue, directeur de recherche émérite au CNRS, théoricien de la pensée complexe (dans les six volumes de La Méthode). La Voie. Pour l'avenir de l'humanité, Fayard, 2011. 130 Chantal Mouffe (Belgique, Royaume-Uni), philosophe politique post-marxiste, professeure à l'université de Westminster (Londres). Pour un populisme de gauche, Albin Michel, 2018. Fatou Ndoye (Sénégal), coordinatrice des Dialogues en humanité au Sénégal et de Pôle Sada (Systèmes alimentaires alternatifs durables / Genre). Julie Nelson (États-Unis), économiste féministe, professeure émérite d'économie à l'université du Massachusetts (Boston), spécialiste des rapports entre économie, éthique, écologie et féminisme. Economics for Humans, University of Chicago Press, 2018 (2e éd.).

Richard Nelson (États-Unis), professeur à l'université Columbia (New York), un des principaux théoriciens de l'économie évolutionniste. An Evolutionary Theory of Economic Change, Harvard University Press, 1982, Pierre Nicolas, philosophie politique. La Cité de la parole, L'Œuvrier, 1991, et blog "Dépasser les conflits inutiles" (https://pierrenicolas.com). Jun Nishikawa († Japon), a été professeur à l'université de Waseda, économiste politique du développement et de la globalisation, a coédité la version japonaise commen - tée par plusieurs auteurs du premier Manifeste convivialiste. Osamu Nishitani (Japon), philosophe, professeur émérite à l'université des langues étrangères de Tokyo, enseignant en études transdisciplinaires de la mutation du monde contemporain. Risei no Tankyu (À la recherche de la raison perdue), Iwanami-Shoten, 2010. Debora Nunes (Brésil), urbaniste et architecte, cofondatrice du Réseau des professionnels de l'économie sociale et solidaire (REDE de Salvador de Bahia) et créatrice de l'École de la soutenabilité intégrale ou de l'écologie intégrative. Coordinatrice des Dialogues en humanité au Brésil. 131 Ugo Olivieri (Italie), professeur de littérature italienne à l'université Frédéric-II de Naples. Il fascino dell'obbedienza. Servitù volontaria e società depressa, Mondadori, 2013. Patrice Parisé, ingénieur général honoraire des Ponts, des Eaux et des Forêts, ancien vice-président du Conseil général de l'environnement et du développement durable. Andrea Ricardo do Passo Magnelli, sociologue, professeur associé à l'université de São Bento do Rio de Janeiro (FSB-RJ), directeur d'Ateliê de Humanidades. Durkheim, apesar do século. Novas interpretações entre filosofia e sociología, Ateliê de Humanidades, 2019. Susan Paulson (États-Unis), professeure et directrice des études latino-américaines de l'université de la Floride. Masculinities and Femininities in Latin America's Uneven Development, Routledge, 2015. Antoine Peillon, journaliste d'investigation, prix Éthique Anticor pour Ces 600 milliards qui manquent à la France. Enquête au cœur de l'évasion fiscale, Seuil, 2012. Corine Pelluchon, professeure de philosophie à l'université Paris-Est Marne-la-Vallée, spécialiste de l'éthique appliquée, de la question animale (cf. son Manifeste animaliste) et de l'écologie politique. Éthique de la considération, Seuil, 2018. Laura Pennacchi (Italie), économiste, directrice de la Fondation Lelio Basso et coordinatrice du National Economy Forum de la CGIL. Filosofia dei beni comuni. Crisi e primato della sfera pubblica, Donzelli, 2012. Alfredo Pena-Vega, sociologue, enseignant-chercheur à l'École des hautes études en sciences sociales et au Centre Edgar Morin, coordinateur du Tribunal international de la nature. Pour une politique de l'humanité ? (codir.

avec Edgar Morin), Atlantique, 2009. Bernard Perret, socio-économiste et essayiste, membre du comité de rédaction de la revue Esprit, ancien membre de 132 l'Inspection générale du ministère de l'Écologie. La Démarchandisation, Les Petits Matins, 2015. Jacques Perrin, directeur de recherche honoraire en sciences économiques au CNRS. Pourquoi les sciences économiques nous conduisent dans le mur ?, L'Harmattan, 2011. Pascal Petit, directeur de recherche émérite en économie au CNRS, associé au Centre d'économie de l'université ParisNord (CEPN) et à la Maison des sciences de l'homme. Croissance et richesse des nations, La Découverte, 2005. Elimar Pinheiro do Nascimento (Brésil), professeur de sociologie politique et environnementale à l´université de Brasília. Trajetória da sustentabilidade : do ambiental ao social, do social ao econômico. Estud. av. [online]. 2012. Ilaria Pirone, psychologue clinicienne, psychanalyste, enseigne les sciences de l'éducation à l'université Paris-8. Geoffrey Pleyers (Belgique), professeur à l'université catholique de Louvain, vice-président de l'Association internationale de sociologie. Alter-Globalization. Becoming Actors in the Global Age, Polity Press, 2011. Kari Polanyi Levitt (Canada), professeure émérite d'économie à l'université McGill (Montréal). Tout en promouvant la pensée de son père, Karl Polanyi, elle a poursuivi ses recherches sur le développement. Reclaiming Development. Independent Thought and Caribbean Community, Randle Publishers, 2005. Serge Proulx (Canada), professeur émérite à l'UQAM (Montréal), spécialiste de l'analyse des mutations contemporaines des dispositifs d'information et de communication. La Contribution en ligne. Pratiques participatives à l'ère du capitalisme informationnel, Presses de l'université du Québec, 2014. Elena Pulcini (Italie), professeure de philosophie sociale à l'université de Florence, spécialiste de la théorie des passions et des sentiments à l'époque moderne. The Individual without 133 Passions. Modern Individualism and the Loss of the Social Bond, Lanham, 2012. P. V. Rajagopal (Inde), activiste gandhien, ex-président de la Gandhi Peace Foundation (New Delhi), membre fondateur et président d'Ekta Parishad, organisateur de la campagne Jai Jagat 2020, arrivée prévue à Genève le 26 septembre 2020. Henri Raynal, poète, philosophe et critique d'art. Cosmophilie. Nouvelles locales du tout, Cécile Defaut, 2016. Michel Renault, enseignant-chercheur à l'université Rennes-1, travaille sur les indicateurs de bien-être et de développement durable. Contributeur au Bonheur. Dictionnaire historique et critique, Michèle Gally (dir.), CNRS Édition, 2019. Yves Renoux, professeur d'EPS et formateur à la Fédération sportive et gymnique du travail. Robin Renucci, directeur des Tréteaux de

France, président de l'association des Centres dramatiques nationaux et président de l'association des Rencontres internationales artistiques. Myriam Revault d'Allonnes, philosophe, théoricienne de la démocratie, professeure émérite à l'École pratique des hautes études, La Faiblesse du vrai, Seuil, 2018. Emmanuel Reynaud, sociologue, ancien haut fonctionnaire du Bureau international du travail, a écrit et coordonné des ouvrages sur la protection sociale, les retraites, l'égalité entre les sexes et la critique de la virilité. Matthieu Ricard, biologiste, moine bouddhiste tibétain, photographe, interprète du dalaï-lama en français, fondateur de l'association humanitaire Karuna-Shechen. Plaidoyer pour l'altruisme, Nil, 2013. Marie-Monique Robin, journaliste d'investigation, réalisatrice et écrivaine française, prix Albert Londres. Le Roundup face à ses juges, La Découverte, 2017. 134 Hartmut Rosa (Allemagne), professeur de sociologie à l'université d'Iéna. Resonance. A Sociology of Our Relationship to the World, Polity Press, 2019. Guy Roustang, ancien directeur de recherche au LEST-CNRS, coresponsable de l'Encyclopédie du changement de cap (eccap. fr). Démocratie : le risque du marché. Desclée de Brouwer, 2012. Marshall Sahlins (États-Unis), anthropologue, professeur émérite à l'université de Chicago. On Kings (avec David Graeber), HAU Books, 2017. Emerson Sales (Brésil), professeur de physique et de chimie à l'université fédérale de Bahia, coordinateur du Rede de Tecnologias Limpas, et du Laboratório de bioenergia e catálise. Ariel Salleh (Australie), chercheuse-activiste australienne, professeure à l´université de Sydney. Ecofeminism as Politics, Zed Books, 1997. Christian Salmon, écrivain et chercheur, ancien assistant de Milan Kundera, fondateur en 1993 du Parlement international des écrivains et du Réseau international des villes refuges (pour accueillir les écrivains persécutés dans leur pays). L'Ère du clash, Fayard, 2019. Saskia Sassen (Pays-Bas, États-Unis), économiste et sociologue, professeure à l'université Columbia (New York) et à la London School of Economics. Expulsions. Brutality and Complexity in the Global Economy, Harvard University Press, 2014. Olivier De Schutter (Suisse), professeur de droit à l'université de Louvain, membre du Comité pour les droits économiques, sociaux et culturels (ONU). Reflexive Governance. Redefining the Public Interest in a Pluralistic World, Hat Pu - blishing, 2010. Blanche Segrestin, professeure de gestion à l'École des mines de Paris. Refonder l'entreprise (avec Armand Hatchuel), Seuil, 2012. 135 Jean-Michel Servet, économiste, professeur honoraire en études du développement à l'Institut de hautes études internationales et du développement (Genève), spécialiste des pratiques solidaires de l'économie et de la finance et de l'histoire de

la pensée. L'Économie comportementale en question, Charles Léopold Mayer, 2018. Pablo Servigne, ingénieur agronome, docteur ès sciences de l'université libre de Bruxelles, journaliste et essayiste collapsologue. Comment tout peut s'effondrer. Petit manuel de collapsologie à l'usage des générations présentes (avec Raphaël Stevens), Le Seuil, 2015. Hugues Sibille, président du Labo de l'École sociale et solidaire et de la Fondation Crédit coopératif, ancien délégué interministériel. La Grande Promesse, Rue de l'Échiquier, 2016. Siddharta (Inde), fondateur et directeur du centre interculturel Fireflies (un ashram) à Bangalore et administrateur exécutif de Pipal Tree, ONG militante au service des agriculteurs indiens pauvres et promouvant le dialogue interculturel, notamment avec des jeunes de pays occidentaux. Ilana Silber (Israël), professeure émérite de sociologie à l'université Bar-Ilan. Cultural Traditions and Worlds of Knowledge. Explorations in the Sociology of Knowledge (avec S. N. Eisenstadt, dir.), JAI Press, 1998. Damir Skenderovic (Suisse), professeur d'histoire contemporaine à l'université de Fribourg, spécialiste de la droite radicale. The Radical Right in Switzerland. Continuity and Change, 1945-2000, Berghahn Books, 2009. Guillaume du Souich, peintre, ancien coprésident et porteparole du Mouvement de la Paix. Boaventura de Sousa Santos (Portugal), sociologue du droit, professeur à la faculté d'économie de l'université de Coimbra où il est directeur du Centre d'études sociales. The End of the Cognitive Empire, Duke university Press, 2018. 136 Frédéric Spinhirny, philosophe, DRH de l'hôpital universitaire Necker-Enfants malades (Paris). Hôpital et modernité, Sens & Tonka, 2018. Robert Spizzichino, ingénieur urbaniste, membre du Conseil de développement de la métropole du Grand Paris, président de l'association Carma Gonesse/Pays de France. De la ville en politique, L'Harmattan, 2011. Roger Sue, sociologue, professeur à l'université de Paris, chercheur au Centre de recherche sur les liens sociaux, administrateur de la Fonda. La Contre-Société, LLL, 2017. Bruno Tardieu, volontaire permanent d'ATD Quart Monde, directeur du Centre de mémoire et de recherche Joseph Wresinski. Les pauvres sont nos maîtres (avec D. Jousset et J. Tonglet), Hermann, 2019. André Teissier du Cros, ingénieur, économiste et écrivain, président honoraire du Comité Bastille. La Taxe sur l'actif net ou impôt progressif sur le patrimoine dormant. Pourquoi il faut taxer le patrimoine et non plus le revenu (en collaboration ; préface de Corinne Lepage), L'Harmattan, 2016. Michel Terestchenko, philosophe, maître de conférences à l'université de Dijon et à Sciences Po Aix-en-Provence. Un si fragile vernis d'humanité. Banalité du mal, banalité du bien, La Découverte, 2007. Bruno

Théret, économiste, directeur de recherche émérite au CNRS. “Système fiscal de paiement complémentaire. Un dispositif pour renverser l’hégémonie” (avec Thomas Coutrot), Revue française de socio-économie, no 22, 2019. Jacques Toledano, militant écologiste, animateur de l’association Les Amis du Monde diplomatique (Grenoble). Catherine Touvrey, mutualiste, directrice générale d’Harmonie Mutuelle, directrice assurance et protection financière du groupe de protection sociale, mutualiste et solidaire VYV. 137 Serge Tracq, professeur d’EPS et formateur à la Fédération sportive et gymnique du travail. Florent Trocquenet-Lopez, professeur de lettres en classes préparatoires, journaliste et chroniqueur au magazine Socialter, romancier. La Nature (avec Véronique Anglard), Dunod, 2015. Patrick Tudoret, romancier et essayiste. Petit traité de bénévolence, Tallandier, 2019. Jean-Jacques Tyszler, docteur psychiatre et psychanalyste, médecin directeur du centre médico-psychopédagogique de la Mutuelle générale de l’Éducation nationale (Paris). Frédéric Vandenberghe (Belgique, Brésil), sociologue installé au Brésil après avoir travaillé en Angleterre et aux ÉtatsUnis, actuellement professeur à l’université fédérale de Rio de Janeiro. Le Réalisme critique. Une nouvelle ontologie pour la sociologie (avec Margaret Archer), Le Bord de l’eau, 2019. Jean-François Véran (France, Brésil), anthropologue, professeur à l’université fédérale de Rio de Janeiro, intervenant régulier à Médecins sans frontières. L’Esclavage en héritage (Brésil). Le droit à la terre des descendants de marrons, Karthala, 2003. Jean-Luc Veyssy, philosophe, dirige les éditions Le Bord de l’eau. Femmes en politique dans le monde. Angela, Michelle, Ségolène et les autres… (avec Bernard Collignon), Le Bord de l’eau, 2007. Bruno Viard, professeur émérite de littérature française à l’université d’Aix-en-Provence, il croise littérature, anthropologie, psychologie, politique à partir de Marcel Mauss, Pierre Leroux, Paul Diel. Amour-propre. Des choses connues depuis le commencement du monde, Le Bord de l’eau, 2015. Denis Vicherat, directeur des éditions Utopia (www.editions-utopia.org), maison d’édition indépendante profondément ancrée dans l’écologie politique et l’altermondialisme. 138 Il est par ailleurs coanimateur du mouvement Utopia et a coordonné l’écriture du Manifeste Utopia, 2012. Patrick Vieu, haut fonctionnaire, conseiller auprès de la vice-présidente du Conseil général de l’environnement et du développement durable au ministère de la Transition écologique et solidaire. Daniel Villavicencio (Mexique), professeur de sociologie de l’innovation à l’université autonome métropolitaine de Mexico. Algunas lecciones del programa de fomento a la innovación en México, Administración Pública y

Sociedad, 2017. Jean-Louis Virat, expert-comptable retraité, animateur du Laboratoire de la transition, d'Écologie au quotidien, de Libr'acteurs et de diverses associations pour l'éducation à la citoyenneté et l'aide aux migrants. Patrick Viveret, philosophe, magistrat honoraire à la Cour des comptes. La Cause humaine. Du bon usage de la fin d'un monde, LLL, 2012. Nathanaël Wallenhorst, maître de conférences et chercheur à l'université catholique de l'Ouest (Angers). L'Anthropocène décodé pour les humains, Le Pommier, 2019. Juliette Weber, chargée d'études et de recherche à l'Observatoire du groupe Macif – domaine Affaires publiques. L'Idée même de richesse (avec Alain Caillé), La Découverte, 2012. Chico Whitaker (Brésil), architecte, militant du Parti des travailleurs du Brésil, cofondateur du Forum social mondial, ancien secrétaire exécutif de la commission Justice et Paix au Brésil, a reçu le Right Livelihood Award en 2006. Changer le monde. [Nouveau] mode d'emploi, L'Atelier, 2006. Hitoshi Yakushiin (Japon), professeur de sociologie à l'université Tezukayama Gakuin (Osaka), analyste de la démocratie. Shakai-shugi-no-gokai-toku ("Résoudre l'incompréhension du socialisme"), Paperback Shinsho, 2011. Joëlle Zask, philosophe politique, enseigne à l'université d'Aix-Marseille. Quand la forêt brûle. Penser la nouvelle catastrophe écologique, Premier Parallèle, 2019. Valérie Zenatti, écrivaine, scénariste. Dans le faisceau des vivants, L'Olivier, 2019. Lun Zhang (Chine-France), sociologue, co-organisateur des manifestations de la place Tiananmen (1989), professeur de civilisation chinoise à l'université de Cergy-Pontoise et à l'ÉHESS sur la modernité chinoise, la transition et la réforme en Chine. La Chine désorientée. Cinq ans d'histoire contemporaine (avec Aurore Merle), Charles Léopold Mayer, 2018. Jean Ziegler (Suisse), homme politique et sociologue altermondialiste, vice-président du comité consultatif de Conseil des droits de l'homme (ONU). Le Capitalisme expliqué à ma petite-fille (en espérant qu'elle en verra la fin), Seuil, 2018. Luigi Zoja, psychanalyste, sociologue et écrivain, ancien président du Centro italiano di psicologia analitica (1984-1993) et de l'International Association of Analytical Psychology (1998-2001). Paranoia. La follia che fa la storia, Bollati Boringhieri, 2011 (La folie qui fait l'histoire, Les Belles Lettres, 2018).

نبذة موجزة للمترجم

عبد الفتاح الزين

الهاتف / الواتساب: 212672167571+

البريد إلكتروني: abdelfattahezzine@hotmail.com

- أستاذ باحث (المعهد الجامعي للدراسات الإفريقية والأوروبية المتوسطية والإيبيروأمريكية/المعهد الجامعي للبحث العلمي سابقا (جامعة محمد الخامس)
- سوسيولوجي (المنسق الوطني للشبكة المغربية للسوسيولوجيا)

متخصص في قضايا التنمية والهجرة مع اهتمام بالمنهجية والتركيز على حقوق الإنسان، والمواطنة، والوقت الحر، والوساطة ... بالنظر للهجرة بشكل عام بما في ذلك الفئات الاجتماعية في وضعية صعبة، فضلاً عن الإقصاء، والهشاشة، والعنف، والتطرف، وتدبير الصراعات والتوترات، إلخ.

أستاذ باحث رسمي بالمعهد الجامعي للبحث العلمي منذ عام 1988؛ حيث قمت بإدارة العديد من البرامج البحثية في العلوم الإنسانية والاجتماعية حول الشباب، والمواطنة، والهجرة، والتي توجت بعدد من المنشورات. منتسب أيضًا إلى ماستر الإعلام والهجرة (المعهد العالي للإعلام والاتصال)، وماستر تربية وإدماج الأطفال والشباب في وضعية صعبة (كلية العلوم التربوية)، والتغيير الاجتماعي والتنمية البشرية (كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط).

انتدبت كخبير في مكتب مستشار جلالة السلطان لشؤون التخطيط الاقتصادي في سلطنة عمان (2002-2006). كما أنني عملت كأستاذ ملحق بالمدرسة الوطنية للهندسة المعمارية بالرباط (2010-2014) في إطار دعم تدريس العلوم الإنسانية للمهندسين المعماريين.

تم تعييني أيضًا كخبير لإجراء دراسات أو تقارير للعديد من وكالات الأمم المتحدة بالمغرب (صندوق الأمم المتحدة للسكان، اليونيسف، اليونسكو، *اللجنة الاقتصادية لأفريقيا* التابعة*للأمم المتحدة*، المنظمة الدولية للهجرة)، والإقليمية (الإيسيسكو، جامعة الدول العربية) والعديد من المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية والأجنبية.

وبصفتي فاعلًا في المجتمع المدني، فأنا رئيس فضاء الوساطة (EsMed)، ومنسق الشبكة الإفريقية للهجرة والتنمية (RAMD).